



الذي هو طلب الغفر وهو الستر اعم من ان يكون المطلوب له هو المتكلم  
او غيره ولهذا نقول استغفرت لفلان كما نقول استغفرت لنفسي وفي التنزيل  
فاستغفر والله واستغفر لم الرسول \* وتكون فائدة الاستغفار ان يتكلم  
النجيب بالجواب فيسمعه من جهل فيستفيده \* فقلت \* لو صح ذلك لم تطبق العلماء  
على ان ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروف الى معنى آخر غير الاستغفار  
ولو كان على ما ذكر لم يستحل حمله على الظاهر ويكون المراد منه ان يجيب  
بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالما به \* فان قيل \* فما سبب الفرق بين  
طلب المغفرة مثلا وطلب الاستغفار \* قلت \* طلب الانسان المغفرة لغيره مما يقع  
في العادة كما يطلب ذلك لنفسه واما طلبة لغيره ان يفهمه الشخص المطلوب  
منه مع كون الطالب عالما فهو امكننا الا انه لا تدعو الحاجة الى ارادته  
غالبيا فان المتكلم اذا كان عالما كان اسهل من طلبه من غيره ان يفهمه هو  
فلذلك لم ينصرف ارادة الواضع الى ذلك القصد لعدم الحاجة اليه غالبا \*  
\* الفصل الثاني في تفسير المطلوب باداة الاستفهام وتقسيم الاداة باعتبارها \*  
اعلم ان المطلوب حصوله في الذهن اما تصور او تصديق وذلك لانه انما يطلب  
حكما بنفي او اثبات وهو التصديق او لا وهو التصور والادوات بالنسبة اليهما  
ثلاثة اقسام \* مختص بطلب التصور \* وهو ام المتصلة وجميع اسماء الاستفهام  
\* ومختص بطلب التصديق \* وهو ام المنقطعة وهل \* ومنزل بينهما \* وهو  
الهمزة التي تستعمل مع ام المتصلة تقول في طلب التصور ازيد الخارج فان  
المطلوب تعيين الفاعل لانفس النسبة وفي طلب التصديق اخرج زيد كذا  
مثلا والظاهر انه محتمل لذلك بان يكون المتكلم شاكا في حصول النسبة

م  
ن  
و



ومحتمل لطالب تصور النسبة ويان ذلك ان المتكلم اذا شك في ان الواقع من زيد خرج او دخول فله في السؤال طرق \* احدها \* اخرج زيد ام دخل وجوابه بالتعيين فيحصل مراده بالتصحيح عليه \* والثانية \* اخرج زيد \* والثالثة اذا دخل زيد فانه يجاب في كل منها بنعم او بلا ويحصل له مراده وانه اذا اجيب بنعم علم ثبوت ما سأل عنه وانتفاء الفعل الذي لم يسأل عنه واذا اجيب بلا علم انتفاء ما سأل عنه وثبوت ما لم يسأل عنه \* وتلخيصه ان تصديق المذكور يقتضي تكذيب غيره وبالعكس وغرض السائل حاصل على كل تقدير وغاية ما تخلف في هاتين الطريقتين ان السامع لا يعلم هل السائل متردد بين نسبتين او بين حصول نسبة وعدمها وهذا امر خارج عما نحن فيه وليس من الالوجه التي يحتملها هذا الكلام ان يكون المراد بالاستفهام طلب تعيين المسند اليه وذلك بان يكون المتكلم عالما بوقوع الفعل ولكن جهل عين الفاعل فانه لو اريد ذلك لم يول اداة الاستفهام ما هو عالم بمحصوله وهو الفعل ويؤخر عنها ما هو شاك فيه وهو الفاعل وانما كان سبيله ان يعكس الامر فيقول ازيد خرج وعلى هذا فاذا قيل ازيد خرج احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال واحتمل مع ذلك وجهها آخر وهو السؤال عن المسند اليه وتكون الجملة على هذا التقدير الاخير اسمية لافعلية وعلى تقدير ان السؤال عن المسند فعلية لاسمية وارتقاء الاسم حيث ينفعل محذوف على شريطة التفسير وعلى تقدير انه عن النسبة محتملة للاسمية والفعلية والارجح الفعلية لان طلب الهمزة للفعل اقوى فهي به اولى والتحويون يجزمون برجحان الفعلية في هذا المثال ونحوه مطلقا بناء على ما ذكرنا من اولوية الهمزة بالجهل الفعلية والتحرير ما ذكرنا فتمت قامت قرينة ناصة على ان



السؤال عن المسند اليه تعينت الاسمية او عن المسند تعينت الفعلية والا فالامر على الاحتمال وترجيح الفعلية كما ذكرناه واما اسما الاستفهام فكلها متضمنة معنى الهمزة التي يطالب بها التصور والنحويون يقولون معنى الهمزة ويطلقون وهو صحيح الا ان فيه اجمالا ونقصا في التعليم وانما لم يوضحوا ذلك لان الكلام في هذه الاغراض ليس من مقاصدهم \*

### الفصل الثالث في الفرق بين قسمي ام

تتفرق ام المتصلة وتسمى المعادلة ايضا وام المنقطعة وتسمى المنفصلة ايضا من كل واحدة من جهتي اللفظ والمعنى من اربعة اوجه \* فاما الواجهة اللفظية \* فاحدها باعتبار ما قبلها وذلك ان ما قبل المتصلة لا يكون الا استفهاما لفظا ومعنى او استفهاما لفظا لا معنى فالاول نحو ازيد قائم ام عمرو والثاني نحو سواء علي اتممت ام قعدت فان الهمزة هنا قد دخلت منها معنى الاستفهام ولهذا يصح في مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر فيقال سواء علي قيامك وقعودك ويصح تصديق الكلام الذي هي فيه وتكذيبه ولا يستحق المتكلم به جوابا واستعملت في لازم الاستفهام وهي التسوية الا ترى ان الطالب لفهم الشيء استوى عنده وجوده وعدمه اعني استوائهما في اصل الاحتمال وان كان احدهما قد يكون راجعا وهذا المعنى اشار اليه سيبويه رحمه الله بقوله وانما جاز الاستفهام هنا لانك سويت الامرين عندك كما استوى ذلك حين قلنا زيد عندك ام عمرو فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على النداء نحو قولهم اللهم اغفر لنا ايها العصابة انتهى \* وما قبل المنقطعة يكون استفهاما نحو هل يستوى الاعمي والبصير ام هل تستوى الظلمات



والنور \* وخبر انحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون  
افتراه \* والوجه الثاني \* باعتبار ما قبلها ايضا \* وذلك ان الاستفهام قبل  
المتصلة لا يكون الا بالهمزة التي يطلب بها التصور او التسوية كما قد منا  
والاستفهام الذي قبل المنقطعة لا يكون بوحدة منها بل تارة يكون  
بغير الهمزة البتة كما في قوله تعالى هل يستوى الاعمي والبصير الآية  
وقول علقمة بن عبدة \*

هل ما علمت وما استودعت مكتوم \* اذ حبليها اذ نأثك اليوم مصروم  
ام هل كبير بكى لم يقض عبرته \* اثر الاحبة يوم البين مشكوم  
وبان يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحو اقام زيد ام قعد عمرو اذا  
اردت بام الاضراب عن الاول فان اردت الاستفهام عن الواقع بين النسبتين  
فام متصلة فالكلام على هذا محتمل للمتصلة والمنفصلة بحسب الغرض الذي  
تريده هذا معنى كلام جماعة \* وقال ابن هشام الخضر اوى من شرط ام المتصلة  
ان لا يكون بعدها فعل وفاعل الا وقبلها فعل وفاعل والفاعل في كل من الجملتين  
واحد فهو اقام زيد ام قعد فان قلت اقام زيد ام قعد عمرو كانت منقطعة وكذا  
اذا كان ما قبلها مبتدأ وخبر او لا بد من اتحاد الخبرين نحو زيد منطلق ام عمرو  
فان قلت ام عمرو جالس كانت او منقطعة وكذا اذا خالفت بين الجملتين نحو اقام  
زيد ام عمرو منطلق انتهى وهذا مخالف لما تقدم ولا شك ان تخالف الخبرين  
او الفاعلين او الجملتين يقتضى بظاهرة الانقطاع واما انه يصل الى ايجاب  
ذلك فلا وقد نصوا على اتصال ام في قوله \*

ما بالي انت بالحزن تيس \* ام جفاني بظهر غيب لثيم



مع اختلاف الفاعلين \* وفي قوله \*

ولست ابالي به فقدى مالك \* اموتى ناءم هو الآن واقع

مع اختلاف الخبرين \* وقد يجاب بان الجملتين هنا في تاويل المفردين فلذلك  
نعين الاتصال لان ما قبل ام وما بعدها لا يستغنى باحد هما عن الآخر كما في قولنا  
ازيد ام عمرو في الدار واذا اتحد الخبران نحو ازيد قائم ام عمرو قائم احتمل الكلام  
الاتصال والانقطاع باختلاف التقديرين \* فان قيل \* فلم جزم الجميع في نحو  
ازيد قائم ام عمرو بالاتصال مع امكان الانقطاع بان يكون ما بعدها مبتدأ  
حذف خبره \* قيل \* لان الكلام اذا امكن حمله على التمام امتنع حمله على  
الحذف لانه دعوى خلاف الاصل بغير بينة ولهذا امتنع ان يدعى في نحو جاء  
الذي في الدار ان اصله الذي هو في الدار \* والوجه الثالث \* باعتبار  
ما بعدها \* وهوان المتصلة لا تدخل على الاستفهام بخلاف المنقطعة فانها  
مدخل عليه ويكون بالحرف كما تقدم في الآية الكريمة وفي بيتي علقمة بن عبدة  
وبالاسم كما في قول الله تعالى ام ماذا كنتم تعملون \* ام من هذا الذي هو جند  
لكم \* وفول الشاعر \*

ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به \* ريمان انف اذ اماضن باللبن

\* والوجه الرابع \* باعتبار ما قبلهما وما بعدها جميعا وهوان المتصلة تقع بين  
المفردين وبين الجملتين والمنقطعة لا تقع الا بين الجملتين فاما قولهم انها  
لا بل ام شاء فمحمول عند النحويين على انهما مبتدأ وقد خرق ابن مالك  
اجماهم في ذلك فادعى ان المنقطعة قد تعطى المفرد محتجا بما رواه  
من قول بعضهم ان هناك لابلا ام شاء بالصوب ومحمل هذا عند الجماعة



ان ثبت على اضرار فعل اي ام اري شاء لا على العطف على اسم ان ولقوله رحمه الله  
وجه من النظر وهو ان المنقطة بمعنى بل والهمزة وقد تجرد للمعنى بل فاذا  
استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة بل وهي تعطف المفردات بل لا تعطف  
الا المفردات فاذا لم يجب لام هذه ان تعطف المفردات فلا اقل من  
ان يجوز \* فان قيل \* لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيرا كما في العطف  
ببل ولم يكن نادرا ولا قائل بكثرته بل الجمهور يقولون بامتناعه البتة  
وابن مالك يقول بدوره \* قيل \* الذي منع من كثرته ان تجرد ام المنقطة  
لمعنى الاضرار مع دخولها على مفرد لفظا قليلا وتبين من هذا انه كان ينبغي  
لابن مالك ان يقول وقد تعطف المفردات ان تجردت عن معنى الاستفهام  
\* وقد يجاب \* بانه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام  
بالهمزة وانه لا يدخل على المفردات فكذا الاستفهام بام التي هي في قوة  
الهمزة وبل \* واما قول الزمخشري في ان المبعوثون او ابأونا \* ان ابأونا عطف  
على الضمير في مبعوثون وساغ العطف على الضمير المنصل للفصل بين العاطف  
والمعطوف عليه بالهمزة فردود بما ذكرناه \* واما اوجه المعنى \* فاحدها \*  
ما سلفناه في صدر المسئلة من ان المتصلة لطلب التصور والمنقطة لطلب التصديق  
\* والثاني \* ان المتصلة تقيد معنى واحدا والمنقطة تقيد معنيين  
غالبها والاضراب والاستفهام \* والثالث \* ان المتصلة ملازمة لافادة  
لاستفهام او لازمة وهو التسوية والمنقطة قد تسلخ عنه راسا وسبب ذلك  
ما قد مناه من انها تقيد معنيين فاذا تجردت عن احدهما بقي عليها المعنى الآخر  
والمتصلة لا تقيد الا الاستفهام فلو تجردت عنه صارت مهملة وما يدل على



ان المقطعة قد تأتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدمنا من الشواهد  
 وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين او اكثرهم في انها لا بل ام شاء بان التقدير  
 بل امي شاء اذ يعوز ان يكون التقدير بل هي شاء على ان المتكلم اضرب  
 عن الاول واسنانف اخبارا بانها شاء وعلى هذا المعنى اتبعه لابن مالك ان  
 يدعى انها عاطفة مفردا على مفرد كما قدمنا ويعلم ايضا غلط ابن النحوية وغيره  
 في استدلالهم بحوام هل تستوي الظلمات والصور \* وبيتي علقمة على ان هل بمعنى  
 قد ظنا منهم ان معنى الاستفهام لا يفارق ام والاستفهام لا يدخل على الاستفهام  
 وجعلوا هذا نظير الاسند لال بقوله \* اهل رأونا بوادي القف ذي الاكم \*  
 ومما يقطع به على قولهم بالبطلان انها في البيت داخلة على الجملة الاسمية وقد  
 لا تدخل عليها \* فان قيل \* لهم يقدر و ن ا ر تفاع كثير بفعل محذوف على  
 حد وان احدهم المشركون استجارك \* فالجواب \* ان ذلك ممتنع بعد قد فكذلك  
 ما اراد فيها \* الوجه الرابع \* ان الاستفهام الذي تفيد المتصلة لا يكون الاحقيقا  
 والذي تفيد المقطعة لا يكون حقيقيا نحو انها لا بل ام شاء على احد  
 الاحتمالين وغير حقيقي نحو ام اتخذ مما يخلق بنات ام له البنات ولكم البنون  
 ام نسألهم اجر افهم من مغرم مثقلون ام عند هم الغيب \* الآيات \*

تقرير آخر في الفرق مختصر \*

اعلم ان الفرق بين المتصلة والمقطعة من اوجه \* احدها \* ان ما قبل المتصلة  
 لا يكون الاستفهاما وما قبل المقطعة يكون استفهاما وغيره \* والثاني \* ان  
 ما بعدها يكون مفردا وجملة وما بعد المقطعة لا يكون الا جملة \* والثالث \* انها  
 تقدر مع الهمزة قبل اباي ومع الجملة بعدها بالمصدر والمقطعة تقدر وحدها



بيل والمهزة \* والرابع \* انها قد تحتاج للجواب وقد لا تحتاج والمنقطة تحتاج  
للجواب \* والخامس \* ان المتصلة اذا احتاجت الى جواب فان جوابها يكون  
بالتعين والمنقطة انما تجاب بنعم او لا \* والسادس \* ان المتصلة عاطفة والمنقطة  
غير عاطفة ومن نص على هذا ابن عصفور في (مقربه) وفيه خلاف مشهور رواه  
تعالى اعلم وهو حسبنا ونعم الوكيل \*

\* ومن كلامه ايضا على قول القائل كانك بالدينا لم تكن وبالآخرة لم تزل \*  
بسم الله الرحمن الرحيم \* الحمد لله حمد ابا في نعمه \* ويكافي زبده \* اختلف  
في كانك بالدينا لم تكن وبالآخرة لم تزل \* في مواضع \* احدهما في تعيين قائله  
\* والثاني \* في معنى كان \* والثالث \* في توجيه الاعراب فاما قوله فاختلف فيه على  
قولين \* احدهما انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم \* والثاني \* انه الحسن البصري  
رحمه الله وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكر واغیره منهم الشيخ ابو عبد الله محمد بن  
محمد بن عمرو الخليلي في (شرح المفصل) وابو حيان المغربي في (شرح التفسير لـ)  
\* فاما معنى كان فاختلف فيه ايضا على قولين \* احدهما \* للكونيين زعموا انها  
حرف تقرب وليس فيها معنى التشبيه اذ المعنى على تقرب زوال الدنيا  
وتقريب وجود الآخرة وجعلوا من ذلك قولهم كانك بالآخرة ممقبلا وكانك  
بالفرجات وهذا استعماله الناس في محاوراتهم ويقصدونه كثير  
يقولون كانك بفلان قد جاء \* والثاني \* للبصريين زعموا انها حرف  
تشبيه مثلها في قولك كان زيد اسد ولم تشبوا مجيئها للتقريب اصلا المعنى  
كان حالتك في الدنيا حال من لم يكن فيه اركان حال في الآخرة حال من  
لم يزل بها فالتشبيه والمثبه به حالتان لا الشخص والفعل الذي هو الجنس

\* بيان قول القائل كانك بالدينا لم تكن وبالآخرة لم تزل \*



وايضا هذا ان الد نيا لما كانت الى اضمحلال وزوال كان وجود الشخص  
 بها كلا وجود وانما الآخرة لما كانت الى بقاء ودوام كان الشخص كانه لم يزل  
 فيها ولا شك ان المعنى المشهور ان كان هو التشبيه فيها يمكن الحمل عليه لا ينبغي  
 المدول عنه وقد امكن عليه وجه ظاهر فانتفى المصير اليه \* واما توجيه  
 الاعراب وهو الذي يسأل عنه فاضطربت اقوال النحويين فيه اضطرابا كثيرا  
 والذي يمشى في الان من ذلك اقوال \* واحد ها \* للامام ابي علي الفارسي  
 رحمه الله زعم ان الاصل كان الد نيا لم تدر والآخرة لم تزل ثم جيى بالكاف حرفا  
 لمجرد الخطاب لا موضع لها من الاعراب كما انها مع اسم الاشارة كذلك  
 وكذلك هي في قولهم ابصر لك زيد اى ابصر زيدا والكاف حرف لا مفعول  
 لان ابصر لا يندى الى واحد و جيى بالباء زائدة في اسم كان كما زيدت  
 في اصل المبتدأ في قولهم بحسبك درهم وقولهم خرجت فاذا يزيد وهذا  
 انقول اشتمل على امرين مخالفين للظاهر وهما اخراج الكاف عن الاسمية  
 الى الحرفية واخراج الباء عن التعدية الى الزيادة \* والقول الثاني \*  
 لابي الحسن بن عصفور وهو قول افقه من قول الفارسي زعم ان الكاف حرف  
 خطاب اتصلت بكان فابطلت افعالها وازالت اختصاصها ولهذا دخلت على الجملة  
 الفعلية والباء الد نيا والآخرة زائدة كما زيدت في المبتدأ الذي لم تدخل  
 عليه كان وقد مثلنا والذي حملة على زعمه زوال افعالها انه لم يثبت زيادة الباء في  
 اسم كان وثبتت زيادتها في المبتدأ \* وقد اشتمل قوله على اربعة امور منها \*  
 امر ان اللذان استلزمهما قول الفارسي وقد شرحناها \* ومنها \* دعواه الفاء  
 كان ولم يثبت ذلك الا اذا اقترنت بما الزائدة كما في قوله تعالى كأنما يساقون \*



و دعواه ان الباء حرف تكلم كما ان الكاف حرف خطاب وهو لم يصرح بهذا  
ولكنه يلزمه ان لا يمكنه ان يدعي انه اسمها لانه قد ادعى العائها ولا يمكنه  
ان يدعي انه مبتدأ الامرين \* احدهما \* ان الباء ليست من ضمائر الرفع وانما هي  
من ضمائر النصب والجر كما في قولك اكرمني غلامي \* والثاني \* انها لو كانت مبتدأ  
لكان ما بعدها خبرا ولو قيل مكان كافي بك تفعل انا تفعل لم ترتبط الجملة بالضمير  
وقد استقر ان الجملة المخبر بها لا بد لها من رابط يربطها \* ومنها \* انه صرح بانها  
قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كافي بك تفعل فلا يخلو اما ان يدعي  
ان الباء في بك زائدة والياء مبتدأ والاصل انت تفعل فلما دخلت الباء على  
الضمير المرفوع انقابت ضمير جرا ويدعي ان الباء متعلقة بفعل فان ادعى  
الاول فالجملة اسمية لا فعلية وبطل قوله انها دخلت على الجملة الفعلية وان ادعى  
الثاني فلا يجوز في العربية ان يقول عجبت مني ولا عجبت منك بكون الفاعل  
ضمير متصل بالفعل والمفعول ضمير اعائد الى ما عاد اليه ضمير الفاعل وقد  
تعدى اليه الفعل بالجار ولهذا زعم ابو الحسن في قوله \*

هون عليك فان الامور \* بكف الاله مقاديرها

ان على اسم منصوب بهون لا حرف متعلق بهون لان الكاف على التقدير  
الاول مخفوضة باضافة على ولا عمل فيها البتة وعلى التقدير الثاني منصوبة  
الموضع بالفعل ولا يجوز تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل ويبقى له  
ان يقول بذلك في مثل قوله تعالى امسك عليك زوجك \* وفي  
هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها لان فيها خروجا عن المقصود  
\* والقول الثالث \* لجماعة من النحويين وجمهورهم الله تعالى ان الكاف اسم



كان ولم تكن الخبر والباء ظرفية متعلقة بتكن ان قدرت كان تامة او محذوف  
هو الخبر ان قدرت ناقصة وعلى هذا القول فالتاء في تكن للخطاب لا للثاني  
و ضميرها للمخاطب لا للدنيا وكذا البحث في لم تزل وعلى القولين الاولين الامر  
بالعكس التاء للثاني والضمير ان للدنيا وللآخرة وهذا القول خير  
من القولين قبله والمعنى كانك لم تكن في الدنيا وكانك لم تزل في الآخرة  
\* والقول الرابع \* لا بن عمرو بن رحمة الله ان الكاف اسم كان وبالدنيا وبالآخرة  
خبر كان وكل من جملتي لم تكن ولم تزل في موضع نصب على الحال وانما تمت  
الفائدة بهذا الحال والفضلات كثير اما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام  
كقولهم ما زلت يزيد حتى فعل فان الكلام لا يتم بقولهم حتى فعل وقد جاء ذلك  
في الحال كقوله تعالى فهاهم عن التذكرة معرضين \* فامسدا \* ولهم الخبر  
والتقدير وامي شيء استقر لهم ومعرضين حال من الضمير المجزوء وباللام  
ولا يستغنى الكلام عنه لان الاستفهام في المفعول لا عن غيره \* وخطرتي  
وجه ظنت انه اجود من هذه الاقوال وهو ان الكاف اسم كان ولم تكن  
الخبر وبالدنيا في موضع الحال من اسم كان والعامل في الحال العامل في صاحبها  
وهو كان كما علمت في رطباً ويا بساً من قوله \*

كان قلوب الطير رطباً ويا بساً \* لدى وكرها العناب والحشف اليالى  
المعنى كانك في حالة كونك في الدنيا لم تكن اى بها وكانك في حالة كونك في  
الآخرة لم تزل اى بها وهذا عكس قول ابن عمرو \* فان قلت \* يدل  
على صحة ما قاله من ان جملة لم تكن ولم تزل حال لا خبر انه قد روى كانك بالدنيا  
ولم تكن وبالآخرة ولم تزل والجملة الحالية تقترن بالواو بخلاف الجملة



الخبرية و يقال كانك بالشمس وقد طلعت قلت ان سلم ثبوت الرواية  
قالوا وزائدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن  
سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والبادي يصدون  
هو الخبر والواو زائدة و كما قال ابو الحسن في قوله تعالى ولما ذهب عن ابراهيم  
الروح وجاءته البشري \* ان وجاءته البشري جواب لما والواو زائدة وفي قوله تعالى  
حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها \* ان فتحت جواب اذا والواو زائدة الى غير ذلك  
واما كانك بالشمس وقد طلعت فلان سلم ثبوته وهو مشكل على قولي وقوله  
اذ لا يصح على قوله ان يكون بالشمس خبرا عن اسم كان والتقدير كانك  
مستقر بالشمس ولا يصح على قولي ان يكون قد طلعت خبرا عن اسم كان  
لعدم الضمير فاذا كان لا يخرج على قوله ولا على قولي فوجه ايراد ما ياتي  
على ما قلناه \* فان قلت \* فلم عدلت عما قلناه من ان الظرف خبر والجملة حال  
اي عكس ذلك \* قلت \* لوجهين \* احدهما \* ان على ما قلناه يكون الخبر مطلقا فائدة  
او على ما قلناه يكون مطلقا فائدة الحال كما تقدم شرحه ولا شك ان كون  
الخبر مطلقا فائدة اولى \* والثاني \* ان العرب قالت كانك بالثناء مقبل وكانك  
بالفرج آت فلفظوا بالمفرد الحال محل الجملة مرفوعا لا منصوبا نعم قول ابن  
عمرون متجه في قول الحريري كاني بك تنحط الى التقر وتنقط فهذا لا ينبغي  
ان يعدل فيه عن تخريجه فيكون الظرف خبرا وتنحط حالا عن باء المكمل لعدم  
الرابط على ان المطرزي خريجه على ان الاصل كاني ابصر لك ثم حذف الفعل  
لدلالة المعنى عليه فان فصل الضمير وزيدت الباء في المفعول ولا شك ان فيه  
تكلفا من وجهين اضمار الفعل وزيادة الباء مع امكان الاستغناء عن ذلك



ثم يكون قوله تعبط حالاً من الكاف ولا خبر والفائدة متوقفة عليه اذا صرح  
 بالمحذوف فقبل كاني ابصرتك لم يتم المراد فحاقاله ابن عمرو ناولى لسلامته  
 من هذا التكلف ولا يازم من تغير قول ابن عمرو ن في هذا الموضع ان  
 يحمل عليه كالك بالذنيا لم تكن لان ذلك تركيب آخر مغاير لهذا التركيب  
 ومثل قول الحريري قولهم كاني بك تفعل كذا \* وقد انشهر القول في هذه  
 المسئلة على ما اقتضاء الحال من ضيق الوقت واعمال المتعاض للكلام المذكور  
 والحمد لله ولا و آخر اوصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً  
 نجزت يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر الله المحرم سنة اربع  
 وخمسين وسبعمائة \*

بسم الله الرحمن الرحيم \*

قال شيخنا الامام العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله  
 وقفت على اسئلة متكلمة لبعض علماء عصرنا وها انا مريد لها منصلة ومدون  
 كل منها بما تيسر لي من الجواب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب  
 قال رحمه الله المسئول الاطلاع على ما نقل الناس في قولهم انت اعلم ومالك  
 وتبين المعطوف عليه ماهو على القول بانه عطف لفظ غير راجع الى المعنى  
 \* واقول بان الكلام في هذا الموضع في مقامين \* احدهما \* في بيان اشكال هذا  
 المثال \* والثاني \* في الجواب عما تضمنه السؤال \* فاما الاول \* فاعلم انه لا يخلو  
 ما بعد الواوي هذا المثال من ان يكون معطوفاً على المبتدأ او على الخبر او على  
 خبره او غير معطوف وكل متشكل \* اما الاول \* فلا يستلزمه مشاركة المعطوف  
 للمعطوف عليه في التجرد للاخبار عنه بانتم \* واما الثاني \* فلا يستلزمه مشاركته له

الكلام على اعرابك انت ومالك وكل رجل وضعته ونحو ذلك \*



في الاخبار به عن انت \* واما الثالث \* فلا يتلزامه مشاركته في اسناد  
اعلم اليه وكل ذلك ظاهر الا متناع من حيث المعنى ويلزم على الثالث ايضا  
من حيث الصناعة رفع اسم التفصيل للظاهر في غير مسألة الكل والعطف على  
الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل وهما ضعيفان فان استسهل  
الاول بانهم يغفرون في الثواني ما لا يغفرون في الاوائل اجيب بان اغتفارهم  
ذلك لم يثبت في مسألة رفع اسم التفصيل للظاهر في غير محل النزاع فيعمل هذا  
عليه \* واما الرابع \* فانه لا بد من تقدير خبر آخر حينئذ فان قدرا المحذوف  
مبتدأ فالتقدير انت ومالك وان قدرا خبرا فالتقدير مالك اعلم وكلاهما ظاهر  
الاستحالة ولا يمكن ان يقدر مبتدأ او خبر غير ما تقدم ذكره لان مثل هذا الحذف  
مشروط بكون المحذوف مما تلاه المذكور كما في قوله تعالى اكلها اثم وظلها \*  
وقوله تعالى انتم اعلم ام الله \* في قول من قدرا منقطعة وذلك لما انقطعت عليه  
قول الجمهور من ان ام المنقطعة لا تقع الا بين جملتين فيجب على قولهم تقدير  
الخبر كما وجب في انها لا بل ام شاء تقدير المبتدأ واما اذا قدرت ام المتصلة  
وهو الظاهر فلا حذف \* واما الثاني \* فمجموع ما رأيت في ذلك ثلاثة اوجه  
\* احدها ان مالك معطوف على انت واعلم خبر عنها واعتذر عن نسبة اعلم  
الى المال بوجهين \* احدهما \* انه لما كان النظر في المال يلزم منه في الاكثر مجيئه  
على حسب اختبار الناظر فيه نسب العلم اليه مجازا قاله ابن الصائغ وعلى قوله  
فالاول لا تشارك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها وفي هذا الوجه نظر بعد  
تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز لانا لا نعلمهم اجازوه الا في المجازي اللوى  
اما في المجازي العقلي بان يسند اللفظ الى امرين معا الى احدهما بطريق الحقيقة



والى الآخر بطريق المجاز فلا ثم لا خفاء بما في هذا الوجه من البعد في المعنى والوجه  
 الثاني ان هذا عطف لفظي لم يقصد به التشريك في المعنى وهذا القول مشكل  
 في الظاهر لمخالفته لما عليه اطباق التحويين من ان الواو العاطفة للمفرد تقتضي  
 التشريك في اللفظ والمعنى ولم ار من وفاه حقه من الشرح واقول لا خفاء  
 بان المعنى انت اعلم بمالك وهذا هو اصل الكلام ثم ان العرب انا بواو والعطف  
 عن ياء الجر لا توسيع في الكلام وليتاسب اللفظان المتجاوران ويفاد بالحرف  
 الواحد معنى الحرفين فان الواو حينئذ تفيد في المعنى الا لصاق ليا بها عن  
 حرف وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الاعراب اعتبارا باصلها وظاهر  
 لفظها وعلى هذا فاللفظ لفظ المعطوف والمعنى معنى المفعول فلا اشكال في  
 اللفظ ولا في المعنى وليس هذا من البديل التصريفي الذي تلحظ فيه  
 قرب المخرج او اتحادهما كما ابدلت واو القسم من بائه حين كانا حرفين  
 شفهيين لان ذلك يقتضي الاشتراك في العمل وانما هو من باب ترك كلمة  
 والا ثيان باخرى مكانها لتفاوت معناها كالاثيان بالواو في نحو سرت  
 والنيل مكان مع لكون الباء الا لصاق وواو العطف للجمع وهما متقاربان  
 والذي يدل على مجيئ الواو خلفا عن الباء قولهم بعث الشاء شاء ودرهما  
 اى شاة بدرهم لانا قاطعون بان الدرهم ثمن مبيع ولانهم قالوا ايضا بعث  
 الشاء شاة بدرهم وهذا الذى ذكرته هو اصح واوضح ما يقال في المسئلة  
 ومتبوعى فيه الجرمى من المتقدمين وابن مالك من المتأخرين فمن كلاهما  
 اخذت وعلى ما اشار اليه اعتمدت اما الجرمى فانه نص على ان الواو هنا بمعنى الباء  
 ولكنه اهل التنبيه على فائدة هذا العطف واما ابن مالك فلانه ذكر ان



المقصود التناوب اللفظي وانه كالحفص على الجوار ولكنه اهل التنبيه على  
 نيابة الواو عن الباء وذلك هو الذي انبنى عليه كون هذا العطف لا يقتضي  
 التشريك في الحكم وقد وفيت بجميع ما قالوا واضفت اليه ما لم يذكر اجمالا بدونه  
 ويظهر لي ان الصواب خلاف ما زعماء من ان المعطوف عليه المبتدأ وان الصواب  
 انه الخبر وهو قول ابن طاهر وذلك لانه حمل على الاقرب وان هذا العطف  
 كالحفص في هذا جرح ضب خرب وذلك يقتضي تجاوز الاسمين ولان الباء  
 ملحوظة المعنى كما ذكرنا ومعناها تتعلق بالخبر فليكن العطف على الخبر ليتحد  
 التعلقان المعنوي واللفظي \* الوجه الثاني \* انه معطوف لثنا معنى على  
 الخبر وكأنه قيل انت ومالك وذلك خلى قول ابن خروف في كل رجل  
 وضيعته ان الخبر العاطف والمعطوف لكونها بمنزلة مع ومجرورها قاله  
 ابن الصائغ \* وفيه نظر لا حرجين \* احدهما او ايس المراد الاخبار عن النخص بانه  
 اعلم على الاطلاق وبان مع مال لم يحل بينها حائل \* والثاني \* ان التفريع على هذا  
 القول الضعيف انما يقتضي ان المعطوف عليه المبتدأ لا الخبر كما ان في كل  
 رجل وضيعته كذلك ثم المعروف عن ابن خروف ان الواو ومصحوبها  
 اغنيا عن الخبر كغناء الوصف في اقائم الزيد ان لا لانها الخبر \* الوجه  
 الثالث \* انه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير انت اعلم وانت ومالك مخذف  
 المبتدأ لدلالة ما تقدم عليه فالتقي واوان مخذفت الاولى لثلا بدخل حرف  
 على مثله \* قاله ابن الصائغ ايضا \* وفيه نظر لانه خلاف المعنى اذ معنى  
 الكلام حينئذ انت اعلم من غيرك على الاطلاق وانت ومالك مقروان  
 ثم مثل هذا لا يسمى خبرا الا بتجاوز على قول ابن خروف ثم يقال



و ما معنى المعية في نحو انت اعلم و مالك \* اقول \* الصواب ما قد مناه  
من ان معنى الواو هنا معنى الباء وهو قول الجرمي ومن وافقه اما معنى  
المعية فبعيد وان كانت سبويه قد ذكره ونصه في ذلك فانما اردت  
انت اعلم مع مالك انتهى وقد يكون مراده تفسير ما يتحصل من المعنى وذلك  
لانه ليس المراد الاخبار بان المخاطب اعلم على الاطلاق بل انه اذا كان مع ماله  
كان اعلم كيف يدبره او انه اذا اعتبر مع ماله كان اعلم به وفي كلام سبويه  
من هذه التجوزات ما لا يخفاء به لمن وقف على كلامه ولهذا قال ابن النحاس  
وغيره انه خاطب بهذا الكتاب قوما قد اعتادوا المجازات والكنايات  
\* ثم قال \* وهل يجوز النصب في نحو كل رجل وضيعته تجوزه هنام لا وما توجيه  
الجواز ان قيل به \* واقول \* ان المجوز لذلك هو الصيرى نص عليه ولم يتعرض  
في البصرة لهذا المثال وظاهر كلام ابن مالك ان النصب فيه لا يجيزه احد فانه  
قال وقد ذكرت وراك وانت اعلم و مالك مانصبه ولا خلاف في وجوب الرفع  
فيما شبهه المثاليين المذكورين ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعته  
على نقد ير كل رجل كائن مع ضيعته فقد ادعى ما لم يقله عربي انتهى  
فخص نحو كل رجل وضيعته بالخلاف والذي يظهر في الفرق بينهما اقوال  
\* احدها \* ظهور معنى المعية في كل رجل وضيعته وخفاؤه في انت  
اعلم و مالك وقد دحضى شرح ذلك \* والثاني \* انه بنى الجواز على  
ان التقدير كل رجل كائن وضيعته كما تقدم عنه وكائن يصح له ان يعمل  
في المفعول معه واما انت اعلم و مالك فان ما قبل الواو منه كلام تام فلا يمكن  
ان يقدرفيه عامل ولا يصح اعلم للعمل في المفعول معه لانه لا يعمل فيه على



الصحيح الا ما يصح له العمل في المفعول به لا كل ما يصح له العمل في الحال  
 خلافا لابي علي ولهذا منع سيبويه هذا لك و اباك وان وجد حرف التنبيه  
 والاشارة والظرف وكل منهم صالح للعمل في الحال والفرق بينهما ان الحال  
 شبيهة بالظرف فعمل فيها روائح الفعل ولا كذلك المفعول معه ولو صح معنى  
 المعية في المثال المذكور وقال قائل يجوز ان نصب فيه لا يمكن توجيهه اما  
 على قول الجرجاني او الكوفي او الفارسي في ان الناصب للمفعول فيه الواو  
 والخلاف او كلما ينصب الحال ولهذا يجوز الفارسي هذا لك و اباك وجوز  
 في قولهم هذا ردائي مطويا وسربالا ان يكون العامل هذا ثم قال  
 وما توجيه القول بوجوب حذف الخبر من نحو انت اعلم وعبد الله اذا جعلنا  
 اعلم خبرا عن انت وعبد الله مبتداً حذف خبره وما المانع من ذكر الخبر جعلنا  
 الواو للمعية او للعطف المحض و اقول لم اقف لا حيد على القول  
 بوجوب حذف الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم ان  
 الخبر لا يجب حذفه الا اذا سد شي مسده ولهذا ردوا تجويز  
 الا خفش في نحو ما احسن زيدا ان تكون ما موصولة او موصوفة  
 ونحو بنو بنو بعضهم في نعم الرجل زيد كون المخفوض مبتداً محذوف الخبر وقول  
 الفارسي في حدى زيد قائما ان الخبر مقدر بعد الحال ومن العجب ان ابن  
 مالك من جملة من رد بذلك وذهل عنه هنا ثم اذا سلم ان ذلك ليس بشرط  
 استنادا الى اعراب هؤلاء الائمة فقد يوجه بامرين \* احدهما \* ان اعلم  
 لما كان صالحا لاخبار به من الاثنين وكان تقدير عبد الله مقدما على اعلم  
 ممكنا صار وان كان مبتداً كانه معطوف واعلم وان كان خبرا عن انت وحده



كانه خبر عنهما معافى من ذلك من ظهور خبر آخر وهذا بخلاف نحو زيد قائم  
وعمر وفان الخبر المذكور لا يصلح للاسمين معا \* والثاني \* ان المعنى  
هنا انت اعلم بعبد الله وذلك كلام تام لا يحتاج الى خبر فكذا معناه وكل  
من الوجهين معترض \* اما الاول \* فلا استلزامه وجوب الحذف في نحو  
زيد في الدار وعمر ولا قائل به وفي الحديث ابو بكر في الجنة وعمر  
في الجنة الخ \* واما الثاني \* فمن وجهين \* احدهما \* اقتضاؤه وجوب الحذف  
على تقدير الواو للعطف المحض وانما المدعى وجوبه مطلقا \* والثاني \*  
انه احالة لصورة المسئلة فان المدعى جوازها على اضرار الخبر والتوجيه  
المذكور يقتضى انه لا خبر في اللفظ ولا في التقدير \* ثم قال \* وما وجه الحكم  
برجحان النسب على المعبة على العطف في نحو لا تنفد بالسك والدين  
ولا يعجبك الاكل والشبع مع ان المقصود فيها المعبة مطلقا وليس العطف  
هنا بمقصود وهالا كان النصب هنا متعينا لتأديته مراد المتكلم واخلاق العطف  
بدلك \* واقول \* لا يمتنع التعبير بالعبارة الجملة عند التمكن من العبارات  
المعينة للمعنى المراد والعطف انما يخل بالتنصيص على معنى المعبة لا فادتها مطلقا  
فان احد محتملات الواو العاطفة معنى المعبة وانما يتعين العبارة التي لا تحمل  
غير المراد اذا اريد التنصيص على ذلك المعنى ولم تحتف بالكلام قرينة ترشد  
اليه وقد جوزوا القاصد في الجنس + بلا على سبيل الاجمال ان يعمل عمل ليس  
واوجبوا اعماها عمل ان اذا اريد التنصيص وجوز سيوييه والمحققون لمن قال  
طالي زيد وجاء في عمرو اذا بناها للمفعول في مخلص الضم والكسروان لم والذي  
يقتضيه النظر انه يتعين العبارة الناصة اذا اريد التنصيص والجملة اذا اريد



الاجمال ويجوز الامر ان اذا لم يرد احد الامر بن بعينه و يترجم الياصة حيث  
على الجملة ولم يمش ابن مالك في ذلك على قاعدة لانه قال في نحو جاءني بوجوب  
الا شمام او الضم وفي نحو طائي بوجوب الا شمام او الكسر وقال في باب  
لا يجوز الحاقهما بليس ان لم يرد التنصيص على العموم وقال  
في المفعول معه بوجوب ان نصب اذا خيف بالعطف فوات  
ما يضر فواته ثم قال وما وجه تقسيمهم مسائل الباب الى ما يجب نصبه  
والى ما يرجح ذلك فيه والى ما يرجح عطفه مع انهم يقولون ان المفعول  
معه لا بد ان يدخله معنى المفعول به وقد ساء سيوي به ذلك ومتنضي  
هذا ان يتعين النصب عند قصد هذا المعنى اذا وجد المسوغ اللفظي فكيف  
يحكم بوجوبه على العطف في بعض الصور بل كيف يحكم بتساوي الامرين  
في بعضها ايضا فان قيل الحكم بما ذكرنا هو بالنظر الى صور التراكيب  
اللفظية وان اختلف المعنيان اشكل حينئذ كلام ابن مالك رحمه الله تعالى  
حيث حكم بوجوب العطف حيث امكن ذلك بالضعف وهذه العبارة  
تندرج تحتها نحو قام زيد وعمرو وهذا التركيب ان نظرنا اليه مع قطع  
النظر عما يقصد من المعنى يقتضي تساوي الامرين كما قال ابو الحسن ابن  
عصفور فما وجه كلام ابن مالك وهل ينتم كلامه فتجبي الصور في هذا  
الباب خسا او لا يتم كلامه فتكون اربعا واقول بما ما تضمنه صدر السؤال من  
الاشكال فقد ذكر في اثنا عشر ما يرفعه وهو ان الحكم بالاقسام المذكورة انما هو بالنظر  
الى صور التراكيب اللفظية ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوي الامرين في نحو قام  
زيد وعمرو بل الحكم بوجوب العطف وهو قائل به ووجه لزوم ذلك من



ظاهر كلامه لان العطف قد امكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النظر لان العطف هو الاصل وقد امكن وسلم عن معارض واما كلام ابن عصفور فالقياس الذي ذكرناه باباه فالصورار بع لافمس \* وليعلم ان تسمية سيبويه بالمفعول معه مفعولا به مشكلة والناس فيها فريقان فمنهم من تاوها وهو ابن مالك فقال حين ذكر ان الباء تاتي للمصاحبة مانصبه ولمساواة هذه الباء لمع قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به انتهى ومنهم من اجراها على ظاهرها والقول عندى ان بعض الامثلة يكون الاسم فيه على معنى مع ويسمى مفعولا معه وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولا به وان سيبويه انما اراد ذلك وها انما مورد كلامه لتاملوه قال رحمه الله وينتصب فيه الاسم لانه مفعول معه ومفعول به ثم قال وذلك قولك ما صنعت واباك ولو تركت الناقة وفصيلها لوضعها انما اردت ما صنعت مع ابيك ولو تركت الناقة مع فصيلها فالفصيل مفعول معه والاب كذلك والتواول تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها ومثل ذلك مازات وزيد اى مازلت يزيد حتى فعل فهو مفعول به ومازلت اسير والنبل اى مع النبل واستوى الماء والخشبة اى بالخشبة انتهى فانظر الى كلامه رح حيث قال مفعولا معه ومفعولا به ثم فسر بعض الامثلة بمع وبعضها بالباء ولانه حيث قد را حد الامر ين يكون ذلك المعنى امامتينا او اظهر من المعنى الآخر فن تأمل هذا الكلام بالانصاف علم ان مراده ما ذكرت ولم يتسع الوقت للنظر فيما قال شارحوا الكتاب في هذا الموضع وهذا مبلغ فهمى في كلامه رحمه الله والله اعلم \* وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم \*

\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

\* كلام ابن هشام في قوله تعالى وث على الناس حج البيت الآية \*

هذه مسألة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله تعالى وث على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا \* قال يجوز في الظرفين أربعة أوجه \* أحدها \* ان يكون الأول خبرا والثاني متعلقا به \* والثاني \* عكسه وهو ان يكون الثاني خبرا والأول متعلقا به ولا يمنع هذا تقدم الظرف على عامله المعنوي فان ذلك جائز باتفاق كقولهم اكل يوم لك ثوب \* والثالث \* ان يكونا خبرين وذلك عند من يجيز تعدد الخبر \* والرابع \* ان يكون الأول خبرا والثاني حالا وهذا الوجه ايضا مما لا يختلف في جوازه وربما سبق الى الذهن ان فيه خلافا وليس كذلك لتقدم العامل وهو الظرف وتأخر المفعول وهو الحال فهو نظير قولك في الدار جالس ازيد وفي حجر مستقرا سعيد وهذا مما لا شك في جوازه وبقي وجه خامس وهو عكس هذا اعني ان يكون الأول حالا والثاني خبرا فهذا نصوص النحويين متظافرة على منعه وجماعة منهم حكوا الاجماع على ذلك \* قال ابن مالك في (شرح الكافية) ولو قدمت الحال على العامل الظرفي وعلى صاحبها لم يجز باجماع \* وقال الابدی في (شرحه الكبير على الجزولية) اجاز ابو الحسن تقدم الحال المفعولة للظرف مع توسط الحال بين المبتدأ والخبر ومنع ذلك مع التقديم ووجه قوله ان المبتدأ طالب للخبر فاذا تقدم كان الخبر في نية التقديم الى جانبه فكان الحال مؤخره عنها ولهذا المنع بالاجماع ان تتقدم عليها جميعا انتهى كلامه ملخصا \* وقال ابن عصفور في (شرح الايضاح) اتفق البصريون على امتناع التقديم عليها جميعا فقول البصريون دخل فيهم الا خفش وهو سعيد بن مسعدة



تليد سيويه وحيث اطلق النحويون البصريين لا يريدون غيره ومن  
نقل الاجماع ايضا الامام ابوبكر ابن طاهر المعروف بالحرب ولكن نقل عن  
ابي الحسن انه اعرب فداء من قولهم فداء لك ابي حالا ونقل عن الامام المحقق  
عبد الواحد بن علي الاسدي المعروف بابن برهان قولاً سهلاً من ذلك وهو  
انه اجاز ذلك في الظرف وقد وقفت له على ذلك قال في (شرح اللمع) في قوله  
تعالى هنالك الولاية لله الحق \* هنالك ظرف مكان وهي حال الولاية مبتدأ لله  
الخبر ولام الجر عملت في الحال مع تقدمها على اللام لانها بلفظ الظرف  
وانشد لابن مقبل العملائي \*

ونحن منعنا البحران تشر بوابه \* وقد كان منكم ماؤه بمكان  
ثم قال منكم حال والعامل فيه الباء في بمكان انتهى وعلى هذا ففي المسئلة ثلاثة  
مذاهب \* المنع \* مطلقاً وهو قول من عد الاخفش وابن برهان \* والجواز \*  
مطلقاً وهو قول الاخفش والجواز اذا كان العامل ظرفاً والمنع اذا كان  
غير ظرف وهو قول ابن برهان وعلى هذين القولين فيحوز الوجه الخامس  
ولكنها قولان شاذان مخالفان لما يقتضيه القياس والسمع والذي اجازه  
اصعب من الذي اجازه ابن برهان ولعل الذين يقولون الاجماع على  
خلاف ذلك لم يعتدوا بها ورأوا ان القائل بهما ذهل عن القاعدة ووقفت  
للاخفش على خلاف ما نقل عنه في (كتابه الصغير) هذا باب من الحال اعلم  
ان قولهم هذا عبد الله قائماً في الدار على الحال جائز وقد قدمت الحال  
قبل العامل لان الحال لعبد الله فاذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان  
جائزاً هذا نصه والنسخة التي عندي معتمدة لانها بخط ابي الفتح ابن جني

\* قوله رحمه الله فاز اقدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزا \* دليل على انك اذا اخرت الذي الحال له كان ممتنعاً ثم انه صرح بذلك بعد فقال ولو قلت قائماً في الدار صيد الله لم يجز هذا نصه بحروفه \* فانت قلت \* فماتصنع بما احتج به ابن برهان \* قلت \* لا دليل في شيء منه اما الآية الكريمة فيجوز في هنالك ان تكون ظرفاً لمتصراً وعلى هذا الوجه وقف بعض القراء وما كان متصراً هنالك \* ثم ابتداء الولاية لله ويجوز ان يكون خبراً والله متعلق بالولاية ويجوز ان يكون ناخبين ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال واما البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذي قدمته عن الابدئي وذلك انه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلها لان بعضها يطلب بعضها. الما تقدمت كان وهي طالبة لاسمها وخبرها كانا في اية التقديم وكانت الحال متأخرة عنهما في التقدير على انني متردد في ثبوت هذه المقالة عن ابن برهان فانت رأيتها في نسخة معتمدة مقروءة على ابي محمد ابن الخشاب واولها ما صدر به حاشيته ثم ذكر ذلك الى آخره فالظاهر انه مما الحق كما الحققت حواش من كلام الاخفش وغيره في متن كتاب سيبويه واما قولهم فدا لك ابي فانه يروي بالرفع والنصب والكسر وبالاوجه الثلاثة روى قوا نابتة بنى ذيان في تعليقته المشهورة

مهلا فداء لك الاقوام كلهم \* وما اغرم من مال ومن ولد

فاما الرفع فعلى الابتداء والخبر والاولى ان يكون فداء هو الخبر والاقوام هو المبتدأ وكذلك لك في المثال لان النكرة اولى بالابتداء من المعرفة هذا قول حذاق المعربين وخالف سيبويه في مثل ذلك فاعرب النكرة



المتقدمة مبتدأ والمعرفة المؤخرة خبرا بناء على الاصل من ان كلا منهما  
 حال في محله ولا تقديم ولا تاخير وعليه ان النكرة التي لها مسوغ بمنزلة  
 المعرفة والمعرفتان اذا اجتمعتا كان المقدم منهما هو المبتدأ واما النصب  
 فعلى المصدر واصل الكلام تفديك الاقوام ثم حذف الفعل واقيم مصدره  
 مقامه وجيء بك في البيتين كما جيز بهابعد سقيا في قولهم سقياك وارتفع  
 الاقوام في البيت وابي في المثال بالمصدر او بالفعل المحذوف على خلاف  
 بين النحويين في ذلك واما الكسروهي رواية يعقوب بن السكيت وغيره  
 فللنحويين فيه قولان \* احدهما \* انه مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس على  
 الخلاف الذي شرحناه في رواية الرفع وانه معدول عن مفدى وبني  
 على الكسرو ليس هذا القول بشئ لانه لا وجه لبنائه على هذا التقرير  
 ثم هو فاسد من حيث المعنى اذ كان حقه ان يقول انه معدول  
 عن فادلان المفدى هو المخاطب لا الاقوام \* والثاني \* انه اسم فعل ومعناه  
 ليفدك الاقوام اى وبني كما بني نزال ودرالك كذا وجهه ابو جعفر  
 النحاس في (شرح المعاني) وفيه نظر فانا لانعلم اسم فعل على وزن فعال  
 بكسر الفاء ولا اسم فعل تاب عن فعل مضارع مقرون بلام الامر وحكى  
 الفراء انه يقال فدالك بفتح الفاء وبالقصر وهذا يحتمل ان يكون في موضع  
 رفع وان يكون في موضع نصب وقد مضى توجيهها والله تعالى اعلم \*

\* من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله \*

\* بسم الرحمن الرحيم \* مسألة \* قول جابر رضي الله عنه كان يكفي من هو اوفى  
 منك شعرا وخبر منك \* الظاهر ان خير مرفوع عطف على اوفى الخبر به عن هو اى

\* اعصاب قول جابر رضي الله عنه كان يكفي من هو اوفى منك شعرا وخبر منك \*

كان يكفي من هو اوفى وخير كما تقول احب من هو عالم وعامل والجملة من المبتدأ  
 والخبر صلة الموصول والصلة مفعول يكفي ويقع في النسخ ويجرى على السنة  
 الطالبة بنصب خير وقد ذكر انه خرج على سبعة اوجه \* احدها \* ان يكون عطفا  
 على المفعول وهو من \* الثاني \* ان يكون بتقدير كان مدلولها عليها بكان المذكورة  
 اولا اي وكان خيرا \* الثالث \* على تقدير يكفي مدلولها عليها يكفي المذكورة  
 \* الرابع \* على الفاء من هو فيكون اوفى مفعولا وخيرا معطوفا عليه \* الخامس \*  
 النام من هو اوفى \* السادس \* على تقدير واكثر خيرا \* السابع \* على العطف  
 على شعرا وهذه كلها باطلة الا السابع فانه مستبعد اما العطف على من فانه يؤدي  
 بمغايرة المعطوف لمن وقعت عليه من ويصير بمنزلة كان يكفي زيد او همرا  
 فيكون الذي هو اوفى غير الذي هو خير وليس المراد ذلك واما تقدير  
 كان فباطل من وجهين \* احدهما \* ان حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها  
 لا يجوز بقياس الابدان ولو ومن ثم قال سيويه رحمه الله لا نقل عبد الله  
 المقتول بتقدير كن عبد الله المقتول وخالف المحققون الكسائي في تحريمه  
 قوله تعالى انتهوا خيركم \* على تقدير يكن الانتهاء خيركم \* الثاني \* انا  
 اذا قدرنا كان مدلولها بالاولى قدرنا مرفوعها مرفوع الاولى كما انك  
 اذا قلت علفتها تبناء ماء لا يقدر وسقاها غيري ماء بل وسقيتها وذللك لان  
 الفعل والفاعل كالشيء الواحد فتقدير احدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه  
 فعلى هذا اذا قدرت كان الاولى قدرت فاعلها فيصير وكان هو اي الصاع  
 واما تقدير يكفي فانه يؤذن ايضا بالتغاير كما انك اذا قلت كان يكفي الفقيه  
 ويكفي الزاهد آذن بذلك وسببه ان يكفي الثاني انما هو لمجرد التوكيد فذكره



بمنزلة لو لم يذكر وهو لو لم يذكر آذن العطف بالتغاير فكذلك اذا ذكر \*  
 واما الغاء من هو او الغاء من هو او في فباطلان من وجهين \* احدهما \*  
 ان زيادة الاسماء لا تجوز عند البصريين وكذلك زيادة الجمل ثم ان الكوفيين  
 يجيزون ذلك وانما يجيزونه حيث يظهر ان المعنى مفتقر الى دعوى  
 الزيادة كما في قول لييد \*

الى الحول ثم اسم السلام عليكما \* ومن يك حولا كما لا تقد اعذر  
 فانهم قالوا اسم زائد لانه انما يقال السلام على فلان ولا يقال اسم السلام عليك  
 فادعوا زيادة ذلك لهذا المعنى وهو مقصود فيما نحن بصدده وقد يقال  
 ان افسد هذين الوجهين الوجه المدعى فيه زيادة من هو خاصة فان ذلك  
 لا يميزه احد لان المبتدأ يبقى بلا خبر والموصول بلا صلة ويحاج بان دعوى  
 زيادة الاسم لا تخرجه عن استحقاقه لما يطلبه على تعدد الزيادة  
 \* الثاني \* انه اذا كان زائدا امتنع العطف عليه لانه يصير بمنزلة ما لم يذكر  
 والعطف عليه يقتضى الاعتدال به وتقدم جوابه فتناقضا واما تعدد اكثر  
 فباطل لان اقل التفضيل لم يحذف في كلامهم باقيا معموله لضعفه في العمل  
 وجموده لانه لا يشي ولا يجمع ولا يؤنث واما عطفه على شعرا فهو اقرب من  
 جميع ما ذكر لان اوفى بمعنى اكثر فكانه قبل اكثر منك شعرا وخير الان  
 هذا باباه ذكر منك بعد خير الا ترى انك اذا قلت كان بكفى من هو اكثر  
 منك علما وعبادة لم يحتج الى قولك منك ثانيا وقد يتكلف جواز هذا الوجه  
 على ان تجعل منك الثانية مؤكدة للاولى \* تمت \* والله اعلم انتهى \*

بيان اعراب قوله تعالى وقيله يارب ان هؤلاء قوم لا يؤمنون

مسئلة ترا ايجور وقيله بالنصب نعم الاختش انه عطف على سرهم  
ونجواهم وعنه ايضا الله بتقدير وقيل وقيله وعن الزجاج انه عطف على محل  
الساعة وقيل على مفعول يكتبون المحذوف وقيل يكتبون اقوالهم وافعالهم  
وقيل على مفعول يعلمون اي يعلمون الحق وقيله وقرأ السلمي وابن ريان  
وعاصم والاعمش وحمة بالحذف فقبل عطف على الساعة او على انها او القسم  
والجواب محذوف اي لبصرن اولا فعلن بهم ما اشاء وقرأ الا عرج  
وابوقلابه ومجاهد والحسن وتادة ومسلم بن خندجة بالرفع وخرج على انه معطوف  
على علم الساعة على حذف مضاف اي وعلم قيله حذف المضاف واقيم المضاف اليه  
مقامه روي هذا عن الكسائي وعلى الابتداء وخبره يارب الى لا يؤمنون  
وعلى ان الخبر محذوف تنديره مسموع او متقبل فجعله الابتداء وما بعده  
في موضع نصب مقول قيله وقرأ ابوقلابه يارب بفتح الباء اراد يارب كما تقول  
يا غلاما وخرج على ما اجاز الاخفش يا قوم بالفتحة وحذف الالف  
والاجزاء بالفتحة عنها وقال الزمخشري والذي قالوه يعني من العطف  
ليس بقوي والمعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا  
يحسن اعتراضا وقع تسافر الظم واغوى من ذلك واو جزان يكون الجر  
والنصب على انصار فعل القسم وحذفه والرفع عليه قولهم ايم الله وامانة الله  
ويمين الله ولعمرك ويكون قوله ان هؤلاء قوم لا يؤمنون جواب القسم كانه قال  
واقسم قيله او قبله يارب قسمي ان هؤلاء قوم لا يؤمنون انتهى وهو مخالف  
لظاهر الكلام ويظهر ان قوله يا رب لا يؤمنون متعلق بقيله ومن كلامه  
عليه السلام واذا كان هؤلاء جواب القسم كان من اخبار الله تعالى عنهم



وكلامه والضمير في قوله للرسول وهو المخاطب بقوله فاصفح عنهم \* اي اعرض عنهم وتاركهم وقل سلام \*

مسئلة \* لا خلاف في امتناع قتل المسلم بالحربي واختلف في قتله بالذمي واجتمع من منعه بحد يث لا يقتل مسلم بكافر \* وتقديره ان كافر نكرة في سياق النفي فيعم الحربي وغيره واختلف المانعون في الجواب فطائفة اجابوا عن ذلك مع قطع النظر عن الزيادة الواردة في الحديث فقالوا ان قوله بكافر عام اريد به خاص واختلفوا في توجيه ذلك على وجهين \* احدهما ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتله في الجاهلية وذلك ان قوما من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرت منهم في الجاهلية فلما كان يوم الفتح قال عليه السلام كل دم في الجاهلية فهو موضوع تحت قدمي لا يقتل مسلم بكافر \* والثاني \* ان المراد بالكافر الحربي فان غيره قد اخص في الاء \* اسم باسم وهو الذمي ولما ان نفع الاول ان \* جبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والثاني بان الكافر لغة وعرفان قام به الكفر حربيا كان او ذميا لانه اسم فاعل من كفر وادخل عدم التخصيص ويؤيده ان الوعيد الوارد في التنزيل للكافرين ليس مخصوصا بالذمي بالاتفاق وطائفة اجابوا عنه بعدم ضم تلك الزيادة اليه وهي ولاذ وعهد في عهده \* وطولاه اربعة اجوبة \* احدها \* ما نقله عنهم الاصوليون وتقديره ان هذه الزيادة منقورة الى ايتيم به معناها وكون المقدرد لولا عليه بما ذكر او لا فتعين ان يقدر ولاذ وعهد في عهده بكافر والكافر المقدر الحربي اذ المعاهد يقتل بالمعاهد وحينئذ نالك الكافر الملقوظ به الحربي تسوية بين الدليلين والمذكور عليه ويجاب من وجهين \* احدهما \* انا لانسلم

بيان حد يث لا يقتل مسلم بكافر \*

احتياج ما بعد ولا الى تقد بر لجواز ان يكون المراد به ان العهد عاصم من القتل  
والثاني ان حمل الكافر المذكور على الحربي لا يحسن لان هدر دمه من  
المعلوم من الدين بالضرورة فلا يثوم متوهم قتل المسلم به ويبعد هذا  
الجواب قليلا امران \* احدهما ان مدلول الحديث حينئذ مستغن عنه بما دل  
عليه قوله تعالى فاثموا اليهم عهدهم الى مدتهم \* فالحمل على فائدة جلية اولى  
\* الامر الثاني \* ان صدر الحديث نفى فيه القتل قصاصا لا مطلقا القتل  
فقياس آخره ان يكون كذلك \* والوجه الثاني \* اننا لانسلم لزوم تساوى الدليل  
والمدلول عليه لانهما كلمتان اولنطهما ظاهر تين امكن ان يراد باحدهما غير ما  
اريد بالاخرى فكذلك مع ذكر احدهما وتقدير الاخرى ويؤيده عموم  
والمطلقات وخصوص وبعواتهن مع عود الضمير اليه \* والجواب الثاني \*  
ان الاصل لا يقتل مسلم ولا ذ \* وعهد في عهده بكفر ثم اخرا المعطوف عن الجار  
والمجرور وليس في الكلام حذف البتة بل نقد يمونا خيرا وحينئذ فالتقدير  
بكافر حربي والا لزم ان لا يقتل ذوالعهد بذى العهد وبالذمى \* والاثالث \*  
ان ذوعهد مبتدأ فى عهده خبره والواو للعالم اى لا يقتل مسلم بكافر والحال  
انه ليس ذوعهد فى عهده ونحن لو فرضنا دخلا الوقت عن عهده لجميع  
افراد الكفار لم يقتل مسلم بكافر وهذا الجواب حكي عن القدوري وفيه  
بعد لان فيه اخراج الواو عن اصلها وهو العطف ومخالفة لرواية من روى  
ولا ذى عهد بالحذف اما عطفها على كائن كما يقوله الاكثر من \* واما على مسلم  
كما يقوله الخنفية ولكنه خمنض اباورته المخفوض \* وايضا فان مفهومه حينئذ  
ان المسلم يقتل بالكافر مطلقا في حالة كونه ذى العهد فى عهده وهذا لا يقوله



احد فانه لا يقتل بالحربي اتفاقا الا ان هذا لا يلزم الحنفية فانهم لا يقولون  
 بالمفهوم فضلا عن ان يقولوا ان له عموما ولكن ينتقل البحث معهم الى اصل المسئلة  
 وقد يقال ايضا ان كون مثل هذا الكلام لا يحتاج الى تقدير بناء على حمله على  
 التقديم والتأخير بعيد لان الكلام اذا مضى على وجه كانت فيه اجراؤه على  
 الظاهر حالة محله لم يجز \* والجواب الرابع \* ان ولاذو عهد معطوف والمطوف  
 يقتضى المفارقة فوجب ان يحمل الكفر الاول على غير ذى العهد ليتفاير اقال  
 بعضهم وهذا غريب فان ذا العهد معطوف على مسلم لا على كافر والمطوف انما  
 يقتضى المفارقة بين المتعاطفين ثم لو قيل لو كان المراد بالكفر ذا العهد لكان ذكر ذى  
 العهد ثانيا استعما لا للظاهر في موضع المضمرو وهو لا يجوز اذ لم يحسن ان يحمل بعد  
 ذاك على خلاف ذلك لان فيه تراجعا ونقضا لما خص عليه الكلام ولهذا قال  
 ابو علي ومن وانقه في قوله تعالى واللائي يسنن من المهيض من نسائكم ان رتبتم  
 فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي لم يحضن \* ان التقدير فعدتهن ثلاثة اشهر وانه حذف  
 الخبر من الثاني لدلالة خبر الاول عليه وقال بعض الناس الاولى ان يقدر  
 الخبر مفردا اى واللائي لم يحضن كذلك لان تعليل المحذوف اولى ولانه لو نطق  
 بالخبر لم يحسن ان تعاد الجملة براسها فانفق الفريقان على ان الخبر محذوف ولم  
 يحملوه على ان التقدير واللائي يسنن واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والذي  
 ظهر ان ذلك ليس الا لما ذكرنا ولما ايضا يظهر انهم منعوا من التنازع في المتقدم  
 نحو زيدا ضربت واكرمت وفي المتوسط نحو حدثت زيدا واكرمت لان الاسم  
 المتقدم مستوفيه العامل قبل ان يعي الثاني فاذا جاء الثاني لم يقدر طالبا له بعد ما  
 اخذه غيره وذلك في المتوسط او ضح لان المفعول على العامل الاول

انتهى هكذا اوجدت بخطه رحمه الله \*

\* يملوه مسألة اعتراض الشرط على الشرط للشيخ جمال الدين رحمه الله \*

\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

هذا فصل نتكلم فيه بمحول الله تعالى وقوته على مسألة اعتراض الشرط على الشرط

\* اعلم انه يجوز ان يوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الاصح

وكذا في اكثر من شرطين وورد بما توهم من عبارة النجاة حيث يقولون اعتراض

الشرط على الشرط ان ذلك لا يكون في اكثر من شرطين وليس كذلك

ولا هو مرادهم \* ولتحقق اولا الصورة التي يقال فيها في اصطلاحهم اعتراض

الشرط على الشرط فان ذلك مما يقع فيه الالتباس والمطاف قد وقع ذلك

لجماعة من النجاة والمنسرين \* ثم نتكلم على البحث في ذلك والخلاف في

جوازه وتوجيهه \* فنقول ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحدة

من هذه المسائل الخمس التي سنذكرها \* احدها ان يكون الشرط الاول

مقتريا بجوابه ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله سبحانه يا قوم ان كنتم

امنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين \* خلافا لما غلط فيه فعمله من

الاعتراض وقائل هذا من الحق على مراحل لانه اذا ذكر جواب الاول

تاليا له فاي اعتراض هنا \* الثانية \* ان يقتصر الثاني بقاء الجواب

لفظا فنحو ان تكلم زيد فان اجادفا حسن اليه لان الشرط الثاني وجوابه

جواب الاول \* الثالثة \* ان يقتصر بها تقدير ان نحو فاما ان كان من

المقربين \* خلافا لما استدل بذلك على تعارض الشرطين لان الاصل

عند النجاة مما يكن من شيء فان كانت المتوفى من المقربين فجزاؤه

مسألة اعتراض الشرط على الشرط \*



روح فحذفت منها وجملة شرطها وانيب عنها اما فصا راما فان كانت  
 فقر وامن ذلك لوجهين \* احدهما \* ان الجواب لا يلي اداة الشرط بغير  
 فاصل \* والثاني \* ان الفاء في الاصل للعطف فحقها ان تقع بين شيئين وهما  
 المتعاطفان فلما اخرجوها في باب الشرط من العطف حفظوا عليها المعنى الآخر  
 وهو التوسط فوجب ان يقدم شي مما في خبرها عليها اصلا حا للفظ  
 فقدمت جملة الشرط الثاني لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في فاما  
 اليشم فلا تقهر \* فصارا ما ان كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التي  
 هي جواب ان لئلا تلتقي فاء ان فتلخص ان جواب اما ليس محذوفا بل  
 مقدم ابعضه على الفاء فلا اعتراض \* الرابعة \* ان يعطف على فعل الشرط  
 شرط آخر كقوله سبحانه وتعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجروركم ولا  
 يسألكم اموالكم وان يسألكموها فيحلفكم تبخلوا \* ويفهم من كلام ابن مالك  
 ان هذا من اعتراض الشرط على الشرط وليس بشي \* الخامسة \* ان  
 يكون جواب الشرطين محذوفا فليس من الاعتراض نحو ولا ينفعكم نصحي  
 الاية وكذلك وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها لآية خلافا لجماعة من  
 النحويين منهم ابن مالك وحجتنا على ذلك انا نقول نقدر جواب  
 الاول ثانيا له مدلول اعليه بما تقدم عليه وجواب الثاني كذلك مدلول  
 عليه بالشرط الاول وجوابه المقدمين عليه فيكون التقدير في الاول  
 ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يفويكم فان  
 اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي وكذا التقدير في الثانية ومثل ذلك  
 ايضا بيت الحماسة \*

لكن قومي وان كانوا ذوي عدد \* ليسوا من الشرفي شيء وان هانا  
 فقد بره فانه حسن \* واذ قد عرفت اننا لا نريد شيئا من هذه الانواع بقولنا  
 اعتراض الشرط على الشرط \* فاعلم ان مرادنا نحن ان ركبت ان ليست  
 فانت طالق وقد اختلف اولاً في صحة هذا التركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه  
 ابن الدهان واجازه الجمهور واستدل بعض المجيزين بالآيات السابقة  
 وقد بينا انهم ليست مما نحن فيه لا في ورود ولا صدر وانما الدليل في قوله سبحانه  
 ولولا رجال مومنون الى قوله لئذ بناها لشرطان وهما لولا ولو قد اعترضنا  
 وليس معها الا جواب واحد متأخر عنها وهو لئذ بنا وفي آية اخرى على  
 مذهب ابي الحسن وهي قوله سبحانه اذ احضر احدكم الموت ان ترك خيراً  
 الوصية \* فانه زعم ان قوله جل ثناؤه الوصية للوالدين على تقدير القاء اي  
 فالوصية فعل مذهب به يكون مما نحن فيه واما اذ ارفعت الوصية بكتب فهي  
 كآيات السابقات في حذف الجوابين وهذا ان المرطان خطر الى قد بما ولم ارها  
 لغري ومما يدل عليه ايضا قول الشاعر \*

ان تستغيثوا بنا ان تذرنا تبتعدوا \* منا معاقل غرز اننا كرم  
 وقد اسعمل ذلك الامام ابو بكر بن دريد رحمه الله في مقصوده حيث يقول  
 فان عثرت بعد هان والت \* نفسي من هانا فقول لا لنا  
 \* واذ قد عرفت صورة المسئلة وما فيها من الخلاف وان الصحيح جوازها فاعلم  
 ان المجيزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين  
 على ثلاثة مذاهب فيما بافتاء احدها انه انما يقع بمجموع امرين احدهما حصول  
 كل من الشرطين والاخر كون الشرط الثاني واقعا قبل وقوع الاول فاذا



قيل ان ركبت ان لبست فانت طالق فان ركبت فقط اولبست فقط اوركبت  
 ثم لبست لم تطلق فيمن وان لبست ثم ركبت طلقت هذا قول جمهور  
 النحويين والفقهاء وقد اختلف النحويون في تاويله على مذهبين احدهما قول  
 الجمهور ان الجواب المذكور للاول وجواب الثاني محذوف لدلالة الاول  
 وجوابه عليه والدليل على ان الشرط وجوابه بدلان على الشرط ان الحال لا يمنع  
 اقترانها بحرف الاستقبال لانها مستقبلة بخلاف الاول وعلى هذا صحة مسألة  
 اي علي وصحة مسألة المصنف مسألة الشرط اعني صحتها من هذا الوجه لا صحتها  
 مطلقا فانها معترضة بغير ذلك نعم ويتنح على هذا بطلان تميم ابن مالك  
 امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال وقد انفع الامر في تحقيق هذين الوجهين  
 والحمد لله والمذهب الثاني ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين  
 حكى لي بعض علمائنا عن امام الحرمين رحمه الله ان القائل اذا قال ان ركبت  
 ان لبست فانت طالق كان الطلاق مطلقا على حصول الركوب واللبس سواء  
 وقعا على ترتيبهما في الكلام ام متعاكسين ام مجتمعين ثم رأيت هذا القول  
 محكما عن غير الامام رحمه الله والذي يظهر لي فساد هذا القول لان قائله  
 لا يخلو امره من ان يجعل الجواب المذكور لجمع الشرطين او للاول فقط او للثاني  
 فقط لا جائز ان يجعله جوابا لهما معا لانه اما ان يقدر بين الشرطين حرفا رابطا  
 او لا فان لم يقدر ذلك لم يصح ان يورد على جواب واحد لان ذلك نظير  
 ان يقول زيد عمرو عندك ويقول عندك خبر عنهما فيقال لك هلا اذ شركت  
 بين الاسمين في الخبر الواحد ايت بما يربط بينهما وان قدرته فلا يخلو ذلك  
 الذي تقدره من ان يكون فاء او واو اذ لا يصح غيرهما فان قدرته فاء كالفاء

المقدرة في قوله من يفعل الحسنات لله يشكرها أي فانه يشكرها فالشرط الثاني وجوابه جواب الاول فعلى هذا لا يقع الطلاق الا بوقوع مضمون الشرطين وكون الثاني بعد الاول كما انك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك وهذا خلاف قوله ثم حذف الفاء لا يقع الا في النادر من الكلام او في الضرورة فلا يحمل عليه الكلام وان قدرت الواو كما هي مقدرة في قول الله سبحانه وجوه يومئذ ناعمة أي ووجوه يومئذ ناعمة عطف على وجوه يومئذ خاشعة فلا شك ان الطلاق يقع بكل من الامرين على هذا التقدير ولكن هذا التقدير لا يتعين لجواز ان المتكلم انما قدر الفاء فلا يقع الا بالمجموع مع الترتيب المذكور او يكون الكلام لا تقدر فيه فلم قلت يتعين تقدير الواو لاجا تزان يجعله جوابا للاول فقط وجواب الثاني محذوف لالة الشرط الاول وجوابه عليه لانه على هذا التقدير يلزمه ان يقول بقول الجمهور وهو لا يقول به ولا جازان يجعله جوابا للثاني لانك اما ان تجعل جواب الشرط الاول هو الشرط الثاني وجوابه او محذوف فايدل عليه الجواب المذكور للثاني لاسبيل الى الاول لانه على هذا التقدير يجب الفاء في الشرط الثاني لانه لا يصح للشرط ان يلي الشرط لو قلت ان لم يصح وكل جواب لا يصح لان يكون شرطاً فانه يتعين اقترانه بالفاء ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه فان قلت له يجعله مثل قوله من يفعل الحسنات لله يشكرها فهذا وجه ضعيف كما قد منا فمحل الكلام عليه بل لم اوجب ان يكون الكلام محمولا عليه ولا سبيل الى الثاني لانه خلاف المألوف في العربية فان منهاج كلامهم ان يحذف من الثاني لدلالة الاول لا العكس فاما قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض



بخلاف الجادة حتى لقد تخيل له ابن كيسان فعمل نحن للمتكلم المعظم نفسه  
ليكون راض خبائه فانت ترى عدم انهم بهذا النوع حتى تكلف له  
هذا الامام هذا الوجه حتى ذلك عنه ابو جعفر النحاس في شرح الايات  
ولانه ايضا خلاف المألوف من عادتهم في ثوارذ ذوى جوابين من جعل  
الجواب للثاني ثم الذى يبطل هذا المذهب من اصله اننا ملنا ما ورد في  
كلامه تعالى يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين \* فهذا  
بتقديم ان كنتم مسلمين فان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا فمحذف  
الجواب لدلالة ما تقدم عليه وهذا القول من ابى الحسن بمكان لان القاعدة  
انه اذ اتوا رد في غير مستثنى على جواب واحد شيان كل منهما يقتضى جوابا  
كان الجواب المذكور للاول كقولك والله ان تاتى لا كرمك بالتاكيد جوابا  
للاول وان تاتى والله اكرمك بالجزم جوابا للشرط فكذا القياس يقتضى في  
مسئلة توارذ شرط على شرط ان يكون الجواب للسابق منهما ويكون جواب  
الثاني محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه فمن ثم لزم في وقوع المعلق على ذلك  
ان يكون الثاني واقعا قبل الاول ضرورة ان الاول قائم مقام الجواب حتى  
ان الكوفيين وابازيد والمبرد رحمهم الله يزعمون في نحو انت ظالم ان فعلت  
ان السابق على الاداة هو الجواب لادليل على الجواب والجواب لا بد من  
تاخره عن الشرط لانه اثره ومسببه فكذلك الدليل على الجواب لانه قائم  
مقامه ومعن في اللفظ عنه وقد يجوز في هذا ان في كل من الجملتين مجازا  
فمجاز الاول الفصل بينهما وبين جوابها بالشرط الثاني ومجاز الثانية  
محذف جوابها وعلى هذا فيجوز كون الشرط الاول ماضيا ومضارعيا واما

الشرط الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام ان يكون الا ماضيا لان القاعدة  
في الجواب انه لا يحذف الا والشرط ماض فاما قوله  
ان تستغيثوا بنا ان تذكروا وتجذوا \* منا معا قل عززا نها كرم  
فضرورة كقوله

يا اقرع بن حابس يا اقرع \* انك ان تصرع اخوك تصرع  
\* القول الثاني \* قول ابن مالك رحمه الله ان الجواب المذكور للاول  
كما يقوله الجمهور لكن الشرط الثاني لا جواب له لا مذكور ولا مقدر لانه  
مقيد للاول تقييده بحال واقعة موقعه فاذا قالت ان ركبت ان لبست  
فانت طالق فالمعنى ان ركبت لابسة فانت طالق وكذلك التقدير في البيت  
ان تستغيثوا بنا مذكورين تجذوا فهو موافق للجمهور في اشتراط تأخر المقدم  
وتقديم المؤخر لكن تخريجه مخالف لتخريجهم وعندي ان ما ادعوه اولى  
من جهات \* احدها \* ان دعواهم جارية على القياس فان الشرط يكون  
جوابه ظاهرا ومقدرا ودعواه خارجة عن القياس لانه جعله شرطا لا جواب  
له لافي اللفظ ولا في التقدير وكان ادعاء ما يجري على القياس اولى \* الثاني \*  
ان ما ادعاه لا يطرد له الا حيث يمكن اجتماع اللفظين كالمثلة السابقة  
اما اذا قيل ان قمت ان قعدت فانت طالق فانه لا يمكن ان يقدر في ذلك  
ان قمت قاعدة فان هذا من المحال وينبغي على قوله انها لا تطلق اصلا وكذلك  
اذا لم يجتمع الفعلان في المادة وان لم يتضاد انحو ان اكلت ان شربت وكذلك  
اذا قال ان صليت ان توضأت اثبت فانه لا يصح ان يقدر ان صليت متوضئا  
بمعنى موقعا للوضوء فانهما لا يجتمعان \* الثالث \* ان الشرط بعيد من المذهب



الحال الا ترى انه للاستقبال والحال حال كلفظها وبابها المقاربة واذا  
تباعد ما بين الشئين لم يصح التجوز باحدهما عن الآخر وقد نص هو على ان الجملة  
الواقعة حالا شرطها ان لا تصدر بدليل استقبال لما بينهما من التنافي نعم في  
مسائل القصري عن الشيخ بي على رحمه الله اجازة ذلك في نحو لا ضربته  
ان ذهب او مكث ولا ضربته ان ذهب وان مكث والذي يتردد في ان الحال  
فما ذكر النجاة على ضربين حال مقارنة وحال مستفارة ونعني حال مقدرة  
فالاولى وضحة وانما به نحو ادخلوها خالد بن فاس الخلود ليس شيئا يقارن  
الدخول وانما هو استمرار في المستقبل ويقدر النحويون ذلك ادخلوها  
مقدر ير الخلود وكذلك لتدخل المسجد الحرام ان شاء الله آمين معلقين  
ر وسكن اي مفرين فانهم في حالة الدخول لا يكونون معلقين ومقصرين  
انما هو مقدر ون الحلق والمقصر فهذا كلام العرب من اعتراض الشرط على  
الشرط فوجدناهم لا يستملوه الا والحكم معلق على مجموع الامرين  
بشرط تقدم المؤخر وتأخر المقدم فوجب ان يحمل الكلام على ما ثبت في  
كلامهم كقولهم ان تستفيثوا بنا ان تدعروا فان الذعر مقدم على الاستغاثة  
والاستغاثة مقدمة على الوجدان فهذا ما عندى في دفع هذا المذهب  
\* المذهب الثالث: ان الشرط الثاني جوابه مذكور والشرط الاول جوابه الشرط  
الثاني وجوابه فاد اقبل ان ركب ان لبست فانت طائى فانما تطلق اذار ركب  
اولا ثم لبست وهذا القول راعى من قال به ترتيب اللفظ واعطاء الجواب  
لما جاوره وانما يستقيم له هذا العمل على تقدير الفاء في الشرط الثاني ليصح كونه  
جوابا للارل وعلى قول هذا فلا يلزم مضي فعل الشرط الاول ولا الثاني

لان كلامها قد اخذ جوابه وهذا القول باطل بامور واحدها ان الفاء  
لا تحذف الا في الشعر \* الثاني \* ان القاعدة في اجتماع ذوى جواب ان يجعل  
الجواب للسابق منها \* والثالث \* ان لا يتاخر له في نحو قوله ان تستفيثوا بنا ان  
تذعروا البيت لان الذعر مقدم على الاستغاثة \* فهذا ما باقنا من الاقوال  
في هذه المسئلة و ما حضرنا فيها من المباحث ويجوز لنا ان اذ قيل ان تذعروا  
ان تستفيثوا بنا تجدوا او ان تتوضأ ان صليت اثبت كان كلاما باطلا لما قررناه  
من ان الصحيح ان الجواب للشرط الاول وان جواب الثاني محذوف مدلول  
عليه بالشرط الاول وجوابه فيجب ان يكون الشرط الاول وجوابه مسبب  
عن الشرط الثاني والامر فيما ذكرت بالعكس والصواب ان يقال ان صليت  
ان توضأت اثبت بنقد ير ان توضأت فان صليت اثبت وكما قد منا انه  
يعترض باكثر من شيئين وتمثيل ذلك ان اعطيتك ان وعدت ان سألتني  
فعبدى حرفان وقع السؤال او لا ثم الوعد ثم الاعطاء وقعت الحرية وان  
وقعت على غير هذا الترتيب فلا حرية على القول الاول وهو الصحيح ويأتى  
فيه ذلك الخلاف في التوجيه فالجمهور يقولون فعبدى حرجواب ان اعطيتك  
وان اعطيتك فعبدى حردال على جواب ان وعدت وهذا كله دال  
على جواب ان سألتني وكأنه قيل ان سألتني فان وعدت فان اعطيتك  
فعبدى حر \* وعند ابن مالك ان المعنى ان اعطيتك واعدت لك سائلا اي  
فعبدى حرف واعدت حال من فاعل اعطيتك وسائلا حال من مفعوله وقوله فعبدى  
حرجواب للشرط الاول وهذا مقتضى قوله في الشرطين وهو ضعيف  
والله اعلم بمت بمحمد الله وعونه



اعراب قوله تعالى واعملوا صالحا

بسم الله الرحمن الرحيم

سألت وفقك الله عن قولي في اعراب قوله تعالى واعملوا صالحا ان صالحا ليس  
مفعولا به بل هو امانت لمصدر محذوف كما يقوله اكثر المعربين في امثاله واما حال  
كما هو المنقول عن سيبويه ويكون التقدير واعملوه صالحا والضمير للمصدر  
وذكرت ان كثيرا من الناس استنكر قولي في ذلك وقالوا ان عمل من الاعمال  
المتعدية بدليل قوله تعالى ان اعمل سابغات وقوله تعالى يعملون له ما يشاء من  
معاريب فاعلم وفقك الله انك اذا تدبرت ما قوله انحلت عنك كل شبهة في  
ذلك وعلمت ان استنكارهم لذلك مسارعة الى ما لم يحيطوا بعلمه وغيبة عن معاني  
كلام النحاة وادلة العقل \* وبيان ذلك بامور \* احدىها \* ان الفعل المتعدي  
هو الذي يكون له مفعول به والمفعول به هو محل فعل الفاعل وان  
ثبت قلت الذي يقع عليه فعل الفاعل وكلنا العبارتين موجودتين في كلام  
النحاة وهذا المفعول به هو الذي بنى النحاة له اسم مفعول كضروب  
وما كول ومشروب فزيد المضروب والخبز الماكول والماء المشروب هي  
محل تلك الافعال وليست مفعوله وانما هي مفعول بها ومن ضرورة قولنا  
مفعول به ان يكون المفعول غيره ومعنى قول النحاة مفعول به انه مفعول به شيء  
من الاحداث والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به هو المصدر وسماه النحاة  
مفعولا مطلقا بمعنى ان ما سواه من المفاعيل مفعول مقيد فانك تقول مفعول به  
ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه وليس فيها مفعول نفسه الا المصدر  
فهو المفعول المطلق اى المجرد عن القيود وهو الصادر عن الفاعل وهو نفس  
فعله واما المضروب والماكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل وانما صدر عن

الفاعل شيء أثر فيه ومن ند بر قول النحاة مفعول به عرف ذلك وان المفعول  
 غيره واطلقوا نايه اسم مفعول ولم يفواوا اسم مفعول به لفهم المعنى في ذلك  
 والشخص في نفسه مضروب بمعنى ان الضرب واقع به ولا يقال مضروب به  
 بل هو مضروب نفسه والمعنى وقوع الضرب به وذلك مفهوم من معنى  
 الفعل لا من معنى اسم المفعول ولا يبنى اسم مفعول للمصدر وان كان هو المفعول  
 المطلق فلا يقال للضرب مضروب وكذلك لا يبنى اسم مفعول من العمل  
 اللازم الا ان يكون مقيد بظرف ونحوه وهذه الامور كلها واضحة من  
 مبادي النحو اشتهر من ان تذكروا كما احتجنا الى ذكرها وكفى عمل في ذلك  
 اسم مفعول لم يقل عنه انه متعدد بل هو لازم وان كان له مفعول به يبنى وهو  
 الفعل والعمل هو الفعل وهو المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولا به  
 ولا يبنى له اسم مفعول فلا يندى فعله اليه تدري الفعل الى المفعول به بل  
 نعيده الى المصدر فلذلك لم يجز ان يكون عملت عملا صالحا متعديا الى  
 صالحا على المفعول به ~~بجواز اني~~ ان الفعل الاصطلاحي يدل على معنى وزمان  
 وذلك المعنى سماه النحاة حدثا وفعلا حقيقيا وسما اللفظ الدال عليه مفعولا  
 ومفعولا مطلقا وهذه الالفاظ صحيحة باعتبار غالب الافعال وقد يكون  
 المعنى الذي يدل عليه الفعل قائما بالفاعل فقط من غير ان يكون  
 صادرا عنه كالعالم بل قد لا يكون حدثا اصلا ولا فعلا حقيقيا  
 كالعالم القديم فانك تقول علم الله كذا فاما المعنى الذي يدل عليه هذا الفعل  
 وهو العلم القديم ليس بفعل ولا مفعول ولا حدث بل هو معنى قائم بالذات  
 المقدسة على مذهب اهل السنة وتسمية ما اشتق منه فعلا امر اصطلاحى



\* وقصدي من هذا التنبيه على ان تسمية النحاة المصدر مفعولا مطلقا  
وفعلا ليس مطردا في جميع موارد. وقد تنبه بعض النحاة لما ذكرنا من  
غير ان يوضحه هذا الايضاح بل اقتصر على تقسيم المصدر الى معنى قائم  
بالفاعل كالفهم والحذر والى سائر عنه كالضرب والخط وان كان الضرب  
والخط قائمين بالفاعل وقد يطلق النحاة المفعول المطابق على غير ذلك وقد  
ذكرنا ان المفعول به سمي وقع عليه مفعول المطلق كما ذكرنا النحاة وليس  
مفعولا واما 'طارت اليه بقولك خربت زيدا ونحوه' فظهر ذلك ظهورا  
قويا فان زيد ليست ذاته من فعل الضارب. وهنا قسم آخر وهو قولنا  
خلق الله العالم اخنار ابن الحجاب في اماليه انتصاب العالم على المصدر وبناء  
على ان الخلق هو المخلوق واكثر النحويين لم ينظروا الى ذلك وظاهر  
كلامهم ان الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من الاصوبين وعلى  
هذا ان العالم مفعول به وهو مفعول لانه الاثر الصادر من الخلق وذات  
العالم موجودة بالفاعل بخلاف ذات المضروب والنحاة لا يسمون هذا  
مفعولا بل يسمونه مفعولا به الخلق نفسه هو المفعول المطلق وكذلك  
في الافعال الالهية لقوله تعالى عما علمت ايديا بالضمير في علمت مفعول به  
وهو مفعول كالمخلوق ولم يذكر النحاة هذا النوع في المفاعيل والظاهر  
ان النحاة اقتصرواعلى ما ذكرناه من المفاعيل لان العالم وان كانت ذاته  
موجودة بفعل الله تعالى فالخلق واقع به فاندرج تحت حد هم المفعول  
به وان زاد بامرا آخر وهو كون ذاته موجودة بفعل الله تعالى ولم يتعرض  
النحاة لهذا الزائد لانه ليس من صاعته ولا حاجة لهم الى ذكره لكن يلزم

الدلالة من الآية لاهل السنة ظاهرة جدا \* والتالت \* ان تكون موصولة والمراد  
 بها المنحوت بقيد النحت وفيه جهتان ذاته ولم يعبد من جهتها وصنعتة  
 وهي التي عبد من جهتها وهي مخلوقة لله تعالى بمقتضى الآية ودلت الآية  
 على انها معمولة لهم فان ثبت ان الصورة الحاصلة في الصنم معمولة للآدمي  
 وقعت الدلالة لاهل السنة من الآية ولا تعين ان يكون العمل نفسه فتصنع  
 الدلالة لاهل السنة والراجح من هذين الامرين سند كره \* الخامس \*  
 الصورة الحاصلة في المراد وهي على قسمين \* احدها \* ما لا اثر لفعل العباد فيه  
 البتة بل هو من فعل الله تعالى وحده \* اه \* لا سبب من \* \* \* \* \*  
 مجاويله فيوجد الله تعالى تلك الصور \* \* \* \* \*  
 وهي كالذوات فلا يقال انها معمولة للعباد البتة \* والتاني \* ما هو اثر صفة  
 العبد وهي الصور الصناعية ومن امثلة ذلك الصورة الحاصلة في الصنم  
 بنحت العباد ونصويرهم هل نقول ان تلك الصورة معمولة للعباد والله تعالى  
 ولا شك ان على مذهب اهل السنة لا ترد في ذلك فان الحق بفعل الله تعالى  
 وانما التردد على مذهب المعتزلة او بالاضافة الكسبية - الى \* \* \* \* \*  
 السنة والحق ان ذلك ليس من فعل العباد ولا من كسبهم فان القدرة الحاصلة  
 لا تؤثر في غير محلها فاذا قلنا صور المشرك الصنم لم يكن من فعل المشرك الا  
 التصوير القائم به والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى فلا يقال فيها انها  
 معمولة للعباد الا على جهة المجاز وانما يقال هي مصورة كما يقال في زيد  
 المتعلق به الضرب انه المضروب وادقنا عمل المشرك الصنم في الكلام  
 مجاز بخلاف قولنا صور المشرك الصنم وسببه ان عمل فعل عام وصور



فعل خاص وسيأتي الفرق بين الافعال الخاصة والعامة فقولنا عمل يقتضى  
 ان الصنم معمول لم يأسند اليه الفعل وايس شئ من الصنم لا من مادته ولا من  
 صورته فعلا للعباد ولا من عمله فكيف يكون مجموعته من عمله فلا بد من  
 مجاز وفي جهة المجاز وجوه \* واحد \* ان يكون استعمال عمل في معنى صور  
 استعمال الاعم في الاخص \* الثاني \* ان يكون على حذف مضاف كانه قال عمل  
 تصوير الصنم فلا يكون التصوير على هذا مفعولا به بل مصدرا وهذا ان  
 الوجهان هما اقرب الوجوه التي خطرت اامليقتصر عليهما والثاني يقوى ان  
 المراد في قوله تعالى وما تاملون للتصوير فيكون حجة لاهل السنة \* السادس \*  
 الافعال ضربات \* خاصة \* وهي الاكثر مثل قام وقعد وخرج في اللزوم  
 وضرب واكل وشرب في المنعدي وانما تكثر هذا الضرب الخاص لازما  
 ومتعدا لانه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص والامر به  
 والنهي عنه ونحو ذلك \* الضرب الثاني \* الافعال العامة مثل فعل وعمل وصنع  
 وانما جاءت هذه الافعال لانه قد يقصد الاحبار عن جنس فعل بدون تخصيص  
 نوعه اما لم بالجنس دون النوع واما فرض اخر وكذلك الامر به والنهي عنه  
 وما اشبه ذلك ولكن هذا يقصد اقل من قصد كمال الفائدة فلا جرم كان هذا  
 الضرب اقل من الضرب الاول ولم يجز منه الا الفاظ معدودة واذا سئلنا عن  
 هذه الافعال العامة هل هي متعدية او لازمة لم يجز لنا اطلاق القول بواحد من  
 الامرين لانها اعم من الافعال المتعدية ومن الافعال اللازمة والاعم من شيتين  
 لا يصدق عليه واحد منهما فان اعم يصدق على الاخص ولا ينعكس  
 وانما يصح ان يقال ذلك عليها بطريق الاهمال الذي هو في قوة جزئي فتمت

وجد في كلام احد من الفضلاء ان عمل متعدية وجب حمله على ذلك  
وان مراده انها قد تكون متعدية وكذا اذا قيل لازمة او غير متعدية  
واريد به اللزوم كما هو غالب الاصطلاح وقد يراد بغير المتعدي انه الذي  
لا يتجا وزمناه من حيث هو فيصع بهذا الاعتبار ان تقول ان عمل  
لا متعد لان معناها العمل والعمل من حيث هو لا متعد الا اذا  
اريد به عمل خاص فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدي لا مطلق  
العمل ومدلول عمل انما هو مطلق العمل فيصع ان مدلولها لا متعد  
وهكذا فعل وصنع السابغ ان هذه الافعال مع عمومها لا مصادرها  
وهي الفعل والعمل والصنع وهي احداث عامة يدرج تحتها غيرها  
من الاحداث الخاصة وتلك الاحداث افعال حقيقية ويصدق  
عليها مفعولات ومعمولات ومصنوعات باعتبار انها صادرة عن  
الفاعل والشخص فاعل لفعله فلا شك ان فعله مفعول له فلذلك اتفق النحاة  
هنا على انه يطلق على مصادره هذه الافعال اسم المفعول المطلق بخلاف الافعال  
الخاصة لا يصدق على الضرب انه مفعول عند بعضهم وان كان هو مفعولا  
في الحقيقة ولا شك انه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف وانما يصدق على  
الفعل مفعول لاتفاقهما في لفظ (فاعلين لام) وكذلك عمل وصنع ويقال في  
العمل والصنع معمول ومصنوع ومع ذلك فلا يكون متعد يا بل يصح  
ذلك وان اريد به معنى خاص لازم او اريد به مطلق الفعل الذي هو اعم  
من اللازم والمتعدي فاد اقلت عملت عملا او فعلت فعلا او صنعت صنعا  
فانتصابه على المصدر ليس الا نعم ان اردت بالفعل المفعول الذي ليس هو



الحدث بل المفعول به كان مجازاً وحينئذ يصح فيه ان يكون مفعولاً به وفيه  
تجاوزاً أيضاً من جهة ان حقيقة المفعول هو الصادر عن الفاعل وحقيقة  
المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدم عن اصطلاح متأخرى  
التحاة وهما متغايران كما قدمنا \* الثامن \* اذا قلت عمل محرراً فان اسندت  
الفعل الى الله تعالى صح وانتصب محرراً باعلى انه مفعول به وهو أيضاً مفعول  
ومنه قوله تعالى مما عملت ايدينا وقد ينال وجه ذلك فيما سبق وان اسندته الى  
غير الله فقلت عمل النجار محرراً لم يكن المحراب مفعولاً نفسه لما قدمنا ان عمل العباد  
لا يتجاوزهم ولا ن مادة المحراب ليست معمولة للعباد وهي جزء المحراب  
واولى ان لا يكون الكل معمولاً لهم وفي جعله مفعولاً به تفصيل وهو انك اذا جعلت  
عمل مجازاً عن نجر كان اعماله في محراباً حقيقة على انه مفعول به كقولك نجرت  
محرراً فان النجر واقع على المحراب وقوع الضرب على زيد وكان المجاز في لفظ عمل  
ليس الا \* وان جعلت عمل على حقيقته فان جعلته على حذف مضاف كما سبق  
فالتقدير عمل تصوير محراب فالتصوير مصدر فاذا حذف واقيم المحراب  
مقامه اعرب مفعولاً به على المجاز وان قدرته عملت صنعة محراب على  
ان يكون الصورة الحاصلة في المحراب معموله بخلاف ما قلناه فيما سبق كان  
كذلك ايضاً وان جعلت المحراب معمولاً باعتبار انه محل العمل اطلاقاً لاسم  
المحل على الحال لزم المجاز ايضاً فالمجاز لازم على كل تقدير ولا شك في جواز  
الاطلاق قال تعالى لبنا كلوا من ثمره وما عملته ايديهم \* التاسع \* بان بهذا  
ان قوله اعملوا الصالحات انما ينتصب صالحة على غير المفعول به ولا يجوز  
انتصابه على المفعول به الا بمجازين \* احدهما \* اطلاق الصالح على المفعول الذي

ليس فعلا \* والثاني \* اضافة العمل اليه \* وشي \* ثالث \* وهو حذف الموصوف  
من غير دليل بخلاف ما اذ قدرنا فعلا الذي هو المصدر فان الفعل يدل عليه  
وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة  
في جعله مفعولا به فكيف يصار اليه وفيه هذه المحذورات الثلاثة \* العاشر \*  
ظهر بهذا الوجه التقدير في قوله تعالى ان اعمل سائغات \* وقوله تعالى يعملون  
له ما يشاء من محاريب وتماثيل \* واما قوله تعالى اعملوا آل داود شكرا \*  
فانتصاب شكر اعلى انه مفعول له \* وجوز ان يفسر في فيه ان يكون مفعولا به  
على المشاكلة وفيه مجاز واما قوله تعالى من يعمل سوء فيجزيه \* وقوله ومن يعمل  
من الصالحات \* وما شبه ذلك فكما ترجع الى المصدر \* الحادي عشر \*  
انما فرقنا بين الافعال العامة والخاصة لان تعدى الفعل الى المفعول معناه وصول  
معناه اليه فالفعل الخاص كالضرب مثلا تعدى به بوصول الضرب الى المضروب  
ولا يلزم من ذلك ان يكون الضارب مؤثرا في ذات المضروب اعني  
موجد الها والفعل العام كعمل مثلا تعدى به بوصول معناه وهو العمل والعمل  
معنى عام في الذات وصفاتها فلذلك اقتضى العموم واتحاد المفعول حتى  
يقوم دليل على خلافه فمثال الفرق انما هو بين معاني الافعال ووصولها  
الى المفعول \* الثاني عشر \* من الافعال نوع آخر مثل قال ولفظ يخفي  
الفرق بين القول والمقول واللفظ والمنطوق لان القول والملفوظ هو الاصوات  
والحروف المقطعة وهي القول والانتظ والوجه في الفرق بينهما ان هنا  
امر ين \* احدهما \* حركة اللسان ونحوه مما نحن فيه مقاطع الحرف بتلك الحروف  
والثاني نفس تلك الحروف المقطعة المسموعة التي هي كقبيات تعرض للصوت



الخارج بتلك الحركات فالاول هو اللفظ وهو القول واللفظ الالذ ان هما مصدران والثاني هو المفعول والمفعول فاذ اقلت لفظت لفظا وقلت قولاً لك ان تريد الاول فتنصب اللفظ والقول على المصدرية ولك ان تريد الثاني فتنصبهما على المفعول به وهما امران متغايران وان لم يتجاوزا الفاعل وهو اللانظر القائل المتكلم وليس من شرط تعدى الفعل ان يتجاوزا الى غير محل الفاعل بل ان شرط المفايرة سواء تجاوز في محله او في غير محله هذا ما انتهى اليه نظري في هذه المسئلة والله تعالى اعلم \*

✽ اورد الشيخ عبد القاهر الجرجاني على قولهم في مثل خلق الله السموات والارض ان السموات مفعول به ايراد \*

هو ان المفعول به عبارة عما كان موجودا فوجد الفاعل فيه شيئا آخر نحو ضربت زيدا فان زيد امكن موجودا او الفاعل اوجد فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا بل عدا محض او الفاعل يوجد هو يخرج من العدم والسموات في هذا التركيب انما كانت عدا محضا ما خرجها الله تعالى عن العدم الى الوجود انتهى وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ويقال انه مذهب الروماني ايضا \*

✽ اجاب الشيخ تاج الدين التبريزي عنه \*

يانا لانسلم ان من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقليته الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا او ما ضربته ام لم يكن موجودا نحو بيت الدار قال الله تعالى اعطى كل شئ خلقه فان الاشياء متعلقة بفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد توجد

معارضة في تركيب قوله تعالى خلق الله السموات والارض

في الخارج وقد لا توجد وذلك لا يخرج عن كونه مفعولا به وقال الله تعالى  
خلقتك من قبل ولم تكن شيئا

❦ واجاب الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرح الحاجية ❦

بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير اليجاد يقتضي ان يكون موجودا  
ثم اوجد الفاعل فيه شيئا آخر فان اثبات صفة غير اليجاد يستدعي ثبوت  
الموصوف او لا واما المفعول به بالنسبة الى اليجاد فلا يقتضي ان يكون  
موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لكان  
تحصيلا للحاصل انتهى ❦ ❦ فائدة ❦

قال سيبويه (من) في قولهم زيدا فضل من عمرو لا بد ان الالف تقع وانترض  
بانه لا يقع بعدها الى انتهى ❦

❦ واجاب الشيخ ذكوان ❦

بان المتكلم غرضه بيان ابتداء الفعل وليس له غرض في انتهائه فتأمل ❦

❦ من فوائد الشيخ جمال الدين ابن الزمكاني في تفسير قوله تعالى التائبون  
العابدين الآية في الجواب عن السؤال المشهور ❦

وهو انه كيف ترك المطف في جميع الصفات وعطف الالهون عن المنكر  
على الآمرين بالمعروف بالواو وقال عندي فيه وجه حسن وهو ان  
الصفات تارة تسبق بحرف المطف وتارة تذكر بعده ولكل مقام معنى  
يناسبه فاذا كان المقام مقام تعداد صفات من غير نظرائها او افراد حتم  
استطاع حرف المطف وان اريد الجمع بين الصفتين او التبيين على تقديرهما  
عطف بالحرف وكذلك اذا اريد التبريع لهما اجتماعهما اتى بالحرف ايضا



وفي القرآن الكريم امثلة تبين ذلك قال الله تعالى عسى ربه ان يطلقكن ان يبده  
ازواجهن امكن مسلمات مؤمنات فائتات نائبات عابدات سائحات ثيبات  
وابكاراه فاني بالواو بين الوصفين الاخيرين لان المقصود بالصفات الاولى  
ذكرها مجتمعة والواو قد توهم التنويع فحذفت واما لا بكار فلا يكن ثيبات  
والثيبات لا يكن ابكارا فاني بالواو لتضاد النوعين وقال تعالى حم تنزيل الكتاب  
من الله العزيز الحكيم غافر الذنب وقال التوب شديد العقاب ذي الطول \*  
فاني بالواو في الوصفين الاولين وحذفها في الوصفين الاخيرين لان  
غفران الذنب وقبول التوبة قد يظن انهما يجريان مجرى الواحد لتلازمهما  
فمن غفر الذنب قبل التوبة فيمن الله سبحانه وتعالى بعطف احد هما على الآخر  
انهما مفهومان متغايران ووصفان مختلفان يجب ان يعطى كل واحد منهما  
حكمه وذلك مع العطف ايتن ووضح واما شد يد العقاب وذي الطول  
فهما كالتضادين فان شدة العقاب تقتضي اتصال الضرر والاتصاف  
بالطول يقتضي اتصال النفع فحذف ليعرف انهما مجتمعان في ذاته تعالى وان ذاته  
المقدسة موصوفة بهما على الاجتماع فهو في حالة اتصافه بشد يد العقاب وذو الطول  
وفي حالة اتصافه بذي الطول شد يد العقاب فحسن ترك العطف لهذا  
المعنى وفي الآية التي نحن فيها يتضح معنى العطف وتركه ماد كراه لان كل  
صفة مما لم تسبق بالواو مغايرة للآخرى والقرى انهما في اجتماعهما كالوصف  
الواحد لوصوف واحد فلم يحس الى عطف فلما ذكر الامر بالمعروف والنهي  
عن المكروهات متلازمان او كالملازمين مستمدان من مادة واحدة  
كغفران الذنب وقبول التوبة حسن العطف اي بين ان كل واحد متعبد به

على حدته قائم بذاته لا يكفى منه ما يحصل في ضمن الآخر بل لا بد ان  
يظهر امره بالمعروف بصرح الامر ونهيه عن المنكر بصرح النهي فاحتاج  
الى العطف \* وايضا فلما كان الامر والنهي ضدّين احدهما طلب الا يجاد  
والآخر طلب الاعدام كانا كالنوعين المتغاثرين في قوله ثببات وابكار \*  
فحسن العطف بالواو \*

كتب الصلاح الصفدي الى الشيخ تقي الدين السبكي يسأله عن قوله  
تعالى استظما اهلها \*

اسيد ناقاضي القضاة ومن اذا \* بد وجهه استحيى له القهران  
ومن كفه يوم الند او يراعه \* على طرسه بجران يلتقيان  
ومن ان دجت في المشكلات مسائل \* جلاها بفكر دائم اللسان  
رأيت كتاب الله اكبر معجز \* لا فضل من يهدي به الثقلان  
ومن جملة الابعاز كون اختصاره \* بايجاز الفاظ وبسط معان  
ولكنني في الكهف ابصرت اية \* بها الفكر في طول الزمان عنان  
وما هي الا استظما اهلها فقد \* نرى استظما هم مثله بيان  
فما الحكمة الفراء في وضع ظاهر \* مكان ضمير ان ذاك لشان  
فارشد على عادات فضلك حيرتي \* فمالي بهذا يا امام يدان  
فاجابه بما نصه \*

قوله استظما اهلها \* متعين واجب ولا يجوز مكانه استظما هم لان استظما صفة  
للقرية في محل خفض جارية على غير من هي له كقولك اهل قرية مستظم  
اهلها لو حذف اهلها هنا وجعلت مكانه ضمير الم يجوز فكذلك هذا ولا يسوغ

سؤال منظوم متعلق بقوله تعالى استظما اهلها \* وجوابه \*



من جهة العربية شيء غير ذلك اذ استطاع صفة لقريته وجعله صفة لقريته سائغ  
لا تروى الصناعة ولا المعنى بل اقول ان المعنى عليه اما كون الصناعة لا تروى  
فلانه ليس فيه الا وصف نكرة بجملة كما هو وصف سائر المكرات والتركيب  
معتدل لثلاثة اعراب \* احدهما هذا \* والثاني \* ان تكون الجملة في محل نصب  
صفة لاهل \* والثالث \* ان تكون الجملة جواب ادواء اعراب الممكنة منحصرة  
في الثلاثة لاربع ذوات على الاول لا يصح ان يدعى في لاهل الآية كما تأملها  
ظن ان الظاهر وقع \* وقع المضمرة او نحو ذلك فغاب عنه المقصود ونحن  
بحمد الله وفقنا الله المقصود ولما بين الاعراب الاول من جهة معنى الآية  
والمقصود ها وان الثاني والثالث وان احتملها التركيب بعيدان عن معزاها  
اما الثالث وهو كونه جوابا اذا قلنا نصير الجملة انشراطية معناها الاخبار  
باعتقادها \* هما عند اتيانها ان ذلك تمام معنى الكلام ويحل مقام موسى والخضر  
عن تجريد قصد هما وان يكون مضمرة او هو طلب طمعة او شيئا من الامور  
الذاتية بل كان المقصد ما اراد ربك ان يباغ اليتمان اشدها ويستخرجها  
كانهما رحمة من ربك واظهار تلك العجائب لموسى عليه السلام فهو اب اذا قوله  
لو شئت الى تمام الآية واما الثاني وهو كونه صفة لاهل في محل نصب فلا نصير  
المنية الى شرح حال اهل من حيث هم ولا يكون للقريته اثر في ذلك  
ونحن نجد بقية الكلام مشير الى القرية نفسها لا ترى الى قوله تعالى فوجدنا  
فيها ولم يقل عندهم وان الجدار الذي قصد اصلاحه وحفظ ما تحته جزء من  
قرية مذمومة اهلها وقد تقدم منهم سوء صنيع من الالباء عن حق الضيف  
مع طلبه وللبقاع تأثير في الطباع فكانت هذه القرية حقيقة بالافساد

والاضاعة قوبلت بالاصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح  
ولا مواخذة بفعل الاهل الذين منهم غاد ورائح فلذلك قلت ان الجملة ينعين  
من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب معها الاظهار دون الاضمار وبنيضاف  
الى ذلك من الفوائد ان الاهل الثاني يحتمل ان يكونوا هم الاول او غيرهم  
او منهم ومن غيرهم والمالب ان من اتى قرية لا يجد جملة اهلها دفعة بل يقع بصره  
اولا على بعضهم ثم قد يستقر عنهم فاعل هذا بن العبد بن الصالحين لما اتيا قد ر  
الله لهما لما يظهر من حسن استقراء جميع اهلها على التدريج ليبين به كمال رحمته  
وعدم مواخذته بسفه صنيع بعض عباده ولوعاد الضمير فقال استطعمهم  
تعين ان يكون المراد الاولين لا غير فاني بالظاهر استشار اباكيد العموم فيه  
وانهم لم يتركوا احدا من اهلها حتى استطعماه فابي ومع ذلك قابلاهم باحسن  
الجزاء فانظر الى هذه المعاني والاسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين  
واحتجبت تحت الاستار حتى ادعى بعضهم ان ذلك تأكيد وادعى بعضهم  
غير ذلك وترك كثير التعرض لذلك راسا وبلغنى عن شخص انه قال ان  
اجتماع الضميرين في كلمة واحدة مستثقل فلذلك لم يقل استطعمهم وهذا  
شيء لم يقله احد من النحاة ولا له دليل والقرآن والكلام الفصيح مملى بخلافه  
وقد قال تعالى في بقية الآيسة يضيفوها وقال تعالى فخانتاهما وقال تعالى  
حتى اذا جاء انا في قراءة الحرمين وابن عامر وان موضع هكذا هذا القول  
ليس بشئ وليس هو قول لا حتى يحكى وانما قيل نهيت على رده ومن تمام الكلام  
في ذلك ان استطعمها اذا جعل جوابا فممتاخر عن الاثبات واذا جعل صفة  
احتمل ان يكون اتفق قبل الاثبات هذه المرة وذكر تفريعا وتنبها على انا



لم يحملها على عدم الاتيان لقصد الخبر وقوله فوجد امعطوف على اتيا هذا  
ما فتح الله علي والشعر يضيق عن الجواب \*

\* وقد قلت \*

لا سرار آيات الكتاب معاني \* تدق فلا تبد ولكل معاني  
وفيهما لمرتا ضليب عجائب \* سنا برقها يعنوله القمران  
اذ ابارق منها لقلبي قد بدا \* هممت قرير العين بالطيران  
سرورا وابهاجا وصولا على العلى \* كاني على فوق السماك مكاني  
فما الملك والاكران بالبيض والبقا \* وعندى وجوه اسفرت بتهاني  
وهايك منها قد ابحتك سرها \* فشكرا لمن اولاك حسن بيان  
ارى استظما وصفاء على قرية جري \* وليس لها والنحو كالميزان  
سنا عته تقضى بان استتاره \* يعود عليه ليس في الامكان  
وليس جوا بالاولا وصف اهليا \* فلا وجه للاضمار والكتمان  
وهذي ثلاث ما سواها بممكن \* تعين منها واحد فسبا في  
ورضت لها فكري الى ان تمحضت \* بهزبة الاحقاب منذ زمان  
وان حيا في في تموج البحر \* من العلم في قلبي وعند لساني  
وكم من كناس في حماي لمخدر \* الى ان اري اهلازكي جنان  
فيصطاد مني ما يطبق اقتناصه \* وليس له بالشاردات يدان  
منائي سليم الذهن رضى ارتوى \* بكل علوم الخلق ذوامعان  
فذاك الذي يرجي لايضاح مشكل \* ويقصد للتحرير والتبيان  
وكم لي في الآيات حسن تدبر \* من الله ذي الفضل العظيم حبائي

بجاء رسول الله قد نلت كلما \* اتى وسياقى دائما بما ن  
فصلى عليه الله ما هبت الصبا \* وسلم ما دامت له الملوان  
\* وكتب الصلاح الصفدى بهذا السؤال ايضا الى الشيخ زين الدين علي  
ابن شيخ الغوية المرصلى رحمه الله فاجاب بما نصه يقول

سألت بما ذا استطاعا اهملها اتى \* عن استطاعهم ان ذاك لشان  
وفيه اختصار ليس ثم ولم تنف \* على سبب الرجوان عند زمان  
فهاك جوا با را فما لقا به \* يصير به المعنى كراى عيان  
اداما استوح الحالان فى الهم جمع \* الضمير واما حين يختلنان  
باركان فى التصريح اظهار حكمة \* كرفة شان اوحقارة جان  
مكتل امير المؤمنين يقول ذا \* وما نحن فيه صرحوا بما ن  
وهذا على الابهجار واللفظ جاء فى \* جوا بي منشورا بحسن بان  
فلا تمتح با لظم من بعد عالما \* فليس لكل بالقرىض بدان  
وقد قيل ان الشهير زى هم فلا \* بكاد يرى من سابق برهان  
ولا تسنى عبد الله سادى \* سادى زاياء كم بكل مكن  
واستغفر الله العظيم لسا طعى \* به قلى او طال فيه لسانى  
والجواب المتوسط بالثر

هو انه لما كانت الالام تابعة للمعاني لم يتمم الاضمار بل قد يكون التصريح  
اولى بل ربما يكاد يصل الى حد الوجوب كما ستبين ان شاء الله تعالى  
ويدل على الاولوية قول ارباب علم البيان ما هذا ملخصه لما كان للتصريح  
عمل ليس للكناية كان لاعادة اللفظ من الحسن والبهجة والفخامة ما ليس



لرجوع الضمير انتهى كلاهما فتدبّر بعدل الى التصريح اما للتعظيم واما  
للتحقير والداء واما التشنيع في الداء بقبح الفعل واما البير ذلك فمن التعظيم  
قوله تعالى قل هو الله احد انه الصمد بدون هو وقوله تعالى وبالحق انزلناه  
وبالحق نزل ولم يقل وبه وقوله تعالى الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن  
الحج فلارفت ولا فسوق ولا جدال في الحج فتدكر لفظ الحج مرتين  
دون ان يقال في نفسه نبي ولا جدال فيه اعلاما بتعظيمه هذه العبارة  
من حجب امرها فريضة امر وفياها شبه عظيم بمجال الموت والبعث فناسبه  
سأل تنبيهه في انقلب التصريح بالاسم ثلاث مرات ومنه قول  
الخطيب امير المؤمنين يرسم بكذا دون انا اما للتعظيم ذلك الامر اول لقوية  
داعية المأمور او نحرها \* وقول الشاعر \* نفس عصام سودت عصاما \*  
\* وقول ابي تمام \*

قد ما بنانا نجد لك في السو \* دد والمجد والمكارم مثلا  
نان ايتاع الطلب على المثل اوقع من ايقاعه على ضميره لو قال طلبنا لك  
مثلا لم نجد له رتال بعض اهل العصر \*

ان ابرحت برما سرة وجهه \* على الناس قال الناس جل المنور  
واما ما ورد يصل الى حد الرجوب فقل قوله تعالى يا ايها النبي اذا حلل مالك  
ازواجك الى قوله تعالى وامرأة مومة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد  
النبي ان يستكرها اثما عدل عن الاضمار الى التصريح وكر راسه صلى الله عليه  
وآله وسلم تسيما الى ان تخص به صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الحكم اعني  
التمسك بالنية عن سائر الناس لمكان البوة ولكنه زاعم صلى الله عليه وآله

وسلم تبيينها على عظم شأنه وجلالة قدره إشارة الى آية التخصيص وهي النبوة \* ومن التحقير قيد ل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا آءدون عليهم وقالوا اقلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم \* اضررنا ثم لما اراد المبالغة في ذمهم صرح في الآية الثانية والثالثة بكفرهم فقبل لعنة الله على الكافرين \* وللكافرين عذاب مهين وامثاله كثيرا \* اذا تقررت هذا الاصل فنقول لما كان اهل هذه القرية موصوفين بالشع الغالب واللوم اللازب بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا اهل قرية ثامنا وقد صدر منهم في حق هذين العبدين الكريمين على الله ما صدر من المنع بعد السؤال كانوا حقيقين بالنداء عليهم بسوء الصنيع فناسبه ذلك التصريح باسمهم لما في لفظ الاهل من الدلالة على الكثرة مع حرمان هذين الفقيرين من خيرهم من استطاعا مهاباهاهم ولما دل عليه حالهم من كدر قلوبهم وعى بصائرهم حيث لم يتفرسوا فيها ما تفرسه صاحب السفينة في قوله ارى وجوه الانبياء \* هذا ما يتعلق بالمعنى واما ما يتعلق باللفظ فلما في جمع الضميرين في كلمة واحدة من الاستثقال فلماذا كان قليلا في القرآن المجيد واما قوله تعالى فسيكفكم الله وقوله انزلكموها \* فانه ليس من هذا القبيل لانه عدول عن الانفصال الى الاتصال الذي هو اخصر وعندك الضمير لا يؤدي الى التصريح باسم ظاهري بل يقال فسيكفكم اياهم الله وانزلهم اياها فكان الاتصال اولى لانه اخصر وموداهما واحد بخلاف مسئلتنا \* ثم هنا سوالات \* فالاول \* ما الفرق بين الاستطعام والضيافة \* فان قلت \* انهما بمعنى \* قلت \* فلم خصصها بالاستطعام والاهل بالضيافة \* والثاني \* لم قال قابوا دون فلم مع انه اخصر \* والثالث \* لم قال



ابناء اهل قرية دون اتيان قرية و العرف بخلافه تقول اثبت الى الكوفة دون  
 اهل الكوفة كما قال تعالى ادخلوا مصره والجواب عن الاول بان الاستطعام  
 و وظيفة السائل والضيافة و وظيفة المسئول لان العرف يقضي بذلك فيدعو المقيم  
 الى منزله القادم يسأله ويحمله الى منزله \* وعن الثاني \* انه في الالباء من قوة المنع  
 ما ليس في فلم لانها تنقل المضارع الى الماضي و تنفيه فلا يدل على انهم لم يضيفوهم  
 في الاستقبال بخلاف الالباء المقرون بان فانه يدل على النفي مطلقا و اية  
 و يا بني الله الا ان يتم زره \* اي حالا و استقبالا \* وعن الثالث \* انه مبني على انه مسمى  
 القرية ماذا هو الجدار و اهلها ما حال كونهم فيها ام هي فقط ام هم فقط والظاهر  
 عندي انه يطلق عليهم مع قطع النظر عن وجود اهلها و عدمهم بدليل قوله تعالى  
 او كالدري مر على قرية وهي خاوية على عروشها ما قرية و لا اهل و لا جدار  
 قائما و لعدم تناول لفظ القرية اياهم في البيع اذا كانت القرية و اهلها ملكا  
 للبائع و هم فيها حالة البيع ولو كان الامل داخلين في مسماها لدخلوا في البيع  
 و ثبتت المغايرة بين المضاف و المضاف اليه و انما ذكر الامل لانه هو المقصود  
 من سياق الكلام دون الجدران لانه بمعرض حكاية ما وقع منهم من  
 اللوم \* فان قلت \* فما تصنع بقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها  
 وكم من قرية اهلكناها فجاها با سنايبا تاوهم قائلون \* و ضرب الله مثلا قرية  
 كانت آمنة الخ و اسأل القرية \* فان المراد في هذه الآيات و امثالها الامل  
 \* قلت \* هو من باب المجاز ان الاهلاك ثمانية اليهم دونها بدليل اوهم  
 قائلون فاذا قمها ان لباس الجوع و الخوف و بطرت معيشتها و لا استحالة السؤال  
 من غير الامل على . نقول لو تصور وقوع الهلاك على نفس القرية بالخسف

والحرى والشرق ونحوه لم يمين الحقيقة لما ذكرناه ونه ' لم

مسئلة

سئل الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله عن رجل قال ما اعظم : فقال  
آخر هذا لا يجوز فاباب يجوز ذلك قال الى ابصره واسم : واسم :  
به عائد الى الله تعالى اي ما ابصره وما اسمه فله ان يحرر انما يجب في ذلك  
وهذا كلام صحيح ومعناه ان الله في غاية العظمة ومعنى التعجب في ذلك انه  
لا ينكر لانه مما تحار فيه العقول والالتفات ان بهيعة التعجب في ذلك جارية  
الاية الكريمة واعظام الله الى وتظيم اسماءه بالعناية واعادة ابراهيم  
حاصل والموجب لها امر عظيم : اني به ذلك عن شيخه ابي حبان انه كتب  
(١) فنظرت فرايت ابا بكر ان اراج

في الاصول قال في شرح التعجب وقد حكيت النقاط من ارباب مختلفة  
مستعملة ما انت من رجل تعجب وسبحان الله ولا اله الا الله وكتا بومر  
وسبحان الله من رجل وحسبك بزيد رجلا ومن رجل راى خلقه من رب  
وكفى بزيد رجلا تعجب فقولوا اعظم الله من رب دايسل بلوار التعجب :  
صفه الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما اعلمه وانزل به ومن سمع المني لا ترق  
من حيث كونه تعجبا \*

وقال كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري  
في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف في النحو \*

مسئلة ذهب الكرونيون الى ان النمل من التعجب بشر ما حس به هذا  
اسم والبصريون الى انه فعل واليه ذهب انكسائي ثم قال واذا يدى يدى

مسئلة جواز قول ما اعظم الله وعدم جواز

مسئلة ان النمل في التعجب اسم او فعل



انه ليس بفعل وانه ليس التقدير فيه شيء عظيم احسن زيدا قولهم ما اعظم الله  
ولو كان التقدير مازعتم لوجب ان يكون التقدير شيء اعظم الله والله تعالى  
عظيم لا يجعل جاعلا وقال الشاعر

ما قدر الله ان يدني الى شحط \* من داره الحزن ممن داره صول

ولو كان الامر على مازعتم لوجب ان يكون التقدير فيه شيء اقدر  
على الله والله تعالى قادر لا يجعل جاعلا واحتج البصريون بامور ثم قال  
والجواب عن كلمات الكوفيين ثم قال وا ما قولهم فيما اعظم الله قلنا معناه  
شيء اعظم الله اى وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما ولذلك الشئ  
ثلاث معان \* احدها ان يبنى بالشئ من عظمه من عباد \* والثاني ان يعنى  
بالشئ ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته فى مصنوعاته \* والثالث ان يعنى  
به نفسه اى انه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما فارقا بينه وبين غيره وحكى  
ان بعض اصحاب المبرد قدم الى بغداد قبل قدوم المبرد فحضر حلقة ثعلب  
فسئل عن هذه المسئلة فاجاب بجواب اهل البصرة وقال التقدير شيء  
احسن زيدا فقبل له ما تقول فيما اعظم الله فقال شيء اعظم الله فانكروا عليه  
ربالوا لا يجوز انه عظيم لا يجعل جاعلا ثم سجدوا من الحلقة فاخرجوه  
فلما قدم المبرد اوردوا عليه هذا الانكار فاجاب بما قد مناه فبان بذلك قبح  
انكارهم وفساد ما ذهبوا اليه \* وقيل يحتمل ان يكون قولنا شيء اعظم الله  
بمنزلة الاخبار انه عظيم لا لشيء جعله عظيما لاستحالة واما قول الشاعر  
ما قدر الله فانه وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالية فى وصفه  
تعالى بالقدر كقوله فليند له الرحمن مدا جاء بصيغة الامر وان لم يكن

في الحقيقة امر انتهى كلامه وهو نص صريح في المسئلة وناطق بالاتفاق على صحة اطلاق هذا اللفظ وانه غير مستنكر ولكنه مختلف (١)

هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحمل ما على الا وجه الثلاثة او يجعل مجازا عن الاخبار واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه من التعجب \* وقال الباجي ابو الوليد في (كتاب السنن) من تصنيفه في باب ادعية من غير القرآن فذكرها ما احلمك ومن عصاك واقربك ممن دعاك واعطفتك على من سألك \* وذكر شعر المغيرة \*

سبحانك اللهم ما اجل عدي مثاك

ورأيت انا في السيرة عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه رواه ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه وناهيك بهما في جواز بره الرعية (٢) قال القاسم ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه لقيه سفينة من سفهاء قریش وهو عامد الى الكعبة فثنا على رأسه تراها فربا بى بكر الوليد بن المغيرة والعاص بن وائل فقالا لا ترى ما يصنع هذا السفينة قال انت فعلت ذلك بنفسك وهو يقول اى رب ما احلمك اى رب ما احلمك انتهى ولو لم يكن في هذا الا كلام ابن القاسم لكن فضلا عن روايته عن ابي بكر وان كانت رسالة قال الزمخشري في قوله تعالى ذو الجلال والاكرام \* معناه الذى (٣) الموحدون

على التشبيه بخلقه او الذى يقال له ما احلمك وما اكرمك \* وقال ايضا ابصر به واسمع اى جاء بمبادل على التعجب من ادراكه للمسموعات والمبصرات للدلالة على ان امره في الادراك خارج عن حدها عليه ادراك السامعين والمبصرين لانه يدرك اللطف الاشياء واصغرها كما يدرك اكبرها حجا

(٢) هكذا في الاصول الوجود ١٢٠

راكتها

(١) يابض في الاصول ١٢

(٣) ايها ايضا



واكتشفها جرما ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر \* وذكر ابو محمد ابن علي بن اسحاق الصيمري في (كتاب التبصرة والتذكرة في النحو واذا قلت ما اعظم الله فذلك الشئ عباده الذين يعظمونه ويعبدونه ويجوز ان يكون ذلك الشئ هو ما يستدل به على عظمته من بدائع خلقه ويجوز ان يكون ذلك هو الله عز وجل فيكون لنفسه عظيما لا شئ جملة عظيما ومثل هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر \* نفس عصام سودت عصاما \* انتهى وهو كالباري وقال المتنبى \*

ما قدر الله ان يخزي خليقته \* ولا يصدق قوما في الذي زعموا  
وقال الواحدى في شرحه يقول الله تعالى قادر على اخزاء خليقته بان يملك عليهم شيئا ساقطا غير ان يصدق الملاحدة الذين يقولون بقدم الدهر يشير الى ان تاخير مثله اخزاء للناس والله تعالى قد فعل ذلك عقوبة لهم وليس كما تقول الملاحدة \* وقال ابن الدهان في (شرح الايضاح) \* فان قيل \* فاذا قدرت ما يتقدير شئ فما تصنع بما اعظم الله \* فالجواب من وجوه \* احدها \* ان يكون الشئ نفسه ويجوز ان يكون ما دل عليه من مخلوقاته \* الثاني \* من يعظمه من عباده \* الثالث \* ان تكون الافعال الجارية عليه بحملها على ما يجوز عليه من صنائه تعالى فيحمل على انه عظيم في نفسه \* وقال الزمخشري في ما هذا بشر المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العجز والتعجب من قدرته على خلق جميل مثله واما حاش الله ما علمنا عليه من سوء \* فالتعجب من قدرته على خلق عفيف مثله انتهى \*

الرفده في معنى وحده تأليف الشيخ تقي الدين السبكي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام تقي الدين ابو الحسن علي السبكي الشافعي رحمه الله الحمد  
وحده وصلى الله على سيدنا محمد المشرف على كل مخلوق قبله وبعده وسلم  
تسلما كثيرا وبعد فهذه عبارة مسماة بالرفده في معنى وحده كان الداعي  
اليها ان الزمخشري قال في قوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون \* معناه وعلى  
الانعام وحدها لا تحملون ولكن عايلها وعلى الفلك فتوقفت قبول هذه العبارة  
فاحسبت ان انبه على ما فيها واذكر قوله هذه اللفظة \* واول ما ابتدئ بقوله الحمد  
لله وحده \* فاقول \* معناه الحمد لله لا لغيره ولا يشاركه فيه احد \* وحده  
منصوب على الحال عند جمهور التحويين منهم الخليل وسيبويه قال انه اسم  
موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايجاد او ايجادا  
موضع موحدا \* واختلف هؤلاء اذ اقلت رأيت زيدا وحده \* فالأكثر  
يقدرون في حال ايجادى له بالروية ويعبرون عن هذا بانه حال من  
الفاعل والمبرد يقدره في حال انه مفرد بالروية ويعبر عن هذا بانه حال  
من المفعول ومنع ابوبكر بن طلحة من كونه حالا من الفاعل وقال انه حال  
من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا امرت به وحدي  
كما قال الشاعر

والذئب اخشاه ان مررت به \* وحدي واخشى الريح والمطر

وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان ياتي الوجهان  
المتقدمان في رأيت زيدا وحده فان المعنى يصح معها وحده يضاف

الرفده في معنى وحده



الى ضمير المتكلم والمخاطب والفاعل فتقول ضربته وحدي وضربته  
وحده وضربتك وحداً ويختلف المعنى بحسب ذلك ومنهم من يقول  
وحده مصدر مَوْضُوع موضع الحال وهو لا يخالفون الاولين  
في كونه اسم مصدر فمن هؤلاء من يقول انه مصدر على حذف حروف  
الزيادة اي ايماده ومنهم من قال انه مصدر لم يوضع له فعل \* وذهب  
يونس وهشام في احد قوليه الى انه منتصب انتصاب الظرف فيجريه  
يجري عنده فجاء زيد وحده تقديره جاء زيد على وحده ثم حذف  
لحرف ونصب على الظرف وحكى من كلام العرب جلسنا على وحدتنا  
واذا قلت زيد وحده فكان التقدير زيد موضع التفرّد ولمع هؤلاء يقولون انه  
مصدر وضع موضع الظرف \* وحكى عن الاصمعي وحيد ويدل على انتصابه  
على الظرف قول العرب زيد وحده فهذا خبر لا حال واجاز هشام في زيد وحده  
وجه آخر وهو ان يكون منصوباً بفعل مضمر يخلفه وحده كما قالت  
العرب زيد اقبالا وادباراً \* قال هشام ومثل زيد وحده في هذا المعنى  
زيد امره الاول وقصته الاولى وحاله الاولى خلف هذا المنصوب  
الناصب كما خلف وحده وحده وسمي هذا منصوباً على الخلاف الاول  
وقال لا يجوز وحده زيد كما لا يجوز اقبالا وادباراً عبد الله وكذلك قصة  
الاولى سعدو على انه منصوب على الظرف يجوز وحده زيد كما يجوز عندك  
زيد هذا كلام النحاة وهو توسع فيما تقتضيه الصناعة واللسان والمعنى متقارب  
كله دائر على ما يفيد من الحصر في المذكور فقوله الحمد لله وحده مفيد حصر  
الحمد في الله سبحانه وتعالى وقوله تعالى واذا ذكرت ربك في القرآن وحده

والضمير يعود على ربك فمعناه لم يذكر معه غيره وكذا قولنا لا اله الا الله  
 وحده انا فردناه بالوحدانية فانظر كيف تجد المعنى في ذلك كله سواء فاذا  
 قلت حمدت الله وحده او ذكرت ربك وحده فمعناه وتقديره عند سيبويه  
 موحد الياه بالحمد والذكر على انها حال من الفاعل والخاء في موحد امكسورة  
 وعلى رأي ابن طلحة موحد هو والخاء مفتوحة وعلى رأي هشام معناه  
 حمدت الله وذكرته على انفراده فهذه التقادير الصناعية الثلاثة والمعنى  
 لا يختلف الاختلافا يسيرا فاذا جعلناه من 'اوحد الرباعي فمعناه موحد  
 بالمعنيين المتقدمين واذا جعلناه وحد اللاتي فمعناه فردا بذلك  
 فعلى الاول الحامد والذاكر افرده بذلك وعلى الثاني هو ان فرد بذلك  
 والعامل في الحال حمدت و ذكرت وصاحب الحال الاسم المصوب تلي  
 التعظيم او الضمير الذي في حمدت و ذكرت على القولين واذا قلت  
 الحمد لله وحده فالعامل في الحال المستقر المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة  
 وهو العامل في الجار والمجرور وصاحب الحال الله ووحده حال وان  
 جعلته ناظرا فالمعنى الحمد لله على انفراده فلم يختلف المعنى اختلافا معلا بالاقصود  
 واذا قلنا لا اله الا الله وحده فاسان نقول معناه على انفراده انه جعله ظرفا  
 او منفردا بالواحدانية ومنفردا بها على الاختلاف في تفه بر الحال وصاحب  
 الحال الضمير في كائن العائد على الله تعالى والعامل في الحال كان  
 \* واما المنطقيون فقالوا ان وحده يصير الكلام في قوة كلامين فمراراً  
 زيدا افاد اثبات رويته ولم يفد شيئا آخر وقولنا رأيت زيدا او وحده افاد  
 اثبات رويته ونفي رويته غيره وهو معنى ما قاله المحقق ايضا وتصير الجملة



بعد ان كانت موجبة متضمنة ايجابا وسلبا وبذلك حلوا مغلطة ركبها بعض  
 المخالفين وهي الماء وحده رافع للحدث وكما هو رافع للحدث رافع للخبث  
 فالماء وحده رافع للخبث فلا يكون المائع غير الماء رافعا للخبث وحله ان  
 هذا قياس من الشكل الاول وشرطه ايجاب صفراء وهذه الصفراء  
 ادخول وحده فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة تقديرها الماء رافع  
 للحدث ولا تبي من غيره برافع للحدث وهذا الحل صحيح اذا اريد بوحده  
 ذلك وقديراد بوحده انه يفيد تجرده عن المخالط بمعنى الماء وحده  
 بلا خليط يخرج من اسم الماء رافع للحدث وهو صحيح ولا يخرج الجملة عن كونها  
 موجبة ولا ينتفع بها المغالط وقد يراد بوحده انه من حيث هو مع قطع النظر عما  
 سواه وهو ايضا صحيح ولا ينتج ما اراده المغالط ولا يخفى ان المراد بالمائع  
 استعماله في الوضوء الاستعمال المخصوص مع الية وبعض هذه الاحتمالات  
 ياتي في قولك رأيت زيدا وحده قد يراد به انك رأيت في حال هو متفرد  
 بنفسه ليس معه غيره وان كانت رويتك شاملة له ولغيره ولكن هذا  
 احتمال مرجوح ولهذا لم تذكره النحاة وانما كان مرجوحا لانه يحوج الى  
 تقدير محذوف تقديره كائنا ويكون وحده حالا من الضمير فيه والمامل في  
 ذلك المحذوف والاصل عدم الحذف وعدم التقدير فلذلك قلنا انه  
 مرجوح والاول لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل رأيت المصرح به  
 هذا كله في جانب الاثبات اذا قلت رأيت زيدا وحده اما في حالة  
 النفي اذا نفيت الروية عنه وحده فلك صنفان او اكثر \* احداها \* ان  
 تاتي باداة النفي متقدمة فتقول ما رأيت زيدا وحده فهذه في قوة

السالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته الموجبة فمعناها بعد السلب تحمل باحدى  
 ثلاث طرق \* احداها \* رويتها معا ، الثانية \* عدم روية واحد منها فلا يرى  
 هذا ولا هذا \* والثالثة \* بروية غير زيد وعدم روية زيد على كل  
 واحد من هذه التقادير الثلاث يصح ما رأيت زيدا وحده لان  
 المنفى رويته مقيدة بالوحدة ونفي كل مرثي من اثنين يحصل بطرق  
 ثلاث كما بيناه هذا اذا قدمت حرف النفي ويشبه هذا من بعض الوجوه  
 تقديم حرف السلب على كل في قولنا \* ما كل ما ينفي المرء يدركه \* وانه  
 سلب للعموم لا عموم السلب وانه يفيد جزئيا لا كلياً فقد يدرك بعض ما ينفيه  
 وكذلك \* وايس كل النوى تلقى المساكين \* اما اذا اخرت حرف النفي  
 فان اخرته عن المبتدأ الذي هو الموضوع وقدسته على وحده ، كقول  
 كقولك زيد لم اره وحده فهو كالحالة المتقدمة محتمل للمعاني الثلاثة كما  
 سبق لان النفي يقدم على الفعل المنفي المقيد بالوحدة فنقد نفي مركبا ينتهي  
 بانتفاء احد اجزائه كالحالة السابقة حرفا بحرف والضابط في ذلك ما ذكرناه  
 وان اخرته عن وحده فقولك زيد وحده لم اره او ما رأيت اولاه  
 فهذا موضع نظر وتأمل والراجح عندي فيه انك لم تراه وقد رأيت غيره  
 لانها قضية ظاهرة انها تشبه الموجبة المعاملة فقد حكمت بنفي الروية المقتضية  
 لم تقيد بوحده على زيد المقيد بالوحدة هذان الامران لا شك فيهما  
 فارقنا لم اره وحده لانه نفي لروية مقيدة ، اراه بطلقة هذا لانه نفي  
 ولكن النظري ان نفي زيد بوحده هل معنى التقييد يرجع الى معنى يد في  
 داته او الى ما حكم به عليه ، هو النفي هذان مع النظر والسماع انه الثاني وهو



انه يفيد تقييد الحكم وهو النفي فيكون نفي الروية مقصورا على زيد فمعنى  
 وحده في هذه الصيغة ان زيدا انفرادا بدم الروية المطلقة وان غيره  
 مرئي فقد سري التقييد من المحكوم عليه الى المحكوم به و عليك يا طالب  
 العلم ان تضبط هذه الامور الثلاثة وتميز بينها وتعرف لغايرها \* احدها \* اطلاق  
 الضرب النفي كما دل عليه الكلام \* والثاني \* تقييد المحكوم عليه الذي دل  
 الصناعة عليه مع المحافظة على اطلاق الضرب او الروية او نحوها من الافعال  
 \* الثالث \* سريان التقييد من المحكوم عليه الى الحكم وهو النفي الوارد على  
 الضرب المطلق فاذا اعتقلت هذه الآثار وميزت بينها ظهر لك ما قلناه  
 ويحتمل ايضا وهو عندي غير راجح انك تمنعت الفعل عن المقيد بالوحدة  
 فيكون حاصل المحكوم به \* لا بد منه \* هو عندي ضعيف وبذلك تبين  
 ضعف قول الزمخشري وانه لو قال معناه ولا يحملون على الانعام وحدها  
 ولكن عابها وعلى الفلك سلم من هذا الاعتراض \* فان قلت \* ما حمل  
 الزمخشري على الحصر \* قلت \* تقديم الممول وما يقتضيه او العطف من  
 الجمع فقد حصر الحمل فيهما ومن ضرورته نفي الحمل على غيرهما \* وغيرهما اما احدها  
 بقيد الوحدة لمعثرته لجموعهما واما خارج عنها لاسيما الى الثاني لقوله تعالى  
 والحيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة \* فتعين الاول واما كون ما لها  
 صدر الكلام والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها او لا فلا حاجة  
 بنا الى ذكره لعدم تأثيره فيما نحن فيه \* فان قلت \* هل يشبه هذا التاخير  
 في قوله كل ذلك لم يكن \* قلت \* نعم من بعض الوجوه حيث فرقنا بين  
 تقديم النفي وتأخير ولذا لك جعل قوله \*

قد أصبحت ام الحيار تدعى \* علي ذنبا كله لم اصنع  
 ضرورة لان مقصود الشاعر انه لم يصنع شيئا منه فلذلك رفع ولولا ذلك  
 نصب كله والله اعلم \* آخر الكتاب والله الحمد \*  
 \* نيل العلا في العطف بلاتاليف الشيخ تقي الدين السبكي جوابا عن سوال  
 سأل له ولده بهاء الدين احمد نعمدهما الله برحمته \*  
 وقال الشيخ صلاح الدين الصفدي يمدح هذا المؤلف  
 يا من غدا في العلم ذاهمة \* عظيمة بالفضل تلاءملا  
 لم ترق في النحوي رتبة \* سامية الالبيل العلا  
 بسم الله الرحمن الرحيم \* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم \* سألت  
 اكرمك الله عن قام رجل لاز يدهل يصح هذا التركيب وان الشيخ اباحيان  
 جزم بامتناعه وشرط ان يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها  
 وانك رأيت سبقه الى ذلك السهيلي في (نتائج الفكر) وانه قال لان شرطها  
 ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن لمفهوم الخطاب تقي ما بعدها وان عندك  
 في ذلك نظرا لامور \* منها \* ان البيانين تكلموا على القصر وجعلوا منه قصر  
 الافراد وشرطوا في قصر الموصوف افراد اعدم ثنائي الوصفين كقولنا زيد كاتب  
 لاشاعر \* وقلت كيف يجتمع هذا مع كلام السهيلي والشيخ \* ومنها \* ان قام رجل  
 لازيد مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد فقي غاية  
 البعد لانك ان اردت بالرجل الاول زيدا كان كمطف الشيء على نفسه تاكيدا ولا  
 مانع منه اذا قصد الاطباب وان اردت بالرجل غير زيد كان من عطف  
 الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لازيد



في صحة التركيب وان كان معناها منعاً كسين بل قد يقال قام رجل لازيد  
اولى بالجواز من قام رجل وزيد لان قام رجل وزيد ان اردت بالرجل  
فيه زيد اكان تأكيد او ان اردت غيره كان فيه لباس على السامع واهتمام  
انه غيره والتأكيد والالباس متغايران في قام رجل لازيد وائي فرق بين  
زيد كاتب لاشاعر وقام رجل لازيد وبين رجل وزيد عموم وخصوص  
مطلق وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كالحبوان وكالابيض  
واذا امتنع جاء رجل لازيد كما قالوه فهل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل  
قام الناس لازيد وكيف يمنع احد مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام  
الناس وزيد وان كان اسند لاله على ذلك بقوله تعالى من كان عدوا لله  
الاية لان جبريل امام معطوف على الجملة الكريمة او على رسله والمراد بالرسل  
الانبياء لان الملائكة وان جعلوا رسلا فقربنة عطفهم على الملائكة تصرف  
هذا ولا ياتي شيء بمنع العطف بل في نحو ما قام الازيد لا عمرو وهو عطف  
على موجب لان زيد امر واجب تعليمهم بانه يلزم نفيه مرتين ضعف  
لان الاطراب قد يقتضي مثل ذلك لاسيما والنفي الاول عام والنفي الثاني  
خاص فاسوء درجاته ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد هذا جملة  
ما تضمنه كتابك في ذلك بارك الله فيك والجواب اما الشرط الذي ذكر  
السهيلي وابو حيان في العطف فلا فقد ذكره ايضا ابو الحسن لا بدى  
في (شرح الجزولية) فقال لا يعطف بالا لا بشرط وهو ان يكون الكلام الذي  
قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعده فيكون الاول لا يتناول  
الثاني نحو قوله جاء في رجل لا امرأة وجاء في عالم لا جا هل ولولت

مررت برجل لا عاقل لم يحزلانه ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي  
 الفعل عن الثاني وهي لا تدخل الالفاظ كيد النفي فان اردت ذلك المعنى  
 جئت بنفي فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد وغير ذلك ومررت  
 بزيد لا عمرو لان الاول لا يتناول الثاني وقد تضمن كلام الابدى  
 هذا زيادة على ما قاله السهيلي وابو حيان وهي قوله انها لا تدخل الالفاظ كيد  
 النفي واذا ثبت ان لا تدخل الالفاظ كيد النفي اتضح اشتراط الشرط  
 المذكور لان مفهوم الخطأ يقتضى في قولك قام رجل نفي المرأة  
 قد خلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذا لك قام زيد لا عمرو اما قام  
 رجل لا زيد فلم يقتض المفهوم نفي زيد ولذلك لم يحجز العطف بلا لانها لا تكون  
 لتأكيد نفي بل لتأسيسه وهي وان كان يوتى بها لتأسيس النفي فكذلك في نفي يقصد  
 تأكيدها بخلاف غيرها من ادوات النفي كعم وما هو كلام حسن والابدى هذا  
 كان امة في النحو حتى سمعت الشيخ ابا حيان يقول انه سأل احد شيوخه عن  
 حد النحو فقال له الابدى يعني انه تجسد نحوا وانما قلت هذا التلايق في  
 نفسك انه لتأخيرها قد يكون اخذ عن السهيلي \* وايضا تمثيل ابن السراج  
 فانه قال في كتاب الاصول وهي تقع لخراج الثاني مما دخل فيه الاول  
 وذلك قوله ضربت زيد الا عمرو ومررت برجل لا امرأة وجاء في زيد  
 لا عمرو فانظر امثله لم يذكر فيها الا ما اقتضاه الشرط المذكور \* وقد يعترض \*  
 على الابدى في قوله انها لا تدخل الالفاظ كيد النفي \* ويجاب \* بانه لعل مراده  
 انها للنفي المذكور بخلاف ما ولم وليس فلذلك اختيرت هنا او لعل مراده  
 انها لا تدخل في اثناء الكلام الا لنفي المؤكد بخلاف ما اجاءت اول الكلام



قد يراد بها اصل النفي كقوله لا اقسم وما شبهه والاول احسن وايضا تمثيل جماعة من النخاة منهم ابن الشجري في الامالي قال انها تكون عاطفة فتشرك ما بعد ها في اعراب ما قبلها وتنفي عن الثاني ما ثبت للاول كقوله خرج زيد لا بكر ولقيت اخاك لا اباك ومررت بحبيبك لا ابيك ولم يذكر احد من النخاة في امثله ما يكون الاول فيه محتمل ان يندرج فيه الثاني \* وخطر لي في سبب ذلك امران \* احدهما \* ان العطف يقتضي المغايرة فهذا القاعدة تقتضي انه لا بد في المعطوف ان يكون غير المعطوف عليه والمغايرة عند الاطلاق تقتضي المباينة لانها المفهومة منها عند اكثر الناس وان كان التحقيق ان بين الاعم والاحص والعام والخاص والجزء والكل مغايرة ولكن المغايرة عند الاطلاق انما تنصرف الى ما لا يصدق احدهما على الاخر واذ اصح ذلك امتنع العطف في قولك جاء رجل وزيد لعدم المغايرة فان اردت غير زيد جاز وانتقلت المسئلة عن صورتها وصار كالك قلت جاء رجل غير زيد لازيد \* وغير زيد لا يصدق على زيد ومسئلتنا انما هي فيما اذا كان رجل صادقا على زيد محتملا لان يكون اياه \* فان ذلك ممتنع للقاعدة التي تقررت وجرت المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولو قلت جاء زيد ورجل كان معناه ورجل آخر لما تقررت وجوب المغايرة وكذا لك لو قلت جاء زيد لرجل وجب ان تقدر لرجل آخر والاصل في هذا اننا نريد ان نحافظ على مدلولات الفاظ فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم او خصوص او اطلاق او تقييد والمعطوف على مدلوله كذلك وحرف العطف على مدلوله وهو قد يقتضي تغير نسبة الفعل الى الاول كما وفانها تغير نسبتته من الجزم الى الشك كما قال الخليل في الفرق

بينها وبين اما وكيل فانها تقيده بالاضراب عن الاول وقد لا يقتضي تغيير نسبة  
الفعل الى الاول بل زيادة عليه حكم آخر ولا من هذا القبيل فيجب علينا  
المحافظة على معناها مع بقاء الاول على معناه من غير تغيير ولا تخصيص  
ولا تقييد وكانك قلت قام اما زيد واما غيره لا زيد وهذا لا يصح واما الامر  
الثاني \* ان مبنى كلام العرب على الفائدة حيث حصلت كان التركيب صحيحا  
وحيث لم تحصل امتنع في كلامهم وقولك قام رجل لا زيد مع ارادة مدلول  
رجل في احتماله لزيد وغيره لا فائدة فيه البتة فارادة حقيقته (١)

لا فائدة فيه ونقول انه متناقض لانه ان اردت الاخبار بنفي قيام زيد  
وبالاخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره كان متناقضا وان اردت الاخبار  
بقيام رجل غير زيد كان طريقك ان تقول غير زيد فان قلت ان لا بمعنى  
غير لم تكن عاطفة ونحن انما نتكلم في العاطفة والفرق بينهما ان التي بمعنى غير  
مقيدة للاول مبينة لوصفه والعاطفة مبينة حكما جديدا لغيره فهذا  
هو الذي خطر لي في ذلك وبه يتبين انه لا فرق بين قولك قام رجل لا زيد  
وقولك قام زيد لا رجل كلاهما متنع الا ان يراد بالرجل غير زيد فحينئذ يصح  
فيها ان كان يصح وضع لا في هذا الموضع ووضع غير وفيه نظر وتفصيل سنذكره  
والا فنعدل عنها الى صيغة غير اذا اريد ذلك المعنى وبين العطف ومعنى غير  
فرق وهو ان العطف يقتضي النفي عند الثاني بالمنطوق ولا تعرض له للاول  
الابتنا كيد ما دل عليه بالمفهوم ان سلم ومعنى غير يقتضي تقييد الاول ولا تعرض  
له للثاني الا بالمفهوم ان جعلتها صفة وان جعلتها استثناء فحكمها حكم الاستثناء من  
ان الدلالة هل هي بالمنطوق او بالمفهوم وفيه بحث والتفصيل الذي هو دونه



هو انه يجوز قام رجل غير عاقل وامرر برجل غير عاقل وهذا رجل لا امرأة  
ورأيت طويلا غير قصير فان كانا علمين جاز فيه لا وغير وهذا ان الوجهان  
الذان خطر الى زائد ان على ما قاله السهيلي والابذي من مفهوم الخطاب  
لانه انما يأتي على القول بمفهوم اللقب وهو ضعيف عند الاصوليين وما ذكرته  
يأتي عليه وعلى غيره على ان الذي قالاه ايضا وجه حسن يصير معه العطف  
في حكم المبيت بمعنى الاول من انفراد به بذلك الحكم وحده والنصريح  
بعدم مشاركة الثاني له فيه والا لكان في حكم كلام آخر مستقل وليس هو  
المسئلة وهو مطرد ايضا في قولك قام رجل لازيد وقام زيد لارجل لان  
كليهما عند الاصوليين له حكم اللقب وهذا الوجه مع الوجهين اللذين  
خطرا لي انما هي في لفظة لا خاصة باختصاصها بسمة النفي ونفي المستقبل على  
خلاف فيه ووضع الكلام في عطف المفردات لا عطف الجمل فلو جئت مكانها بما  
او لم او ليس وجعلته كلاما مستقلا لم تأت المسئلة ولم تمتنع \* واما قول البيانيين  
في قصر الموصوف افراد ازيد كاتب لاشاعر فصحيح ولا منافاة بينه وبين  
ما قلناه وقولهم عدم تنا في الوصفين معناه انه يمكن صدقها على ذات  
واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللذان لا يصدقان على ذات واحدة  
كالعالم والجاهل فان الوصف باحدهما ينفي الوصف بالآخر استهانة اجتماعهما  
في شاعر كاتب فاما ينبغي نفي الآخر اذا اريد قصر الموصوف على احدهما  
بما تفهمه القرائن وسباق الكلام فلا يقال مع هذا كيف يجتمع كلام البيانيين  
مع كلام السهيلي والشيخ لظهور امكان اجتماعهما \* وقولك في آخر كلامك  
وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه احاشيك منه وحاشاك ان

تتكلم به وقولك كالحبوان والابيض كأنك سمعت فيه كلام الشيخ الامام  
العلامة شهاب الدين القرافي فإنه قال ذلك رحمه الله وهو غفلة منه او كلام فيه  
تسحم اطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الاحاطة له بالعلوم العقلية ولذلك زاد على  
ذلك ومثل بالزنا والاحصان لان الفقيه يتكلم فيها وتلك كلها الفاظ متباعدة  
ومعانيها متباعدة والتباين اعم من التنافي فكل متنافيين متباينان  
وليس كل متباينين متنافيين \* وعجب منك كونك غفلت عن هذا وهو  
عندك في منهاج البيضاوي في الفصيح والناطق والنظر في المعقول انما هو  
في المعاني والنسب الاربعة من التباين والنسب والعموم المطلق والعموم  
من وجه بينها والشعر والكتابة متباينان والزنا والاحصان متباينان والحيوانية  
والبياض متباينان وان صدق اعلی ذات ثلاثة فمناقله البيانين من عدم التنافي  
صحيح ولم يشترط التنافي فلذلك يظهر ان يقال يصح ان يقال قام  
كاتب الشاعر وان كنت لم ار هذا المثال ولا ما يدل عليه في كلام احد لان  
كاتبه لا يصدق على شاعر بمعنى ان معنى الكتابة ليس في شئ من معنى الشعر  
بخلاف رجل وزيد فان زيد ارجل والشعر والكتابة في رجل واحد  
كثويين بينهما واحد اقرى احد الثوبين يصدق على الآخر فالفقيه والنحوي  
الصرف يريد ان يتأنس بهذه الحقائق ومعرفتها \* واما قولك قام رجل  
وزيد فتركيب صحيح ومعناه قام رجل غير زيد وزيد واستفدنا التقييد من  
العطف لما قد مناه من ان العطف يقتضي المغايرة فهذا المتكلم اورد كلامه  
اولا على جهة الاحتمال لان يكون زيد او ان يكون غيره فلما قال وزيد علمنا  
انه اراد بالرجل غيره وله مقصود قد يكون صحيحا في ابرام الاول وتعين



الثاني ويحصل للثاني به فائدة لا يتوصل اليها الا بذلك التركيب او مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك قام رجل لازيد لم يحصل به قط فائدة ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قولك قام رجل غير زيد واذا امكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر ان يمتنع العطف لان مبنى كلام العرب على الایجاز والاختصار وانما نعدل الى الاطناب لمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه ولا يعدل الى الجملتين ما قدر على جملة واحدة ولا الى العطف ما قدر عليه بدونه فلذلك قلنا بالامتناع وبهذا يظهر الجواب عن قولك ان اردت غيره كان عطفه وقولك \* ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لازيد في صحة التركيب ممنوع لما اشرنا اليه من الفائدة في الاول دون الثاني والتاكيد يفهم بالقرينة والالبا س ينشئ بالقرينة والفائدة حاصلة مع القرائن في قام رجل يريد زيد وليست حاصلة في قام رجل لازيد مع العطف كما بيناه \* وقولك وان كانت معناها متعاكسين صحيح وهو لا ينفعك ولا يضرك \* وقولك واي فرق قد ظهر كما بين القدم والفرق \* واما قولك هل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لازيد فالذي اقول في هذا انه ان اريد الناس غير زيد جازو تكون لا عاطفة كما قررناه من قبل وان اريد العموم واخراج زيد بقولك لازيد على جهة الاستثناء فقد كان يخطر لي انه يجوز اني لم ارسبويه ولا غيره من النحاة عدلا من حروف الاستثناء فاستقر رأيي على الامتناع الا اذا اريد بالناس غير زيد ولا يمتنع اطلاق ذلك حملا على المعنى المذكور بدلالة قرينة العطف ويحتمل

ان يقال يتمتع كما امتنع الاطلاق في قام رجل لازيد فان احتمال ارادة  
 الخصوص جائز في الموضعين فان كان مسوغا جاز فيهما والا امتنع فيها  
 ولا فرق بينها الارادة معنى الاستثناء من لا ولم يذكر النجاة فان صح  
 ان يراد بها ذلك افترقا لان الاستثناء من العام جائز ومن المطلق غير  
 جائز وفي ذهني من كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا انه جعلها  
 بمعنى لا والمشهور ان التقدير ليس هو زيدا فان صح جعلها بمعنى لا وجعلت  
 لاستثناء صح ذلك وظهر الفرق والافهام سواء في الامتناع عن العطف  
 وارادة العموم بلا شك وكذا عند الاطلاق حملا على الظاهر حتى تاتي  
 قرينة تدل على ارادة الخصوص \* واما قام الناس وزيد فجوازه ظاهر  
 بما قد مناه من ان العطف يفيد المغايرة فافادة الواو ارادة الخصوص  
 بالاول وارادة تأكيد نسبة القيام الى زيد والاخبار عنه مرتين بالعموم  
 والخصوص وهذا المعنى لا ياتي في العطف بلا \* وكافي بك تترض علي  
 في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغايرة \* فاعلم ان الاصل في المغايرة  
 انها حاصلة بين الجزئي والكلّي وبين العام والخاص وبين المتبائنين واهل  
 الكلام فسر والغيرين بالذين يمكن انفكك احدهما عن الآخر ونسبوا هذا  
 التفسير الى اللغة وبنوا عليه ان صفات الله ليست غيره لانها لا يمكن  
 انفككها ولا غرض لها في تجويز ذلك هنا وانما الغرض ان العطف يستدعي مقابلة  
 تحصل بها فائدة وعطف الخاص على العام وان اريد عموم الاول اذا حصلت  
 به فائدة وهو تقرير حكم الخاص وتصديره كالاعبار به مرتين من اعظم  
 الفوائد فيجوز فكذلك سلكته هنا وفيما تقدم لم تحصل فائدة فمنعته وقد



استعملت في كلامي هذا او كافي بك لانت الناس يستعملونه ولا ادرى هل  
 جاء في كلام العرب ام لا الا ان في الحديث كافي به فان صح فهو دليل  
 الجواز وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه وقال في قولهم كانك بالدينا  
 لم تكن ان الكاف للخطاب والباء زائدة والمعنى كان الدينالم تكن وقد لك  
 منعه في كافي بكذا لم يكن هكذا على خاطري من كتاب القصر يات من ابي  
 على الفارسي وهو كان صاحبنا احمد بن الطار اتي رحمه الله شابا نشأ وبرع  
 في النحو ضرب برمات في حديثه اوقفني في مجاميع له على كلام جمعه في كانك  
 بالدينا لم تكن وبالاخرة لم تنزل لا يحضر في الان وفيه طول وهو اما استدلال  
 الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيح في عطف الخاص على العام  
 ان كان العطف على ملائكة لانه من جملة الملائكة وكذا ان عطف على  
 الرسل ولم يقصد بهم البشر وحدهم وهو اما منازعة الولد له اذا حمل الرسل  
 على البشر او عطف على الجلالة الكريمة فالتمسك بحمل الرسل على البشر  
 ان صح لك وجب العطف على الملائكة وهو منهم قطعا فحصل عطف  
 الخاص على العام والعطف على الجلالة مع كونه عطف على الاول دون ما بعده  
 وهو غير منقول في كلام النحاة ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة  
 الذين هو منهم قطعا وبعد الرسل الذين هو منهم ظاهرا وذلك يوجب صحة  
 عطف الخاص على العام وان قدرت العطف على الجلالة لانا لانعني بعطف  
 الخاص على العام الا انه مذكور بعده والمظهر في كونه يقتضي تخصيصه او لا  
 • واما قولك ولاي شئ يمتنع العطف بلا في نحو ما نام لازيد لا عمرو وهو عطف  
 على موجب فلما تقدم ان لا عطف بها ما يقتضي مفهوم الخطاب فيه ليدل عليه

صريحاً وتأكيده المفهوم والمنطوق في الاول الثبوت والمستثنى عكس ذلك لان  
الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على المنفى لما قيل انه يلزم نفيه  
مرتين \* وقولك ان النفي الاول عام والثاني خاص صحيح لكنه ليس في مثل  
جاء زيد لا عمرو لما ذكرنا ان النفي في غير زيد مفهوم وفي عمرو منطوق  
وفي الناس المستثنى منه منطوق يخالف ذلك الباب \* وقولك فاسوء درجاته  
ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد ممنوع وليس مثله لان العطف في ولا زيد  
ليس بلابل بالواو وللعطف بلا حكم يخصه ليس للواو وليس في قولنا ما قام  
الناس ولا زيد اكثر من خاص بعد عام هذا ما قدره الله لي من كتابتي جواباً  
للولد قال ولد بارك الله فيه ينظر فيه فان رضى به والا فيتخف بجوابه  
والله اعلم تمت بعون الله \*

\* الحلم والاناة في اعراب غير ناظرين اناه تاليف قاضي القضاة نور الدين  
ابي الحسن السبكي الشافعي رحمه الله \*

وفيه يقول الصلاح الصفدي ما د حاله

يا طالب النحوي زمان \* اطول ظلاً من القناسة

وما تحلى منه بعقد \* عليك بالحلم والاناة

بسم الله الرحمن الرحيم \* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم \* قال شيخ الاسلام والمسلمين تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى

قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين

اياه \* الذي نختار في اعرابها ان قوله ان يؤذن لكم الى طعام حال ويكون

معناه مصحوبين والباء مقدرة مع ان تقديره بان اي مصاحباً

\* الحلم والاناة في اعراب غير ناظرين اناه



وقوله غير ناظرين اياه حال بعد حال والعامل فيها الفعل المفرغ  
 في لانه. مثلاً، يجوز تعدد الحال \* وجوز الشيخ ابو حيان ان تكون الباء  
 للسببية ولم يقدر الزمخشري حرفاً أصلاً بل قال ان يؤذن في معنى الظرف  
 ان وقت ان يؤذن \* واورد عليه ابو حيان بان ان المصدرية لا تكون  
 في معنى الظرف وانما ذلك في المصدر الصريح نحو اجيئك صباح الديك  
 اي وقت صباح الديك ولا تقول ان يصبح فصل خلاف في ان ان يؤذن ظرف  
 او حال فان جعلناها ظرفاً كما قال الزمخشري فقد قال ان غير ناظرين حال  
 من لا تدخلوا وهو صحيح لانه استثناء مفرغ من الاحوال كانه قال لا تدخلوا  
 في حال من الاحوال المصحوبين غير ناظرين على قولنا وقت ان يؤذن  
 لكم غير ناظرين على قول الزمخشري وانما لم يجعل غير ناظرين حالاً من  
 يؤذن وان كان جائزاً من جهة الصناعة لانه يصير حالاً مقدرة ولا نهم  
 لا يعبرون منهيين عن الانتظار بل يكون ذلك قيداً في الاذن وليس المعنى على  
 ذلك بل على انه ينهاه ان يدخلوا الا باذن ونهوا اذا دخلوا ان يكونوا ناظرين اياه  
 لذلك امتنع من جهة الامر ان يكون العامل فيه يؤذن وان يكون حالاً من  
 مقوله ثلوسكت الزمخشري. لي هذا لم يرد عليه شيء لكنه زاد وقال  
 وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً كانه قيل لا تدخلوا بيوت النبي الا وقت  
 الاذن ولا تدخلوها الا غير ناظرين فورد عليه ان يكون الاستثناء شيئين  
 وهما الظرف والحال باداة واحدة وقد منعه النجاة او جمهورهم والظاهر ان  
 الزمخشري ما قال ذلك الا لتفسيره معنى وقد قدرا داتين وهو من جهة بيان  
 المعنى وقوله (١) من جهة الصناعة

لان الاستثناء المفرغ يعمل ما قبله نيبا بعده والمستثنى في الحقيقة هو المصدر  
 المتعلق بالظرف. او الحال فكانه قال لا تدخلوا الادخولا موصونا بكذا ولست  
 اقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما فان العمل للفعل المفرغ وانما ردت  
 شرح المعنى ومثل هذا الاعراب هو الذي نختاره في مثل قوله وما اختلف  
 الذين اتوا الكتاب الا من بعده ما جاءهم العلم بغير بينهم اي الاختلاف  
 من بعده ما جاءهم العلم بغير بينهم فالجار والمجرور ليسا بمستثنين بل  
 يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف كما تقول ماقت الا يوم الجمعة  
 ضاحكا امام الامير في داره فكما يعمل فيها الفعل المفرغ من جهة الصناعة  
 وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد لانها مجعوم مما مضى من المصدر الذي تضمنته  
 الفعل المنفي وهذا احسن من ان يقدر اختلافوا بغير بينهم لانه حينئذ لا يفيد  
 الحصر وعلى ما قلناه يفيد الحصر فيه كما افاده في قوله من بعده ما جاءهم العلم  
 فهو حصر في شئين ولكن بالطريق الذي قلناه لانه استثناء تبيين  
 بل شئ واحد صادق على شئين ويمكن حمل كلام الزمخشري على ذلك  
 فقوله وقع الاستثناء على الوقت والحال معا صحيح وان كان المستثنى اعم  
 لان الاعم يقع على الاخص والواقع على الواقع واقع فيخلص مما ورد عليه  
 من قول النحاة لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان \* وقد اورد  
 عليه ابو حيان في قوله انها حال في لا تدخلوا ان هذا لا يجوز على مذهب الجمهور  
 اذ لا يقع عندهم بعد الا في الاستثناء الا المستثنى او صفة المستثنى \* واجاز  
 الاخفش والكسائي في ذلك في الحال وعلى هذا يجبي ما قاله الزمخشري  
 وهذا الاراد عجيب لانه ليس مراد الزمخشري لا تدخلوا غير ناظرين حتى



يكون الحال قد تأخر بعد اداة الاستثناء على مذهب الاختش والكسائي  
وانما مراد مائه حال من لا تدخلوا لانه مفرغ فيعمل فيما بعد الاستثناء كما في  
قولك ما دخلت الا غيرنا ظر فلا يرد على الزمخشري الا استثناء شيئين  
وجوابه ما قلناه وحاصله تقييد اطلاقهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف  
شيئين اذ كان الشيطان لا يعمل الفعل فيها الا بعطف اما اذا كان ما ملا فيها بغير  
عطف فيتوجه (٢) كالفعل ولان الفعل عامل فيها قبل الاستثناء فكذا  
بعد ما واختر ابو حيان في اعراب الآية ان يكون التقدير فادخلوا غيرنا ظرين  
كما في قوله بالبينات والزبرم اي ارسلناهم والتقدير في تلك الآية قوي لاجل البعد  
والفصل واما هنا فيجمل هو وما قلناه فان قلت \* قوله لا يستثنى باداة واحدة  
دون عطف شيئين هل هو متفق عليه او مختلف فيه وما المختار فيه \* قلت \*  
قال ابن مالك رحمه الله في التسهيل لا يستثنى باداة واحدة دون عطف  
شيئين ويروى لك بدل فعل مضمرا لا بد لان خلافا لقوم \* قال ابو حيان  
رحمه الله تعالى ان من النحويين \* اجاز ذلك ذهبوا الى اجازة ما اخذ  
احدا لا يزيد درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا قال ومنع الاختش  
\* انما سمي رائعا في اصلاحها وتصحيحها عند الاختش بان يقدم على  
الا المروغ الذي بعدها متقربا ما اخذ احد زيد درهما وما ضرب القوم  
بعضهم الا بعضا نال وهذا موافق لما ذهب اليه ابن السراج وابن مالك من ان  
حرف الاستثناء انما يستثنى به واحد وتصحيحها عند الفارسي بان يزيد فيها  
منصوبا قبل الافتقار ما اخذ احد شيئا لا يزيد درهما وما ضرب القوم احدا  
الا بعضهم \* فثبت قال ابو حيان ولم ندر تخريجه لهذا التركيب هل هو على ان يكون

ذلك على البدل فيها كما ذهب إليه ابن السراج في ما ادلت احداهما  
 الا عمر اذا نقلا بدل المرفوع من المرفوع والمضروب من المصوب او هو على  
 ان يجعل احدهما بدلا والا الثاني مع اول عامل من رفيكون الا ان يبدل من احد  
 والا لبعضهم بدلا من القوم ودرهما منصوب بضرب مضمرة كما اخذاه ابن  
 مالك والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خلافا لقوم انه يعود لقول لا بد لان  
 فيكون ذلك خلافا في التخرج لا خلافا في صحة هذا التركيب والخلاف كما ذكرته  
 موجود في صحة التركيب فمنهم من قال هذا التركيب صحيح لا يحتاج الى تصحيح  
 الاخفش ولا لتصحيح الفارسي هذا كلام ابي حيان (١) وحاصله  
 ان في صحة هذا التركيب خلافا فالاخفش والفارسي يمنعانه وغيرهما يجوز  
 والمجوزون له ابن السراج يقول هما بدلا من ابن مالك يقول هما بدل والآخر  
 معمول عامل مضمر وليس في هؤلاء من يقول انهما مستثنيان باداة واحدة  
 ولا نقل ذلك ابرحيان عن احد وقوله في صدر كلامه ان من النحويين من اجازه  
 معمول على التركيب لاعلى معنى الاستثناء فليس في كلام ابي حيان ما يقتضي  
 الخلاف في المعنى بالسبب الى جواز استثناء شيئين باداة واحدة من غير عطف  
 \* واحتج ابن مالك بانه كما لا يقدر بعد حرف العطف معطوفان كذلك لا يقع بعد  
 حرف الاستثناء مستثنيان \* وتعجب الشيخ ابو حيان منه وذلك لجواز قولنا  
 ضرب زيد عمرا وبشر خالدا وضرب زيد عمرا بسوط وبشر عمر بريدة  
 وقال ان المجوزين لذلك قالوا الجواز يشبه الا بحرف العطف وادلت  
 جعل ذلك علة للمنع وفي هذا التعجب نظر لان ابن مالك قد استثنى  
 مطلقة في هذا المثال وفي غيره وتال لا يستثنى باداة واحدة دون غيره



شيان ولا شك ان ذلك صحيح في قولنا قام القوم الازيدا وما قام القوم  
 الازيدا وما شبه ذلك مما يكون العامل فيه واحدا والعمل واحدا ففي مثل هذا  
 يمنع التعدد ولا يكون مسعتيان باداة واحدة ولا معطوفان بحرف واحد  
 \* وللشيخ في (شرح التسهيل) مثل قول المصنف بحرف عطف قام القوم الازيدا  
 وعمر او هو صحيح ومثله دون عطف باعطيت الناس الا عمرا الدناير وكانه  
 اراد التمثيل بما هو محل نظروا الا فالمثال الذي قد مناه هو من جهة الا مثله  
 ولا رية في امتناع قولك قام القوم الازيدا عمرا \* ثم قال الشيخ قال ابن  
 السراج هذا لا يجوز بل تقول اعطيت الناس الدناير الا عمر \* اقال فان قلت  
 ما اعطيت احدا رها الا عمر اذ انقار دت الاستثناء لم يجوز ان اردت  
 البديل جاز فابدلت عمر من احد ودانقار درهم كانك قلت ما اعطيت  
 الا عمر اذ انقا \* قلت \* وقد رأيت كلام ابن السراج في الاصول كذلك  
 \* قال الشيخ ابو حيان رحمه الله وهذا التقرير الذي قرره في البديل وهو  
 ما اعطيت الا عمر اذ انقار يؤدى الى ان حرف الاستثناء يستثنى به واحد  
 بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس يبديل انما نصبها على انها مفعول لا اعطيت  
 المقدرة ولا يتوقف على وساطة الا لانه استثناء مفرغ فلو اسقطت الا فقلت  
 ما اعطيت عمر اذ رها جاز عملها في الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى  
 الواقع، انهم يترقبون على واصلتها \* قلت \* الحالة التقديرية انما ذكرها  
 ابن السراج لما عرّبها بدلين فاسقط البدلين وصار كان التقدير ما ذكره وابن  
 السراج قائل بان حرف الاستثناء لا يستثنى به الا واحد حتى انه قال قبل  
 ذلك في مقام احد الازيد الا عمر انه لا يجوز رفعها لانه لا يجوز ان يكون

لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف فلا بد ان يتناسب  
احدهما والظاهر ان الشيخ اراد ان يشرح كلام ابن السراج لانه يرد عليه \* ثم  
قال الشيخ ذهب الزجاج الى ان البدل ضعيف لانه لا يجوز بدل اسمين من  
اسمين لو قلت ضرب زيد المرأة اخوك هندا لم يجوز قال والسماع على خلاف  
مذهب الزجاج وهو ان يجوز بدل اسمين من اسمين \* قال الشاعر \*

فما قرعنا النبع بالنبع بعضه \* ببعض ابتعيد انه ان تكسرا

\* ورد ابن مالك على ابن السراج بان البدل في الاستثناء لا بد من اقترانه  
بالا يعني وهو قد رما اخذ احد زيد بد لا \* وقد يجاب عن ابن السراج  
بان الذي لا بد من اقترانه بالا هو البدل الذي يرد به الاستثناء اما هذا  
فلم يرد به معنى الاستثناء بل هو بدل منفي قدمت الاعليه لفظا وهي في الحكم  
متأخرة \* وحاصله انه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل بالا ويلزمه الفصل  
بين الا وما دخلت عليه بالبدل مما قبلها \* والشيخ تعقب ابن مالك بكلام  
طويل لم يردده ولم يتخصص لنا من كلام احد من النحاة ما يقتضي حصرين  
وقد قال ابن الحاجب في شرح المنظومة في المواضع التي يجب فيها تقديم  
الفاعل في قوله اذا ثبت المفعول بعد نفي فلازم تقديمه نوعي قال كقولك  
ما ضرب زيد الا عمرا فهذا مما يجب فيه تقديم الفاعل لان الغرض حصر  
مضروبيه زيد في عمر وخاصة اي لا مضروب لزيد سوى عمر وفلو كان  
له مضروب آخر لم يستقم بخلاف العكس فلو قدم المفعول على الفاعل  
انعكس المعنى \* قال فان قيل \* ما المانع ان يقال فيها ما ضرب الا عمرا  
زيد ويكون فيه حينئذ تقديم المفعول على الفاعل \* قلت \* لا يستقيم لانه



لوجوز تعدد المستثنى المفرغ بعد الافي (١) كقولك ماضرب الازيد  
 عمراى ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا كان الحصر فيها معا  
 والغرض الحصر في احدها فيرجع الكلام بذلك الى معنى آخر غير  
 مقصود وان لم يجوز كانت المسئلة الاولى ممتنعة لبقائها بلا فاعل  
 ولا ما يقوم مقام الفاعل لان التقدير حينئذ ضرب زيد فيبقى زيد  
 الاول بغير فاعل ويكون في الثانية عمر ومنصوبا بفعل مقدر غير ضرب  
 الاول فيصير جملتين فلا يكون فيهما تقدم فاعل على مفعول هذا كلام ابن  
 الحاجب و ليس فيه تصريح بنقل خلاف ورايت كلام شخص من العجم يقال له  
 الحديثى شرح كلامه ونقل كلامه هذا وقال لا يخفى عليك ان هذا الجواب  
 انما يتم ببيان ان زيد افي قولنا ماضرب الاعمر ازيد و عمر افي قولنا ماضرب  
 الازيد عمر ايتنع ان يكونا مفعولين لضرب المفعول ولم يتعرض المصنف في  
 هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام وقال المصنف في (امالى الكافية)  
 لا بد في المستثنى المفرغ من تقدير تمام فلو استعملوا بعد الاشئين يوجب ان  
 يكون قبلهما تمامان فاذا قلت ماضرب الازيد عمرا فاما ان تقول لاتمام لها  
 اولهما تمامان اول احدهما دون الآخر الاول \* بخالف الباب \* والثاني \* يؤدى  
 الى امر خارج عن القياس من غير سبب ولوجاز ذلك في اثنين جاز  
 فيما فوقهما وذلك ظاهر البطلان \* والثالث \* يؤدى الى اللبس فيما قصد فلذلك  
 حكموا بان الاستثناء المفرغ انما يكون لواحد ويؤول ما جاء على ما يوهم  
 غير ذلك بانه يتعلق بما دل عليه الاول فاذا قلت ماضرب الازيد  
 عمرا فنحن نجوز ذلك لافى انه لضرب الاول ولكن لفعل محذوف دل عليه

الاول كان سائلا سأل من ضرب فقال عمر اى ضرب <sup>سرا</sup> قال \*  
الحدثى ولقائل ان يختار التالت ويقول العام لا يـ ر الا الذى  
يلى الا منها فان العام انما يقدر للمستثنى المفرغ لا لغيره والمستثنى المفرغ  
هو الذى يلى الا فلا يحصل اللبس اصلا فثبت ان جواب شرح المنظومة  
لا يتم بما ذكره فى الامالى ايضا \* نعم يتم بما ذكره ابن مالك وهو ان الاستثناء  
فى حكم جملة مستأنفة لان معنى جاء القوم الا زيد ا ما منهم زيد وهذا يقتضى  
ان لا يعمل ما قبل الا فيما بعد هالملاح ان الابطالة ما والافى صورة مندوحة  
عنه وهى اعمال ما قبل الا فى المستثنى المنفى على اصله وفيما بعد الا المفرغة وهو  
المستثنى المفرغ تحقيقا وتقديرا نحو ما جاء فى احد الا زيد على البدل وفيما  
بعد المقدمة على المستثنى منه والمتوسطة بينه وبين صفته الاضمار ان قدر  
العامل بعد الا فى الصورة لكثرة وقوعها نحو ما قاموا الا زيد او ما قام الا زيد  
وما جاء الا زيد القوم وما مرت باحد الا زيد اخير من عمرو وان لا يجوز  
ما ضرب الا زيد عمرا ولا الاعمر ازيد لانه ان كانا شيئين فهو ممتنع وان كان  
المستثنى مما يلى الادون الاخير يكون ما قبله عاملا فيما بعده فى غير الصور  
الاربع وهو ممتنع وما ورد قدر عامل الثانى فتقدير ما ضرب الاعمر ازيد  
ضرب زيد \* وذهب صاحب المفتاح الى جواز التقديم حيث قال فى فصل  
القصر ولك ان تقول فى الاول ما ضرب الاعمر ازيد وفى الثانى ما ضرب  
الا زيد عمر افتقدت وناخر الا ان هذا التقديم والتاخير لما استلزم قصر الصفة  
قبل تمامها على الموصوف قل ودوده فى الاستعمال لان الصفة المقصورة على عمرو  
فى قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هى ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة



المقصورة على زيد في قولنا ما ضرب عمر الا زيد هي الضرب لعمر و \* وقال  
الحديثي على صاحب المفتاح ان حكمه يجوز التقديم ان اثبت بوروده  
في الاستعمال فهو غير مستقيم بان ما ورد في الاستعمال يحتمل ان يكون الثاني فيه  
معمولا لعامل مقدر كما ذكره ابن الحارث وابن مالك واصول الباب  
لاثبت بالاحتمالات وان اثبت بغيره ولا بد من بيانه لينظريه \* فان قال  
قائل \* فهل يجوز التقديم في انما قلت \* لا يجوز قطعا في انما جاز  
في ما والا لان ما والا اصل في القصر ولان التقديم في ما والا غير ملتبس  
كذا قاله صاحب المفتاح وقال الحديثي امتناع التقديم في انما يقتضي  
امتناعه في ما والا ليجري باب الحصر على سنن واحد قال مولانا العلامة قاضي  
القضاة شيخ الاسلام اوحد المجتهدين وقد تأملت ما وقع في كلام ابن  
الحارث من قوله ما ضرب احدا احدا الا زيد عمر او قوله ان الحصر  
فيهما ما والسابق الى الفهم منه انه لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمر و  
فلم اجده كذلك وانما معناه لا ضارب الا زيد لا احدا لا عمر افا انتفت  
ضاربة غير زيد لغير عمر و وانتفت مصروبية عمرو بن غير زيد وقد يكون  
زيد ضرب عمر وغيره وقد يكون عمرو ضرب زيد وغيره وانما يكون  
المعنى نفي الضاربة مطلقا عن غير زيد ونفي المضروبية مطلقا عن غير عمر واذا  
قلنا ما وقع ضرب الامن زيد على عمرو فمما ان حصر ان مطلقا بلا اشكال  
وسببه ان النفي ورد على المصدر واستثنى منه شيء خاص وهو ضرب زيد  
لعمر وبقى ما عداه على النفي كما ذكرناه في الآية الكريمة وفي الآية الاخرى الذي  
ينفي فيها الاختلاف الامن بعد ما جاءهم العلم بشيا بينهم \* والفرق بين نفي المصدر

ونفى الفعل ان الفعل مسند الى فاعل فلا (١) هو مطلق فينتفى مطلقا  
 الا (٢) \* وقد جاء في كتابك اكرمك الله تذكر فيه انك (٣)  
 قوله تعالى غير ناظرين اناه وان النعاة اختلفوا في امرين \* احدهما وقوع  
 الحال بعد المستثنى نحو قولك اكرم الناس الا زيدا قائمين وهذه هي التي  
 اعترض بها الشيخ ابو حيان على الزمخشري وهو اعترض لان الزمخشري جعل  
 الاستثناء واردا عليها وجعلها حالا مستثناة فهي في الحقيقة (٤) فلم تقع  
 بعد الاحينث الا المستثنى فانه مفرغ للحال والشيخ فهم ان الاستثناء غير منسحب  
 عليه فلذلك اورد عليه ان غير ناظرين اناه ليس مستثنى ولا صفة للمستثنى  
 به ولا يستثنى منه وقد اصاب فيها \* قلت \* لكن للشيخ بعض عذر على  
 ظاهر كلام الزمخشري لما قال انه حال من لا تدخلوا ارم يامل الشيخ بقية  
 كلامه فلو اقتصر على ذلك لا يمكن ان يقال ان مراده لا تدخلوا غير ناظرين  
 الا ان يؤذن لكم ويكون المعنى ان دخولهم غير ناظرين اناه مشروط بالاذن  
 واما ناظرين فمنوع مطلقا طريق الاولى ثم قدم المستثنى واخر الحال فلو اورد  
 هذا كان ايراد الشيخ متبها من جهة النحو \* ثم قلت \* اكرمك الله الثاني وكانك  
 اردت الثاني من الامرين اللذين اختلف النعاة فهم اوز كرت استثناء شيئين وقد  
 قدمت انني لم اظفر بصريح تعلق في المسئلة والذي يظهر انه لا يجوز بلا خلاف  
 كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ولا مفعولان لفعل واحد لا يتعدى الى اكثر  
 من واحد كذلك لا يكون مستثنيان (٥) ولا من مستثنى  
 منها باداة واحدة لانها كقولك استثنى المتعدى الى واحد فكما لا يجوز  
 في الفعل لا يجوز في الحرف بطريق الاولى ولذلك تفقروا على ذلك

(٣) اي

(٢) اي

(١) بياض في الاصول ١٢

و لم

(٥) اي

(٤) اي



ولم يتكلموا فيه في غير باب اعطى وشبهه وقولك انه لا يكاد يظهر لهما مانع صناعي  
وهي جديرة بالمنع ولا المانع من قول الشخص ما اعطيت احدا شيئا الا  
عمراد انقاوا انما ينبغي منع ذلك في مثل الاعمرار يدا اذا كان العامل يطلبها  
بعمل واحد اما اذا طلبها بجهتين فليس يمتنع ولم يذكر ابن مالك حجة الا  
الشبه بالعطف ونحن نقول في العطف بالجواز في مثل ما ضرب ريد عمر  
وبكر خالد اقطعا فنظيره ما اعطيت احدا شيئا الا يدا انقاوا صرح ابن  
مالك بمنعه وقد فهمت ما قلناه \* وقد تقدم الكلام بما فيه كفاية وجواب  
ان شاء الله وقولك ان الآية نظيره ممنوع بل هي جائزة وهو ممنوع والله  
سبحانه تعالى اعلم \* تمت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه \*

بسم الله الرحمن الرحيم \* رضى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم \*  
رأيت في بعض المجاميع من كلام ابي محمد عبد الله بن بزي على قول  
الشاعر في وصف دينار

واصف من ضرب دار الملوك \* تلوح على وجهه جعفر  
ملخصه في يلوح رواين احداها رواية الفراء وهي الرواية الصحيحة  
انها بالتاء ولا اشكال على نصب جعفر على هذه لانه مفعول بتلوح وتلوح بمعنى  
تري وتبصر تقول لحت الشيء اذا ابصرته وهذا بين لا اشكال فيه ولا نصف  
في اعرايه واما الرواية الاخرى المشهورة يدح بالياء وفيها اشكال فمن  
التمحاة من قال انه منصوب باضمار فعل تقديره اقصد واجعفر او منهم من  
جمعه من باب المفعول المفعول على المعنى من جهة ان جعفر اداخل في  
الرواية من جهة المعنى لان الشيء اذا لاح لك فقد رأيته \*

اعراب شعر واصفر من ضرب دينار



﴿ وفي هذا المجموع ايضاً ﴾

سأل الامام ابو محمد ابن بزي الامام تاج الدين محمد بن هبة الله بن مكي  
الحموي عن قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة \* كيف يكون نحلة والنحلة  
في اللغة الهبة بلا عوض والصداق نستحقه المرأة اتفاقا لا على وجه التبرع  
\* فاجابه بانه لما كانت المرأة يحصل لها في النكاح ما يحصل للزوح من اللذة  
وتزيد عليه بوجوب النفقة والكسوة والمسكن كان لها المهر مجانا فسمى نحلة  
كذا ذكره ائمتنا \* وقال بعضهم لما كان الصداق في شرع من قبل الاولياء  
المسكوحات بدليل قوله تعالى والاني اريد ان النكاح احدى ابنتي  
ها تين على ان تا جرنى فما في جميع \* ثم نسخها شرعا صار ذلك عطية  
اقتطعت لمن فسمى نحلة والله اعلم \*

❦ مسئلة فی جمع حاجة من كلام ابن بری ❦

قال سألت وفقك الله تعالى لما يرضيه \* وجعلك ممن يتبع الحق ويأنيه \* عن  
قول الشيخ الرئيس أبي محمد القاسم بن علي الخويزي في كتابه (درة القواص) \*  
ان لفظة حوائج مما توفهم في استمهانه الخواص \* وسألت ان اميز لك الصحيح  
والعليل \* من غير اسهاب ولا تطويل \* وانا اجيبك عن ذلك بما فيه كفايه \*  
مع سلامك لطريق الحق والهداية \* ومن العجب ما ينحكي وبذكرك \* واغرب  
ما يكتب ويسطره ابد كرائه لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظة شاعرا ولا لبشر  
يعلم ان الله لا يبدل ما اراد به ان يثبت الى الغلط فيه \* والعجز عن

بيان قوله تعالى واتوا النساء صدقاتهن نخلة


 卷之四  


فسيان يث الماكوت و رسي \* ريم ادا لم يقض فيه الحوائج



حتى كأنه لم يسمع الخبر المنقول \* عن سيد البشر أبي البتول \* حين قال بلسان  
الاعلان \* استعينوا على انجاح الحوائج بالكتمان \* وهذا الخبر ذكره القاضي  
في شهابه \* في الباب الرابع من ابوابه \* وذكر ايضا قوله ان الله عباد اخلقهم  
لحوائج الناس \* وذكر الهروي في كتابه الغريبين قوله عليه السلام اطلبوا  
الحوائج الى حسان الوجوه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اياكم والاقواد  
قالوا يا رسول الله وما الاقواد فقال هو الرجل يكون منكم اميرا فيأتيه المسكين  
والارملة فيقول لهم مكانكم حتى انظر في حوائجكم ويأتيه الغني فيقول  
عجلوا في قضاء حاجته \* وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن دريد  
عند ذكر فضل الخيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال التمسوا  
الحوائج على الفرس الكعبت الارثم المحجل الثلاث المطلق اليد اليمنى \* فهذا  
ما جاء من الشواهد النبوية \* وروته التفات من الرواة المرضية \* على صحة هذه  
اللفظة \* واما ما جاء من ذلك في اشعار العرب فكثير \* من ذلك ما نشده  
ابوزيد وهو قول ابي سلمة المحازمي

تمت حوائجي وودأت بشرا \* فبين ممرس الركب السقاب

\* وانشدا ايضا للراجز \*

ما رب دب القاص النواجج \* مستجلات بذى الحوائج

\* وقال الشماخ \*

تقطع بيننا الحاجات الا \* حوائج يعترسفن مع الجري

\* وقال الاعشى \*

الناس حول قبابه \* اهل الحوائج والمسائل

\* وقال الفرزدق \*

ولي بيلاد السند عند اميرها \* حوائج جمات وعندى ثوابها

\* وانشد ابو عمرو ابن العلاء \*

صريعى مدام ما يفرق يتنا \* حوائج من القاح مال ولا نخل

\* وانشد ابن الاعرابي \*

من عفف خفف على الوجوه لقاءه \* واخو الحوائج وجهه مبذول

\* وانشد ايضا \*

فان اصبح تحاسبنى هموم \* ونفس فى حوائجها انتشار

\* وانشد القراء \*

نهار المرء مثل حين يقضى \* حوائج من الليل الطويل

\* وانشد ابن خالويه \*

خيل لي ان قام الهوا فاعدا به \* لعنا نقضى من حوائجهم رما

\* وقال هيمان بن قحافة \*

حتى اذا ما قضيت الحوائجا \* وملأت حلاها الخلانجا

\* وقال آخر \*

يدان بنا لاراميات لحاجة \* ولا يائسات من قضاء الحوائج

\* وقال ابن هريرة \*

اني رأيت ذوي الحوائج اذ عروا \* فاتوك فصرا اتوك طروقا

فقد وجب لبعض هذا سقوط قول المنا لف حين وجبت الحاجة عليه

ولم يبق له دليل يستند اليه وانا اتبع ذلك باقوال العلماء ليزداد القول



في ذلك ايضا حاوتيينا\* قال الخليل في (كتاب العين) في فصل راح يقال  
يوم راح وكش صاف على التخفيف من رائج وصائف بطرح الهمزة كما  
قال الهذلي\* وهي ادما سارها اي سائرها وكما خففوا الحاجة من الحائجة  
الاتراحم جمعوها على حوائج انقضى كلام الخليل وقد اثبت صحة الحوائج  
وانها من كلام العرب وانها حاجة مجذوذ من حائجة وكذلك حكى عن  
ابي عمرو بن العلاء انه يقال في نفسي حاجة وحائجة وان كان لم ينطق بها  
عنده وكذلك ذكرها عثمان بن جني في كتابه (اللمع)\* وحكى المهلب  
عن ابن دريد انه قال حاجة وحائجة وحوجاء والجمع حاجات  
وحوائج وحاج وحوج وانشد البيت المتقدم صريعي مدام البيت\* وذكر  
ابن السكيت في كتابه المعروف (بالاقتاط) قريبا من آخره باب  
الحوائج يقال في جمع حاجة حاجات وحاج وحوج وحوائج\* وقال  
سيبويه فيما جاء فيه تفعل واستفعل بمعنى يقال تبحر فلان حوائجه واستبحر  
حوائجه\* وذهب قوم من اهل اللغة الى ان حوائج يجوز ان يكون جمع  
حوجاء وقياسها حواج من محارثم قدمت الباء على الجيم فصارت حوائج  
والمقلوب من كلام العرب كثير وشاهد حوجاء قول ابي قيس ابن رفاعه\*  
من كان في نفسه حوجاء يطلبها\* عندي فاني له رهن باصهار  
والعرب تقول بدأت حوائجك في كثير من كلامهم وكثيرا ما تقول لان  
السيب انهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين والبراحات وانما  
غلط الاصمعي في هذه اللفظة حتى جعلها مولدة كانها خارجة عن  
القياس لان ما كان على مثال الحاجة غارة وحارة لا يجمع على غوائر

وحواثر فقطع ذلك على انها مولدة غير فصيحة على انه حكى الرقاشي  
والسختياني عن عبد الرحمن عن الاصمعي انه رجع عن هذا القول  
وانما هو شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظر وهذا هو الاشبه به لان مثله  
لا يجمل ذلك انه كان موجودا في كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكلا  
غيره من العرب الفصحاء وذكر سيويه في كتابه انه يقال تنجز حوائجه  
واستنجزها وكان القاسم بن علي الحريري لم ير به الا القول الاول المحكى عن  
الاصمعي دون القول الثاني ولو انه ساك مسلك النظر والنسب بد واضرب  
عن مذهب التسليم والتقليد لكن الحق اقرب اليه من جبل الوريد  
آخر المسئلة والحمد لله على كل حال وصلى الله على سيدنا محمد والصحب والآل  
وسلم الى يوم المآل

وفي فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى  
مسئلة سئلت عن الفرق بين قولنا والله لا كلمت زيد اولا وعمر اولا بكرا  
بتكرار لا وبدون تكرارها حتى قيل ان الكلام مع التكرار ايمان في كل منها  
كفارة وانه بدون التكرار يمين في مجموعها كفارة والجواب ان بينهما فرقا  
يبنى على قاعدة وهي ان الاسمين المنفي الاعراب المتوسط بينهما او العطف  
تارة ينعين كونها منعطفين وتارة يمتنع ذلك ويجب تقدير مع النافي ويكون  
العطف من باب عطف الجمل وتارة يجوز الامران فالاول نحو اختصم  
زيد وعمر واصطاح زيد وعمر ووجست بين زيد وعمر وهذا ان  
زيد وعمر و ذلك لان الاختصاص والاصطلاح والبيينة والمبتدأ الدال  
على متعدد لا يكتفى بالاسم المفرد والثاني نحو قامت هند وزيد

الفرق بين والله لا كلمت زيد اولا وعمر ابتكر بولا وبدون تكرارها



وقوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم \* وقوله تعالى اذهب انت وربك \*  
اذ هبانت واثوب اسكن انت وزوجك \* لا تخلفه نحر ولا انت \* فهذه  
ونحوها يتعين فيها اضمار العا مل اي ولا تأخذة نوم وليذهب ربك  
وليذهب اخراك واسكن زوجات وكذا التقدير ولا تخلفه ثم حذف  
الفعل وحده فمرز النحر اسميل لولادك ان اعمال فعل الامر  
والفعل المضارع في الاسم ظاهر او الضمير المصطلح واسناد  
الفعل المؤنث الى الاسم المذكور وكذلك قوله تعالى والذين تبوءوا الدار  
والايمان \* وقول الشاعر \* وزججن الحواجب والعيوننا \* وقول الآخر  
\* علفتها تبنو ماء بارد \* وقوله \* متقلد اسيفا ورمحاهي والفوا الايمان  
او احملوا الايمان وكلم العدون وسقيتهم ماء وحامل رحما ومن ذلك قولهم  
ما جاءني زيد وعمر اي وبلا جاءني عمرو لان حرف النفي لا يدخل  
على المفردات لان الذي يفى انما هو النسبة وكذلك القول في حرف الاستفهام  
اذا قيل اجاء لك زيد او عمرو وتحريك الواو تقديره او جاء لك عمرو فان قلت \*  
ما ذكرته في النا في مستقضى بقولهم جئت بلا زاد وما ذكرته في الاستفهام  
مستقضى بقوله تعالى اثالمبعوثون \* قاله الراسسي \* قلت \* اما هذا الاعراب  
فردود الاسر ب ر ا امره مبهمة وجبره مذوف مدلول عليه بقوله  
تعالى لمبعوثون كما هي قرأه من سكتة الي كراك، واما المثال المذكور  
فاصله ما جئت لزوم وبكمه من سكتة الي كراك احتماله خلاف المراد وهو  
نفي المجيء البتة فان من لم يجيء يصدق عليه انه لم يجيء نزاد فلذلك  
دخله الاعلى مصب النفي ومن ثم سماها النحويون مقحمة اي داخلية في موضع ليس

لها بالاصالة \* فان قلت \* فلم يقولون ما جاء في زيدو لا عمرو حتى احتجج  
الى اضرار العامل \* قلت \* انما يقولونه اذا ارادوا الدلالة على نفى الفعل عن  
كل منها بصفتي الاجتماع والا فترلق اذ لو لم يكرروا الثاني احتمل  
ارادة نفى اجتماعهما ونفى كل منهما \* فان قلت \* فهلا  
اجازوا في الاستفهام هل جاء لك زيد وهل عمرو اذا ارادوا التصيص على  
الاستفهام عن محي كل منهما ورفع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما  
في المحي في وقت \* ثات \* لثلاثه اداة الصدر حشوا \* فان قلت \*  
قدر العامل وقد صار ذو الصدر حشوا \* قلت \* نعم لكن تبقى صورة  
اللفظ حينئذ قبيحة اذ الاداة داختلة في اللفظ في حشو لكلام وهم معتنون  
باصلاح الالفاظ كما يعتنون باصلاح المعاني \* واثالث \* نحو قام زيد وعمرو  
\* فان قلت \* فهل نص احد على جواز الوجهين في ذلك على وجوب تقدير  
العامل مع تكرار الثاني \* قلت \* اما مسألة تكرار الثاني فقد اوضحت بالدليل  
السابق وجوب تقدير العامل فيها \* واما ما اجزت فيه الوجهين فلا  
سبيل الى دفع الامكان فيه على اني قد وقفت في كلام جماعة على ذلك  
\* قال \* بعض المحققين اعلم ان الواو ضربان جامعة للاسمين في عامل  
واحد ونائية مناب التثنية حتى يكون قولك قام زيد وعمرو بمنزلة  
قام هذان ومضمرباها العامل وينبى على ذلك مسائل \* احداها قام  
زيد وهند بترك تانيث الفعل فهذا جائز على الوجه الاول لانا نقول  
على الاول غلبنا الذكر ولا يقال ذلك على الثاني لان الاسمين لم يجتمعا  
\* الثانية \* اشتراك زيد وعمرو \* الثالثة \* زيد قام عمرو وابوه وهاتان



جائزتان على التقدير الاول دون الثاني \* والرابعة \* النبي فتقول على  
الاول ماقام زيد وعمر وفلا يفيد النبي كما تقول ماقام هذان و تقول على  
الثاني ماقام زيد ولا عمر وفبيده كما تقول ماقام زيد ولا قام عمرو انتهى  
وهو كلام حسن بديع وقد اوردده ابو حيان في (الارتشاف) وهو كالمنكر  
له للطفه وغرابته \* وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى وما كان لمومن  
ولا مومنة ان اقضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم  
\* فان قلت \* كان من حق الضمير ان يوحد كما تقول ما جاءني من رجل  
ولا امرأة الا كان من شانه كذا وكذا \* قلت \* نعم لكنها وقع تحت النبي  
فما كل مؤمن ومومنة فرجع الفاء برعلى المعنى لاعلى اللفظ انتهى \* وقد  
اشكل هذا الكلام على بعضهم فما ترجمته وذلك لان التحويين نصوا على  
ان الضمير لكونها موضوعة للجمع تكون على حسب المتماطين تقول زيد  
وعمر واكرمتها ويمتنع اكرمتها \* واجابوا عن قوله تعالى والله ورسوله احق  
ان يرضوه \* ان الضمير بعد او لكونها موضوعة لاحد الشئين او الاشياء  
يكون على حسب احد المتماطين تقول زيد او عمر اكرمه ولا تقول اكرمتها  
\* واجابوا عن قوله تعالى ان يكن غنيا وفقيرا قاله اولي بهما \* فلما رأى  
هذا المعارض هذه القاعدة اشكل عليه قول الزمخشري كان من حق الضمير  
ان يوحد لان المطف فيهما بالواو وسوال الزمخشري على ما قدمت تقريره  
ان الكلام مع النافي جملتان لاجلة والواو انما تكون للجمع اذا عطفت  
مفردا على مفرد لا اذا عطفت جملة على جملة ومن ثم منعو ان يقال هذان  
يقوم ويقعد واجازوا هذا ان قائم وقاعد لان الواو جمعت بينهما وصيرتهما

العرب للاسم بعد معاملته ما بعد الا المسبوقه بالنفي وقولهم معامله ما والا  
تمثيل لان ذلك خاص بما و ذلك في قوله \* وانما يدافع عن احسابهم  
انا ومثلي \* فهذا كقوله

قد علمت على وجاريتها \* ما نظر الفارس الا انا

فاما قول بعض المتأخرين في انما امرت ان اعبد \* وانما اشكو \* ونحو ذلك من  
الآيات ان الصريح محذور ولم يفصل فلا يتشاعل به ولو صح خرج نحو وانما  
يدافع عن احسابهم اذ ان الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفته الاستعمال  
\* الا يدل الثالث \* ان ان للاثبات وما للنفي والنفي والاثبات ضدان  
ولا يمتنعان على محل واحد فوجب ان يصرف احدهما للمذكور والاخر  
الى غيره ليصح اجتماعها لاجاز ان يكون المنفي هو المذكور والمثبت هو  
ما عداه لا لتناق على ان قولك انما زيد قائم يفيد اثبات القيام لزيد فاذا  
بطل ذلك تدين العكس وهو نفي القيام عن غير زيد واثباته لزيد ولا معنى  
للعصر الا هذا \* هذا حاصل كلام الامام فخر الدين ومن تبعه وهو فاسد المقدمتين  
لان ان لنا كيدا للاثبات بدليل انك تقول ان زيدا قائم وان زيد ليس  
بقائم فتجد ما انما دخلت لتأكيد الكلام نفيًا كان او اثباتا وما زيد مثلهما في قولك  
ليتماز يد قائم لا نافية الدليل الرابع \* ان ان للتأكيد وما حرف زائد للتأكيد فلما  
اخذوا الحكم من بين مؤكدين \* ناسب ان يكون مختصا بالمسند اليه قال  
السكاكي وليس بشئ لانه لازم له في قولك ان زيد القائم لان واللام  
مع التأكيد ثم انك تقول احلف بالله ان زيدا قائم فيجتمع بين ثلاث مؤكدات  
القسم وان واللام ولا نفيد هذا الحصر بتناق واستدل من قال



انها ليست للحصر بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم  
 \* فلو كان معناه ما المؤمنون الا الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم  
 لزم سلب الايمان عن من لا يجلب قلبه عند ذكر الله تعالى والاجماع منعقد  
 على خلافه والجواب ان المراد بالمؤمنين الكاملون الايمان ولا شك ان من لا يجلب  
 قلبه عند ذكر الله فليس بكامل الايمان ورد بان هذا مجاز واجيب بانه يجب  
 المصير اليه جمع بين الادلة فانه قد قام الدليل الذي قد مناه على افادتها الحصر  
 وهو معاملة الضمير بعد ما معاملة المسبوقة بالنفي ولهذا اقال المحققون  
 والاكثر انها للحصر حتى لقد نقل النووي اجماع النحويين على افادتها الحصر  
 ذكره في شرح مسلم وهو غريب فهذا اما يتعلق باثبات الامر الثاني المعنوي  
 \* واما ما يتعلق بالاول فنقول ان اصل انما ان وما وان ان انما هي التي  
 كانت الواقعة الناصبة قبل جود ما وانما هي الحرف التالي لنحو ليت في قولهم ليتما  
 اخوك منطلق فهذه ثلاثة امور يدل عليها عندي امران \* احدهما انهم  
 لم يختلفوا في لبتا وعلما وكتما وكتما في ذلك يعني \* اركيها وان ما غير نافية  
 فلتكن انما كذلك \* فان قيل هذه غير تدل على انما فليقل عليها ما الكافة وان  
 انما على قسمين \* فهذه دعوى ما لا يثبت ولا تقوم عليه دليل وايضا فباي شيء  
 تفرق ايها العاقل بين انما هذه وانما تلك \* وايضا فلم يقل احد ان انما على قسمين  
 مفيدة للحصر وغير مفيدة له فهذا الحق الذي لا يجرد عنه من فيه ادنى انصاف  
 \* فان قيل \* معاملة ما بعد انما معاملة ما بعد الا لمسبوقة بالنفي يدل على ان ما نافية  
 فذلك غير لازم اذ لا يمتنع ان يكون الشيء حكما حكيم شيئا آخر وان لم يكن مركبا  
 منه ولا من شيء يشبهه وانما الامر في ذلك ان العرب استعملوا انما بعد تركيها من

الحرفين في موطن الحصر وخصوها بذلك لمشاركتها الما والافى الحكم لانهم  
استعملوها استعمالها والزعموها موضعها لان مامن انما نافية كما انه ليس ذلك  
لاجل ان انما مأخوذة من الاثم هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر مخالفة  
لاقوال النحاة فانهم انما ينصرون على ان ما كافة ولا يعرف القول بانها نافية  
الابعض المتأخرين والله سبحانه وتعالى اعلم \*

ومن فوائد \*

مسئلة \* لما كان الابتداء اخذ في التحريك لم يكن المبدؤ به المتحركا  
ولما كان الانتهاء اخذ في السكون لم يكن الموقوف عليه الا ساكنا كل ذلك  
للمناسبة وهذا تعليل حسن والله اعلم

\* من ايات الحماسة \*

اقول حين ارى كعبا ولحيته \* لا بارك الله في بضع وستين  
من السنين تملأها بلا حسب \* ولا حياء ولا عقل ولا دين  
قوله وستين يحمل وجهين \* احدهما \* ان تكون الكسرة كسرة اعراب  
والنون مجعولة كأنها لام الكلمة على حد قوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم  
اجعلها عليهم سنينا كسنى يوسف \* والثاني \* ان يكون معربا بالياء وتكون  
النون زائدة لفظا وحكما مع مقدورها الثبوت وتكون الضرورة فادته  
الى ان اتى بالحركة على ما يقتضيه اصل النقاء الساكنين وهذا كثير كقوله  
وقد جاوزت حد الاربعين \* وانكرنا زعاف آخرين

ورجح ابو الفتح ابن جنى هذا الوجه على الاول بقوله من السنين وبيان ذلك  
انه في الاصل تمييز منصوب فحقه لا بارك الله في بضع وستين سنة فلما اتى به



على مقتضى القياس الاصلى وهو ذكر لفظة من وجمع سنة وتعرفها فلذا احكم  
على قوله وسين انه جاء به على مقتضى القياس في حركته وهي الكسرة قلت \*  
وبرجحه امر آخر وهو ان الاعراب بالحركات مع التزام الياء انما هو معروف  
في باب سنة وعضة وقلة اعني ما حذفته لانه واما غير ذلك فلعله لا يثبت  
فيه والله اعلم \*

ومن فوائده \*

الفرق بين العرض والتخصيص ان العرض طلب بلين ورفق والتخصيص  
طلب بازعاج وعنق

ومن فوائده \*

\* مسألة قال ابو الفتح قلت لابي علي اذا كانت علمت بمعنى عرفت عدت  
الى مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم عدت الى مفعولين فما الفرق بين  
علمت وعرفت من جهة المعنى فقال لا اعلم لاصحابنا في ذلك فرقا محصلا والذي  
هندي في ذلك ان عرفت معناها العلم من جهة المشاعر والحواس بمنزلة  
ادركت وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس يدل على ما ذكرنا  
في عرفت قوله تعالى يعرف المجرمون بسيماهم والسبب ان تدرك بالحواس وبالمشاعر  
وكذلك في ذكر اللجنة عرفها لهم اي طيب رائحتها لم ليس من العرف وهو الرائحة  
والرائحة انما تعلم من جهة الحاسة وقوله \*

او كما وردت عكاظ قبيلة \* عشوا الي عريفهم بثوم

\* قلت له افيجوز ان يقول عرفت ما كان ضده في اللفظ انكرت وعلمت  
ما كان ضده في اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت العلم المعاقبة عبارة الانكار

تعدى الى مفعول واحد واذا اريد بالعلم المعاقبة عبارة الجهل تعدى الى مفعولين ويكون هذا بينهما فرقا صحيحا لان انكرت ليس بمعنى جهلت لان الانكار قد يصاحبه العلم والجهل لا يصاحبه العلم ولانه انما ينكر الانسان ما يعلم ولا يصح ان ينكر ما قد يجهله ولان الجهل يكون في القلب فقط والانكار يكون باللسان وان وصف القلب به كقولك انكره قلبي كان مجازا وكون الانكار باللسان دلالة على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر فقال هذا صحيح والله اعلم \*

ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قديد مانصه وجدت بخط الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى \*

بسم الله الرحمن الرحيم \*

الحمد لله وصلواته على سيدنا محمد خير خلقه وآله \* قال القبرالى ربه عبد الله بن هشام غفر الله له ولوالديه ولا حيا به وجميع المسلمين \* هذا فصل في الشروط التي يتحقق بها تنازع العاملين او العوامل قد تبعد لك فوجدناه منحصر في خمسة شروط شرطين في العامل وشرطين في المفعول وشرط بينهما \* فاما الشرطان اللذان في العامل \* فاحدهما \* ان لا يكون من نوع الحروف فلا تنازع في نحو ان لم تفعل ولا في نحو قول الشاعر \*

حتى تراها وكان وكان \* اعناقها مشددات في قرن

خلافا لبعضهم \* الثاني \* ان يكون كل منها طالبا من حيث المعنى لما فرض التنازع فيه فلا تنازع في وجمد وابها واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا \* لان طالب الظلم والعلو الجحد لا الاستيقان ولا في وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين لان طالب المؤمنين هو فعل النفع لا الامر بالتذكير لعموم البعثة كذا قالوا ولك

الشروط التي يتحقق بها تنازع العاملين



ان تقول لا يمتنع التنازع فيها اما في الاولى فلي جعل ظلما وعلوا مصدرين  
 في موضع الحال كجاء زيد ركضا فيكون التقدير وجحدوا بها ظالمين  
 مستعملين واستيقنوها وحالتهم هذه واما في الثانية لان عموم البعثة  
 لا ينفي تخصيص عشر تلك الاقربين \* وقد قال كثير من المفسرين  
 في قل لبادي ان المراد المخلصين وان الاضافة اضافة تشریف وبنو اعلی  
 هذه الصفة الجزم في قوله سبحانه يقيموا يقولوا وتحذرك مما جزم في جواب  
 الشرط المقدر بعد الامر فلولا ان المراد المخلصون لم يصح ان يكون  
 التقدير ان يقل لهم يقيموا يقولوا لما يلزم عليه من الخلف في خبر الصادق  
 اذ تخلف من القول لهم على هذا التقدير بجم غفير لا يحصى والمثال الجيد فيما  
 نحن فيه قول الشاعر انشد الفارسي \*

عدينا في غد ما شئت انا \* نحب ولو مطل الواعد بنا

فلا تنازع بين نحب ومطلت في الواعد بن لان المطول موعود لا واعد  
 فالواعد بن مفعول نحب لا غير \* واما الشرطان اللذان في المفعول \* فاحدهما \*  
 ان لا يكون سببا فلا تنازع بين مطول ومعنى في قوله وعزة مطول معنى  
 غريمها \* لانها حينئذ خبر ان لفظة واذا اعمل احدهما في الغريم اعطي الآخر  
 ضميره كما هو قاعدة التنازع ويلزم من ذلك عدم ارتباط احد الخبرين  
 بالخبر عنه الا ترى انه يؤول به التقدير على اعمال الاول الى قولك  
 وعزة مطول غريم وعلى اعمال الثاني الى قوائك وعزة مطول غريمها معنى  
 غريم فاذا ثبت ان التنازع في هذا النحو متعذر وجب ان يحمل على ان  
 هذا السببي مبتدأ مؤخر وما قبله خبر ان له يتحملان ضميره والجملة خبر

الاول \* هذا تقرير قول جماعة منهم ابو عبد الله ابن مالك رحمهم الله اجمعين  
 \* واقول \* يجوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم ابوبكر ابن طاهر  
 في طرز الايضاح وابو الحسن ابن البادش في حواشيه ونقله بعضهم عن الفارسي  
 وهو لازم لجماعة منهم الاسناد ابو علي الشلوين رحمهم الله تعالى لانهم اجازوا  
 في قول الله سبحانه ولمن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور \* كون من  
 موصولة مخبر عنه بان ذلك من عزم الامور والرباط بينهما الاشارة الى  
 المصدر المفهوم من فعل الصلة المقصد راضا فته الى ضمير من اى ان صبره  
 وغفرانه فقد جعلوا الارتباط عاصلا بالاشارة الى المصدر المقدر ارتباطه  
 بالابتداء بمرلة الاشارة الى نفس المبتدأ في نحو ولما من التقوى  
 ذلك خير \* يلزمهم في مسئلتنا الارتباط بالضمير العائد على الغريم لانه  
 مرتبط بضمير المسند بل تجوز هذا في مسئلتنا اقبس من تجوز في الآية  
 الكريمة لوجهين \* احدهما \* ان الضمير هو الاصل في باب الربط  
 فلا بعد في ان يكون التوسع فيه اكثر \* والثاني \* ان باب التنازع تجوزوا  
 فيه في الاضمار فاعادوا الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة نحو ضربوني  
 وضربت قومك واعادوا فيه الضمير مفردا الى المثني والمجموع فقالوا ضربني  
 وضربت قومك على معنى ضربني هم كذا قدره سيوبه ولم يجوزوا بذلك  
 في باب المبتدأ الا ترى انه لا يجوز صاحبها في الدار ولا الزيدان قام بمعنى  
 قام من ثم واذا انتهى ذلك ظهر ان مسئلتنا اولى بالاجازة ثم انا اذا سلما  
 امتناع التنازع لما ذكرنا يجمع تعميم المنع فقول تعليق المنع بكون المعمول  
 سببا تعميم فاسد لانهما استندا والمنع لعدم الارتباط وذلك ليس موجودا



في كل سببي على تقدير التنازع فيه لانه اذا كان العاملان متعاطفين بقاء  
السبية او بو او العطف وها مفردان فان الارتباط حاصل من جهة العاطف  
وان فقد من جهة الضمير لان فاء السبية تنزل الجملتين كالجملة الواحدة لانها  
سبب ومسبب والواو في المفردات للجمع ولهذا اجازوا الاكتفاء بضمير  
واحد في نحو الذي يطير في غضب زيد الذ باب وقال الله جلت كلمته الم تر ان الله  
انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة \* وقال الشاعر \*

واسان عيني بحسر الماء تارة \* فيد وتارات يحم فبغرق

واجازوا امررت برجل كريم بنوك وابنه فعلى هذا الذي شرحناه لا يلزم  
من امتناع التنازع في نحو وعزة ممطول معنى غريمها \* حيث لا فاء سبية  
ولا واو بين المفردين ان يمتنع في عزة ممطول ومعنى غريمها وعزة ممطول فعلى  
غريمها ثم اذ الم يكن معنى مبتدأ البتة فلا منع وان وجد السببي مثاله قيل لك  
مامعك من خبر زيد فتقول قام وقعد ابوه لا يمنع التنازع فيه احد \* و ١١  
ثبت جوازه في ذلك ونحوه فالصواب ان يقال ان الشرط ان لا يكون  
الحمل على التنازع مؤديا الى عدم الرابط \* الثاني \* ان لا يكون محصورا  
فلا تنازع في مقام وقعد الازيد لامرين \* احد هما \* ان الواقع بعد الا  
اما ان يكون ظاهرا او مضمرا وايا ما كانت فهو غير متأت فان كان  
ظاهرا فانه يقتضى ان يقول في نحو ما قام وقعد الازيد ان والا الزيدون  
ما قاما او ما قاموا او قعدا او قعدوا ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا  
فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا او الا انت لم يأت الاضمار  
في احدهما اذا عملت الآخر لانك اما ان تضمير ضمير اغائب فيلزم اعادة

ضمير غائب على حاضر او ضمير ا حاضر فتقول ما قام وقعدت الا انا  
او وقعدت الا انت او تقيس ذلك على افعال الثاني فيلزم مخالفة قاعدة  
التنازع لانك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضمير المتكلم والمخاطب  
انما يفسرهما حضور من هماله لالفظه والضمير في باب التنازع انما يعود على لفظ  
المتنازع فيه وان كان غائباً لزم ابرازه في التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم يتكلم به  
\* الوجه الثاني \* ان الاضمار في احدهما يؤدي الى اخلاء عامله في الايجاب  
لان الفعل انما يصير موجبا بمقارنته الالمعوله لفظا او معنى فاذا لم يقترن بها  
لفظا ولا معنى فهو باق على النفي والمقصود بخلاف ذلك \* واذا امتنع  
التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف ومن نص على ذلك ابن  
الحاجب وابن مالك فاصله ما قام احد ولا قعد الا زيد فحذف  
احد من الاول لفظا واكتفى بقصده ودلالة النفي والاشياء  
عليه كما جاء وان من اهل الكتاب الا يومنن به \* وما منا الا له مقام  
معلوم \* اي ما من اهل الكتاب احد الا يومنن به وما منا احد الا له مقام معلوم  
\* وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشئ لما شرحناه  
ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط في صدر باب التنازع فاقضى ظاهر  
كلامه انه منه ثم قال في اثناء الباب ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول  
على الحذف لاعلى التنازع خلافا لبعضهم وكان حقه ان يذكره  
حيث تعرض له شروط التنازع \* وذكر ابن الحاجب شرطاً في المعمول  
غير ما ذكرناه وهو ان لا يكون ضميراً او قال في توجيه ذلك لان العاملين  
اذا اوجها الى مضمرا استويا في صحة الاضمار فيهما فلا تنازع في نحو ضربت



واكرمت \* ورد عليه ابن مالك بان هذا منه تقرير بانه لا يتأتى في المضمرة  
صورة تنازع فلا وجه لهذا الاحتراز لان قولنا اذا تنازع العاملان  
لا يمكن تناوله لذلك \* وقد يقال ان هذا انما ذكر للاعلام من اول الامر  
بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة يتأتى فيها صورة التنازع  
في الضمير ولا يحكم النحويون بانه من التنازع \* ثم ان هذا المعترض قد ذكر  
من شروط التنازع تاخير المعمول واقام الدليل على انه لا يتأتى ولا يتصور في  
غيره وهو نظير ما عترض به على ابي عمرو \* فان قلت \* ان الحجة التي اخرج  
بها ابو عمرو على ان التنازع لا يتأتى في المضمرة انما يستمر في المضمرة المتصل فاما  
المتصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا \* قلت \*  
قد مضى ان ذلك انما يتجه على الحذف كما شرحناه \* واما الشرط الذي  
بينهما فتقدم العاملين وتأخر المعمول \* قال ابن مالك وانما لم يتأت  
التنازع بين عاملين متأخرين نحو زيد قام وقعد لان كلا من المتأخرين  
مشغول بمثل ما يشغل به الاخر من ضمير الاسم السابق فلا تنازع بخلاف  
المتقدمين نحو قام وقعد زيد فان كلام من الفعلين متوجه في المعنى الى زيد وصالح  
للعمل في لفظه واعمل احدهما في ظاهره والاخر في ضميره انتهى بنصه \* واقول \*  
هذا انما يتأتى في المتقدم المرفوع فاما في المنصوب والمجرور فلا يمشي فنحو  
زيد اخربت واكرمت ونحو زيد مررت واتبعتم لم يقتض تعليله امتناع  
التنازع في المتقدم مطلقا بل بشرط كونه مرفوعا وينبغي ان يكون الفريقان في  
ذلك متفقين على اختيار اعمال الاول لانه اسبق العاملين واقربهما الى المعمول  
ولذا لا يتمتع تنازع العاملين مع مولا متوسطا بينهما كقولك ان تجد زيدا تؤدب

وهذه المسئلة ينبغي ان يكون اعمال الاول فيها ارجح عند الجميع لتساويها في القرب وفضل الاول بالسبق وان اعماله ينفي الاضمار قبل الذكر فهذا ما اقتضاه ظاهر الامر عندي ولست مبتدعا في ذلك بل متبعا فقد نقل ابو حيان اجازة التنازع في المتقدم في تفسير سورة براءة واثبت بعضهم جعل منه بالمؤمنين روف رحيم قال والاكثر على منعهم وذكر ابن هشام الخضر اوى في (شرح الايضاح) عن ابي علي انه اجاز في قوله \* مهما تصب افقيا من بارق تشم \* ان يكون افقا ظرفا لتشم وبارقا مفعول به منصوب بشم ايضا ومن زائدة لان الكلام غير ايجاب لتقدم الشرط ومفعول تصب محذوف اي مهما تصبه والهاء عائدة على البارق والافق \* قال ابن هشام وهذا من تنازع العاملين مع التوسط ولما يذكرون النحويون انتهى والحق اولى بالاتباع من الوقوف مع قول الجمهور فانهم قد ذكروا علة لم يظهر اطرافها شاهدت بخط الامام العلامة ركن الدين ابي عبد الله محمد الشهير بابن القويح رحمه الله

ابلق العالمين عني بان \* كل علم تصور وقياس  
قد كشف الاشياء بالكشف حتى \* ظهرت لي فليس فيها التباس  
وعرفت الرجال بالعالم لما \* عرف العلم بالرجال الناس  
\* هذه الايات الثلاثة كتبت بخطه ورأيت بعد هذه الايات بخطه  
رحمة الله عليه هذا كلام على طريقة البحث واما التحقيق فان يقال يمنع التنازع في المتقدم والمتأخر وذلك لانه انما يتحقق تجاذب العالمين للمعمول مع تأخره عنهما اما اذا تقدم وجاء بعده كريد اضربت واكرمت



فان الاول بمجرد وقوعه بعده ياخذ قبل مجيء الثاني لانه طالب له من حيث المعنى ولم يجد معارضا فاذا اجاء الثاني لم يكن له ان يطلبه لانه انما جاء بعد اخذ غيره له وكذا البحث في المتوسط فهذا ان شاء الله تعالى هو الحق الذي لا يعدل عنه وينبغي ان يكون هو حجة للنحويين لا ما احتج به ابن مالك \* انتهت المسئلة والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا \* انتهى بنصه والله سبحانه اعلم \*

قال ابن النحاس لا اعلم ان في التنزيل العظيم ما هو صريح في اعمال الثاني الا قوله سبحانه واذا قيل لهم تعالى استغفروا لكم رسول الله \* ولوا عمل الاول لقبيل تعالى استغفروا لكم الى رسول الله ومثله في الحديث وهو عكس الآية لان الثاني تعدى بالجار ولوا عمل الاول لعداه بنفسه انتهى \* واما باقى الاى فلا صراحة فيها وقولهم لوا عمل الاول لا ضمير في الثاني لا يلزم لان الاضرار غير واجب وقد ذكرنا امثله واذا لم يجب لم يكن معناقاطع انتهى \* واقول \* ما قاله مسلم الا ان مشائخنا في هذا العلم ذكروا ان الاضرار وان لم يجب لانه فضلة لكن يلزم اجماع القراء السبعة على غير الاصح \* قوله \* واعمل المضمر في ضمير ما تنازعا به يقتضى عدم التنازع في الحال \* قال ابن معطي في (شرح الجزولية) وتقول في الحال ان ترني ضاحكا تلك في هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمن وتقول في الظرف على اعمال الثاني سرت وذهبت اليوم وعلى الاول سرت وذهبت فيه اليوم وفي المصدر على الثاني ان تضرب بكر الضربك ضربا شديدا وعلى الاول

اضربكه ضربا شديدا \* وفي كتاب (اصلاح العاقل) لابن قتيبة قال  
قرأت على ثعلب قول الشاعر

فرطن فلارد لما فات وانتضى \* ولكن تعوض ان يقال عديم

قال ما معنى تعوض ثم قال باننى ان الخلدى يعنى المبرد انه صحف هذا البيت  
وذكر انه سمعه من اصحابه هكذا فان يكن تصحيحا من سيويه فقد صحفوا  
كلهم فقلت له فكيف الرواية فقال هذا يصنف رجالات له بيت فقال له  
فرطن يعنى المدامع فساردا لما فات يعنى من الموت ولكن تعوض الصبر  
عن مصيبتك ولا تكثر الجزع فيقال عديم ، قال ابن قتيبة وهذا المعنى  
اجود واولى بتفسير البيت مما جاء به اصحابنا وقد عرضت كلامه في ذلك  
على ابي اسحاق الزجاج فاستحسنه \*

\* النازع له شروط \* الاول \* ان يتقدم عاملان فاكثروا لا يقع بين  
المتساخرين هكذا اطلق المتساخرون ومنهم ابن مالك وقال بعبارة  
قاصرة وشرط هذا الما مل امور \* احدهما \* عند بعض النحاة وهوان  
لا يكون فعل تعجب لانه جرى مجرى المثل فلا يتصرف فيه بفصل  
ولا غيره واجازه ابو العباس ومعه ابن مالك قال لكن بشرط اعمال الثاني  
كقولك ما احسن واعقل زيد انصب زيد ابا عقل لا باحسن لئلا يلزم  
فصل ما لا يجوز فصله وكذا احسن به واعقل يزيد باعمال الثاني ولا يعمل  
الاول فنقول واعقل به يزيد للفصل ويجوز على اصل النحاة احسن واعقل  
يزيد على ان اصله احسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير  
واستتر كما استتر في الثاني في اسمع بهم وابصر به الا ان الاستدلال بالاول



على الثاني أكثر \* والثاني \* ان لا يكون حرفا \* قال ابن عمرو ون وجوز بعضهم  
التي نزع في لعل وعسى فيقال لعل وعسى زيدان يخرج على أعمال الثاني  
ولعل وعسى زيد اخارج على أعمال الاول وليس واضحاً اذ لا يقال عسى  
زيد خارجا و يازم منه حذف منصوب عسى \* الثالث \* عند بعض النحاة  
ايضا وهو ان لا يكون الما مل يطالب أكثر من مفعول واحد \* الرابع \*  
ان لا يكون احد العاملين مؤكدا فلا تنزع في اناك اناك اللاحقون  
اجلس اجلس \* الخامس \* ان يكونا قد نأخر عنهما اسم او أكثر هو مطلوب  
لكل منهما فلو كان مطلوبا لاحدهما فلا تنزع \* السادس \* ان يكون المعمولات  
اقل من مقتضيات العوامل فلا تنزع في ضربت واكرمت الجسا هل  
العالم ان جاز هذا الكلام لان كلام العاملين قد اخذ مقتضا \* السابع \*  
ان يكون بين العاملين او العوامل اتصال بوجه ما \* الثامن \* ان لا يكون  
في انمول سببيا فلا تنزع في وعزة مملول معنى غريمها اذ الم يجعل غريمها مبتدأ  
وكذا زيد قام وقعد ابوه لانك ان اضمرت في احدهما ضمير الاب وحده  
خلا الخبر من الراط او الاب الضمير فيحتاج ضميرين احدهما مضاف والاخر  
مضاف اليه وذلك باطل لا متناع اضافة الضمير فطال كون غريمها مرفوعا  
على غير الابداء \* والتاسع \* ان لا يكون الممول مضمرا شرط ذلك ابن  
الحاجب وشرحه عروف \* والعاشر \* هو الشرط الاول \*

\* مسألة \* طوبى لمن صدق رسول الله وآمن به واحب طاعته ورجب  
فيها و اراد الخير وهم به واستطاعه وتدر عليه ونسى عمله وذهل عنه وخاف  
عذاب الله واشفق منه ورجى ثوابه وطمع فيه فبهذه الاعمال ستة (١) متحدة

المعاني وهي مختلفة بالتعدي وال لزوم فدل على ان الفعل المتعدي لا يتميز  
من غيره بالمعنى \*

\* بستر الحافي يذكرك حاله في المسلمين \*

قطع الليالي مع الايام في خلق \* والنوم تحت رواق الليل والقلق  
اخرى واجدر من ان يقال غدا \* اني التمت الغنى من كف مرتزق  
قالوا رضية بذقلت القنوع غنى \* ليس الغنى كثرة الاموال والورق  
رضيت بالله في عسري وفي يسري \* فليست اسلك الا واضح الطرق  
\* وقال بعضهم في التنازع ايضا \*

طلبت فلم ادرك بوجهي فليتنى \* قعدت ولم ابغ النداء بعد سائب  
قد تارع اربعة عوامل معمول لا واحد او هو النداء فتأمل \* قال الشيخ  
جمال الدين بن هشام اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين وتنازع بين  
ثلاثة وتنازع بين اربعة فقد تارع طلبت ولم ادرك في بوجهي وقد  
تارعا ولم ابغ في النداء وقد تارع الثلاث وقعدت في الظرف  
فهذه اتفاقية غريبة انتهى ففى قوله معمول لا واحد او هو النداء نظربل  
المعمول الواحد قوله بعد كما قرره الشيخ جمال الدين رحمه الله عليه والمسلمين اجمعين \*  
\* قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى عليه \*

\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبعد فاني لما وقفت  
على (كتاب الشدا في احكام كدام) لابي حيان رحمه الله تعالى رأيت لم يزد  
على ان نسج اموالا وحدها \* وجمع عبارات وعددها \* ولم يفصح كل الافصاح

\* فوج الشدا بمسئلة كذا \*



عن حقيقتها واقسامها \* ولا ين ما يعتمد عليه مما ورد من احكامها \*  
 ولا نبه على ما اجمع عليه ارباب تلك الاقوال واتفقوا \* ولا اعرب عما اختلفوا  
 فيه واختلفوا \* فرأيت ان الناظر في ذلك لا يحصل منه بعد الكد والتعب \*  
 الا الاضطرار والشغب \* فاستخرت الله في وضع تاليف مذهب ابين فيه  
 ما اجهل \* واستيناف تصنيف مرتب اورد فيه ما اهل \* وسميته (فوح الشذا  
 بمسئلة كذا) وبالله تعالى استعين \* وهو حسي ونعم المعين \* ولا حول ولا قوة  
 الا بالله العلي العظيم \* وبنحصر في خمسة فصول \*

### \* الفصل الاول في ضبط موارد استعمالها \*

اعلم ان لكذا استعمالين \* احدهما \* ان يستعمل كل من جزئها على  
 اصله فيراد بالكاف التشبيه وبذ الاشارة ولا يراد بمجموعها الكناية عن شئ فهذه  
 بمعزل عما نحن فيه وذلك كقولك رأيت زيدا فقيرا وعمر وا كذا وقول الشاعر  
 واسلمني الزمان كذا \* فلا طرب ولا انس

ويكون اسم الاشارة في هذا النوع باقيا على معناه يصح ان يسبقه حرف  
 التشبيه وان يليه كاف الخطاب ولا م البعد الا ترى انك لو قلت في المثال  
 ورايت عمرا هكذا وكذا ك وكذا لك وقات في البيت واسلمني الزمان  
 هكذا كان مستقيما الا ان حرف التشبيه هنا متقدم على الكاف كما اريتك  
 وانما القاعدة فيه مع سائر حروف الجر ان يتاخر عنها كقولك بهذا ولهذا  
 الا في هذا الموضع خاصة \* قال ابو الطيب

ذي المعالي فليعلمون من تعالى \* هكذا هكذا والافلا لا

\* والثاني \* ان يخرج كل من الجزئين عن اصله ويستعمل المجموع كناية

وهذه على ضربين \* احدهما ان يكون كناية عن غير عدد كقولك  
مررت بذاو كذا واعتقادي في هذه انها انما يتكلم بها من يخبر عن غيره  
وانها تكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه هذا الذي شهد به الاستقراء  
وقضى به الذوق الصحيح فلا يقول احد ابتداء مررت بذاو كذا ولا  
بذاو كذا او كذا بل يقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنه قال فلان  
مررت بذاو كذا او بذاو كذا او كذا وذلك لسان اعترى المخبر واغبر ذلك  
ومنه ما جاء في حديث الحساب اعاذنا الله من سوء فيه اتذكريوم كذا  
فعلت فيه كذا او كذا وقول من قال اما بيمان كذا او كذا وحدا الكناية  
فيه من كلام من حكى عن غيره الا ترى انهم حكوا انه قيل له في الجواب  
بلى وجاد او لو كان السائل كانيا لم يعلم مراده ولم يقبح اجابته بالتعيين  
ودعوى ان المستول علم ما كنى به على خلاف الاصل والظاهر \* وغلط  
جماعة فجعلوا من هذا الاسم قوله واسلمنى الزمان كذا او الحق ان ذلك ليس  
من الكناية في شئ \* وقد مضى \* الضرب الثاني \* وهو الغالب ان يكنى بها  
عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهذه والتي قبلها مركبتان من شيئين  
\* احدهما \* الكاف والظاهر انها الكاف الحرفية المفيدة للتشبيه لانها القسم الغالب  
من اقسام الكاف كما ركبوها مع ان في كان نحو قولك كان زيد اسد \* والثاني \*  
ذاتى للاشارة كما ركبوها مع حب في نحو جذا ومع ما فى نحو ما ذا صنعت فى  
احد التقادير ولا يحكم على ذا بانها فى موضع جر ولا على الكاف بانها متعلقة بشئ  
ولا بان فيها معنى التشبيه وان كان باقيا بعد التركيب فى كان الا انه لا معنى له  
هنا فلا وجه لتكليف ادعائه لان التركيب كثير اما يزيل معنى المفردين ويحدث



مجموعهما معنى لم يكن ويحكم على مجموع الكلمتين بأنه في موضع وفع او نصب  
او جر بحسب العوامل الداخلة عليها ويدل على ان الامر كذلك امور  
\* احدها \* ان ذالوتوث لتانيث تميزها تقول له عندي كذا او كذا امة  
ولا تقول كذه وكذه \* والثاني \* انها لا تتبع بتابع لا يقولون كذا انفسه  
رجلا \* الثالث \* انهم قالوا ان كذا او كذا مالك برفع المال ذكره ابو الحسن  
في المسائل \* الرابع \* انهم قالوا حسبي بكذا فادخلوا عليه الجار ذكره  
ابو الحسن ايضا \* والخامس \* انهم يقولون كذا او كذا درهما مع انهم لا يركبون  
ثلاثة اشياء فما ظنك باربعة فلولان كذا قد صارت بمنزلة الشيء الواحد  
لم يسغ ذلك \* وذهب جماعة من النحويين الى ان الكاف وزا كلمتان باقيتان  
على اصلهما من غير تركيب ثم اختلفوا على اقوال \* احدها ان الكاف حرف  
تشبيه وان معنى التشبيه باق وهذا ظاهر قول سيويه والخليل وصرح  
قول الصفار \* بيان الاول \* ان سيويه قال صار ذا بمنزلة التنوين  
لان المجرور بمنزلة التنوين وقال الخليل كانهم قالوا له كالعديد درهما فهذا  
تمثيل وان لم يتكلم به وانما تجيء الكاف للتشبيه فتصير ما بعدها بمنزلة شيء واحد  
انتهى \* وبيان الثاني \* ان الصفار لما رد على جواز كذا درهم بالخفض  
بان اسماء الاشارة لا تضاف اعترض على نفسه بان معنى الكاف والاشارة  
قد زال واجاب بان المتكلم لا بد ان يقدر في نفسه عددا لها وحينئذ  
نقول له عدد مثل هذا العدد \* الثاني \* ان الكاف اسم بمنزلة مثل \* قال  
ابن ابي الريم يظهر لي ان الكاف اسم بمنزلة مثل في قولك لي مثله رجلا  
قال والاصل ان يقال حيث يكون هناك مشار اليه يشار به ما عندك

في العدد فلا صل له عندي مثل ذامن العدد د تم جي برجل تفسير المثل  
كما قالوا مثلك عالما \* الثالث \* انها اسم ولكن لا معنى للتشبيه فيها قاله  
ابو الطيب العبدى قال الكاف في نحوه عندي كذا درهما اسم في موضع رفع  
بذا الابتداء تم اعتراض على نفسه بان ابا علي ذكر ان الكاف انما تكون اسما  
بشرطين \* احدهما \* ان يكون ذلك في الشعر \* والثاني \* ان يتعين الموضع  
كذلك كما في قول الاعشى \*

انتهون وان ينهى ذوى شطط \* كالطعن يذهب فيه الزيت والاضل  
اراد مثل الطعن لان الكلام شعر ويسعى فعل لا بدله من فاعل فاجاب بان  
ذلك في الكاف المفيدة للتشبيه وهي في كذا التمايزات كالمركبة مع ذابدليل  
ان الواو قد سقط فتركت مع متلها واد اكان كذلك وفارقتها لم يمنع ان تكون  
مرفوعة بالابتداء \* والرابع \* انها محتملة للحرفية والاسمية قاله ابو البقاء  
في (شرح الايضاح) قال اذا قيل له عندي كذا درهما فكذا في موضع الصفة لمبتدأ  
محذوف اي شيء كالمعد او الكاف اسم مبتدأ كمثل قال فاذا جعلت الكاف  
حرفا لم تحتج الى ان تتعلق بشئ لان التركيب غير حكمها كما في كان فانها قبل  
ان تقدم كانت متعلقة بمحذوف وهي الآن غير متعلقة بشئ \* الخامس \*  
ان الكاف حرف جر زائد وهو قول ابن عصفور قال ولا معنى للتشبيه  
في هذا الكلام فالكاف زائدة كزيادتها في قولهم فلان كذا الهيئة اي ذو الهيئة  
الا انها زائدة لازمة كزوم ما في اذا ما وذا مبرورة بالجار الزائد كاجرار اي  
بالكاف الزائدة في قوله تعالى وكان من قرية \* الا ترى ان معانيها معنى كم  
وليس فيها معنى تشبيه واد ابت ان ازايدة لم تكن متعلقة بشئ فليس ما قاله



بلازم لاننا لانسلم ان عدم معنى التشبيه هنا لزيادة الكاف بل لما ذكرنا من  
تركيبها مع ذواته صار للمجموع بالتركيب معنى آخر وقد اقمنا الدليل عليه  
فيما مضى ثم دعوى التركيب وان كانت كدعوى الزيادة في انها خلاف  
الاصل لكنها اقرب وكان اعتبارها اولى \*

### \* الفصل الثاني في كيفية اللفظ بها وتميزها \*

\* اما اللفظ بها \* فالمسموع في الكنى بها من غير عدد الا فراد والعطف  
نحو مررت بمكان كذا او بمكان كذا وكذا وفي الكنى بها عن عدد العطف  
لا غير وكذا مثل بها سيويه والاختش والائمة قول الشاعر

عد النفس يعني بعد بوساك ذا كرا \* كذا وكذا لطفها به سبي الجهد  
ومن صرح بانهم لم يقولوا كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا  
خروف وذكر ابن مالك ان ذلك مسموع ولكنه قليل وسبب نقل  
كلامها بعد \* واما اللفظ بتمييزها \* ففيه ثلاثة اقوال \* احدها \* انه منصوب  
ابد او هذا قول البصريين وهو الصواب بدليلين \* احدهما \* انه المسموع  
كقوله كذا وكذا لطفها به سبي الجهد \* والثاني \* القياس وذلك من وجوه  
\* احدها \* ان الحذف اما بالكاف على انها حرف جر او على انها اسم مضاف  
او باضافة ذ او لا سبيل الى شيء من ذلك لان ذ معموله للكاف وحرف  
الجر لا يخفض شيئين والاسم لا يضاف مرتين ومن ثم وجب نصب التمييز  
في نحو ما في السماء قد راحة سحابا واسماء الاشارة لا تضاف لانها ملازمة  
للتعريف والتمييز نكرة والقاعدة ان تضاف النكرة للمعرفة لا العكس  
\* الثاني \* ان الكاف لما دخلت على ذ او صارتا كناية عن العدد صارتا كذلك

بمنزلة يزيد اذا سمي به ويزيد وامثاله اذا سمي به لا يجوز اضافته لانه محكي  
 والمحي لا يضاف \* والثالث \* ان الكلمة اشبهت بالتركيب احد عشر واخواته  
 وذلك لا يضاف كراهة الطول فكذلك هذا \* القول الثاني \* انه جائز  
 الخفض بشرط ان لا يكون تكرار ولا عطف فتقول كذا درهم وله الثوب  
 ولا تقول كذا كذا درهم ولا كذا وكذا درهم قاله الكوفيون ومن وافقهم  
 وشبهتهم في ذلك حمل كناية العدد على صريحه وقد ذكرنا ما يرد هذا  
 القياس \* وقال ابن ابيازيغوز الجرمي وجهين احدهما اجراء كذا بمجرى كم  
 الخبرية والثاني ان الكلمتين ركتا وصارتا كلمة واحدة يعني فالمضاف  
 المجموع لا اسم الاشارة فقط والمحدور انما يلزم على القول بان المضاف اسم  
 الاشارة \* والثالث \* انه جائز الخفض والرفع وهذا خطأ ايضا لانه غير مسموع  
 ولا يقتضيه القياس فان كذا وكذا درهمان باب خمسة عشر درهما لا من  
 باب رطل زيتا فافهمه \*

### \* الفصل الثالث في اعرابها \*

والذي يظهر لي انه مبني على الخلاف في حقيقتها فاذا قيل له عندي كذا وكذا  
 درهما فان قيل بالتركيب فمجموع كذا مبتدأ خبره الجار والمجرور والظرف  
 متعلق به والظرف يعمل في الظرف اذا كان متعلقا بمحذوف لوقوعه موقع  
 ما يعمل نحو اكل يوم لك ثوب \* وان قيل لا تركيب فان قيل الكاف اسم فهي  
 المبتدأ وان قيل حرف فالجار والمجرور صفة موصوف محذوف اي له عندي عدد  
 كذا وكذا درهما \* وقال ركن الدين الاستربادي في (شرح كافية ابن  
 الحاجب) الغالب في تمييز كذا ان يكون منصوبا لانها بمنزلة ملوؤه في قولك



لي ملؤه عسلا ويجوز كونه مجرورا باضافة كذا اليه على تنزيلها منزلة ثلاثة ومائة وان يكون مرفوعا فاذا قيل له عندي كذا درهم فله خبر مقدم ود رهم مبتدأ مؤخر وكذا حال هكذا قالوا وفيه نظر والاولى عندي ان يكون مبتدأ ودرهم بد لا او عطف بيان وله خبر وعندي ظرف له انتهى وقد مضى ان الصحيح امتناع الرفع والجر \*

### الفصل الرابع في بيان معناها عند النحويين

وفي ذلك اقوال \* احدها لابن مالك وهو انها التكثير بمنزلة كم الخبرية وتابعه على ذلك ابنه في شرحه لخلاصته ومقتضى قولها هذا انها لا يكتفى بها عما نقص عن الاحد عشر لانه عدد قليل \* الثاني \* انها للعدد مطلقا قليلا كان او كثيرا وهو قول سيبويه والخليل ومن تابعهما واختاره ابن خروف ومن نقل ذلك عن سيبويه الاستاذ ابو بكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه فانه قال هذا باب ماجرى مجرى كم في الاستفهام وذلك قولك له كذا وكذا درهم او هو مبهم من الاشياء بمنزلة كم وهو كناية للعدد صارذا بمنزلة النونين وقال الخليل كانهم قالوا له كذا عدد درهما \* الثالث \* انها بمنزلة ما استعملت استعماله من الاعداد الصريحة فيقال له كذا درهم فتكون للثلاثة فما فوقها الى العشرة وكذا كذا درهم فتكون للاحد عشر فما فوقها الى السبعة عشر وكذا درهم فتكون للعشرين واخواتها من العقود الى التسعين وكذا كذا درهم فتكون لاحد وتسعين وما فوقها من الاعداد المتعاطفة الى التسعة والتسعين وكذا درهم فيكون للمائة والالف وما فوقها فاذا اقر مقربا بلام فيه كذا الزمان بالمتيقن وهو اول مرتبة من المراتب المشروحة

وحلفناه في الباقي وهذا قول الكوفيين وتبعهم جماعة منهم ابن معط في  
فصوله \*الرابع\* ان الامر كما قالوا الا في مسئلتى الاضافة فانها ممتنعان لما قد منا  
من التعليل فان اردت العدد القليل او المائة او الالف وما فوقهما قلت كذا  
من الدراهم و يقدر عند اهل هذا القول الفرق بين العدد القليل والمائة  
والالف لان من انما تدخل على العدد المجموع المعروف بقول عشرون من  
الدراهم ولا يجوز عشرون من دراهم وهذا قول المبرد والاختفش وابن كيسان  
والسيرافي وبه قال الشلوبين وابن عصفور والصفار والذي جراهم على  
القول بذلك ابو محمد بن السيد فانه حكى اتفاق البصريين والكوفيين على  
ذلك وان الخلاف انما هو في جواز الحذف نحو كذا درهم وكذا دراهم  
والبصريون يمنعون والكوفيون يجيزون وفي كلام ابي البقاء في (شرح الايضاح)  
ما هو ابلغ من هذا فانه قال وذهب معظم النحويين واصحاب الراى الى ان من  
قال كذا درهما لزمه عشرون درهما لانك لم تكرر العدد ولم تعطف عليه  
ولم تضيفه لتمييز فحمل على اول عدد حاله ذلك فان جررت الدرهم فقد حملة  
النحويون واصحاب الراى على مائة انتهى فنقل الجر عن النحويين ونقل اجراء  
كذا مجرى العدد الصريح في حالة نصب التمييز عن معظم النحويين \*الخامس\*  
ان الامر كما قال الكوفيون في كذا كذا درهما وفي كذا درهم خاصة قاله الاستاذ  
ابوبكر بن طاهر فهذا ما بلغنا من الاقوال فاما قول ابن مالك فكان  
الذي دعاه اليه ان سيبويه شبهها بكم الاستفهامية وهي منزلة الاحد عشر  
واخواتها وليس هذا بشئ لانها انما شبهت بها في نصب التمييز لا في المعنى الا ترى  
انها ليست للاستفهام كما ان كم للاستفهام ثم ان كم نفسها بمنزلة الاحد عشر



ولا تختص بالعدد الكثير بدليل أنك تقول كم عبد املك فيصح الواحد  
فما فوقه واما قول سيبويه والمحققين فوجهه انها كلمة مبهمة كما ان كم كلمة  
مبهمة فكما أنك لو قلت كم عبد املك او كم وكم عبد املك او غير ذلك  
لم يقتض مساواة ما شئت من العدد الصريح فكذا كذا واما قول الكوفيين  
ومن وافقهم فورد من جهات \* احدها \* ان قول بلاد ليل وانما هو  
مجرد قياس في اللغة وذكراين ايا زان البستي ذكر في تعليقه ان ابا الفتح  
سأل ابا علي عن قولهم ان كذا كذا درهما يحمل على احد عشر درهما وكذا  
وكذا درهما يحمل على احد وعشرين وكذا درهم يحمل على مائة  
قال وكذا وكذا وكذا درهما يحمل على مائة واحد وعشرين  
درهما فقال ابو علي هذا من استخراج الفقهاء وليس هو في النحو انما كذا  
بمنزلة عدد ممنون والجر خطأ \* الثاني \* ان الناس اختلفوا فقال ابن  
خروف ان العرب لم يقولوا كذا كذا درهما ولا كذا درهما ولا كذا درهم  
لا بالاضافة ولا بالنصب وعلى هذا الحكم على هذه الالفاظ بما ذكرنا باطل  
لانه حكم على ما لا يتكلم به فاين معناه \* وقال ابن مالك في (التسهيل) وقد ورد  
كذا مفردا ومكررا بلا واو فثبت وورد هذين من خلافهم والمثبت  
مقدم على النافي ولكن لما قل استعمال هذين مع ان الحاجة التي دعت  
الى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف عليه داعية الى الكناية عن  
غيره من الاعداد دل على ان قولك كذا وكذا لا يختص بالعدد المعطوف  
عليه \* والثالث \* انه سمع اذ امكان كذا وكذا وجهه وذلك دليل  
على انها لم يرد بها معطوف ومعطوف عليه \* والرابع \* ان موافقة

العدد المبهمة للعدد الصريح في طريقته في التمييز وغيره لا يقتضي تساويهما في  
 المعنى بدليل كم الاستفهامية فانك تقول كم درهما لك وتقول كم وكم درهما  
 لك او تسقط الواو فيجاب بجميع الاعداد في كل من هذه الصور الخماس \*  
 ان اجازة كذا درهم وكذا درهم باطل بما قدمناه \* واجيب بانه  
 خفض بالاضافة وان معنى الاشارة قد زال \* واجاب الصفار بان المتكلم  
 بكذا لا بد ان يقدر في نفسه عددا ما وحينئذ تقول له عد مثل هذا اي مثل  
 هذا المركب والمعطوف وفي مثل هذا الجواب نظرو هو مبني على ادعاء  
 التركيب وان معنى التشبيه باق وهو بعيد جدا \* واما قول ابي بكر فحججه  
 انه سمع من العرب مررت بمكن كذا او كذا فاما كان ذلك واقعا على العدد  
 ناسب ان يكون جاريا مجرى ما يوافق من الاعداد وليس هذا بشئ وقد  
 جوز كذا درهم بالخفض على ان يراد مائة درهم مع اعترافه بانه لم يسمع  
 في غير العدد فما الفرق بينه وبين بقية الالفاظ \* واما قول المبرد والاختصاص  
 ومن وافقهما فزعم التلوين واصحابه انه القياس وانه لا ينافي قول سيبويه وان  
 قوله انها مبهمة معناه ان قولنا كذا كذا مبهمة في الاحد عشر والتسعة عشر  
 وما بينهما مبهمة في القليل والكثير وكذلك يقولون في الباقي \*

### \* الفصل الخامس فيما يلزم بها عند الفقهاء \*

وقد اختلفت المذاهب في ذلك \* فاما مذهب الامام احمد رضي الله عنه ففي  
 (المحرر) ما معناه انه اذا فرد كذا او كررها بلا عطف وكان التمييز منصوبا فيها  
 او مرفوعا لزمه درهم فان عطف او نصب او رفع فكذلك عند ابن حامد وقال  
 التميمي درهما وقل درهم وبعض آخرو قيل درهم مع الرفع ودرهما مع



النصب وان قال ذلك كله بالخفض قبل تفسيره بدون درهم \* قال  
المصنف وهذا كله عندي اذا كان يعرف العربية فان لم يعرفها لزمه درهم  
في الجميع \* واما مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه فالفتيا عندهم على انه يلزم مع  
العطف والنصب درهمان فان رفع او جر لزمه درهم وكذا ان ركب  
او افرد سواء رفع التمييز او نصبه او جره \* ونقل المزي عنده في كذا كذا  
درهمانه يلزمه درهمان وكذا يروي عنه في مسألة العطف والنصب \* واما  
مذهب الامام مالك رضي الله عنه ففي (الجواهر) لابن شاس ما معناه اذا قيل له  
علي كذا فهي كاشي فلو قيل كذا درهم فقال ابن عبد الحكم يلزمه عشرون وان  
قال كذا كذا درهم لزمه احد عشر وان عطف فاحد وعشرون وقال سحنون  
ما عرف هذا فان كان هذا اقل ما يكون في اللفظة بهذا اللفظ فهو كما قالوه  
وان كان يقول القول قول المقر مع يمينه وكذا يقول في كذا وكذا دينار  
او درهم او على الاول يجعل نصف الاحد والعشرين دينار او نصفها  
درهم \* واما مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه يلزمه في العطف  
احد عشر كما في التركيب والله تعالى اعلم \*

### \* مسألة من التعجب \*

من القاء ابي بكر ابن الانباري يقول ما احسن عبد الله ما رفع رفعها بما في  
احسن و نصبت عبد الله على التعجب وتقول في الذم ما احسن عبد الله فما  
لا موضع لها لا نها جحد و رفعت عبد الله بفعله وفعله ما احسن وتقول في  
الاستفهام ما احسن عبد الله فما رفع باحسن واحسن بها والتاويل اي  
شي فيه احسن اعيناه او انقه وتقول اذا رددته الى نفسك

في التعجب ما احسنني فمارفع بما احسنني والنون والياء موضعها نصب  
على التعجب وتقول في الذم اذا رددته الى نفسك ما احسنت فما جحد  
لا موضع لها والياء مرفوعة بفعلها وفعلها ما احسنت فتقول في الاستفهام  
ما احسنني فمارفع باحسن واحسن بها والياء في موضع خفض باضافة احسن  
اليها فان قلت اباك ما احسن او ما اباك احسن كان محالا لانه ما نصب على  
التعجب لا يقدم على التعجب لانه لم يعمل فيه فعل متصرف فيتصرف بتصرفه  
\* وكان الكسائي يجيز ابوك ما احسن قال لما لم اصل الى نصب الاب  
اضمرت له هاء يعود عليه فرفعته بها والنقد يرابوك ما احسنه \* وقال الفراء  
لا يجيز رفع الاب لانه ليس ههنا دليل يدل على رفع الاب ولا اضمر الهاء  
الامع ستة اشياء مع كل ومن وما واى ونعم وبش وتقول عبد الله ما احسنه  
يرفع عبد الله بما عاد عليه من الهاء فيرفع ما في احسن والهاء موضعها نصب  
على التعجب وتقول عبد الله ما احسن جاريتي من قول الكسائي قال لما  
لم اصل الى نصب الاول اضمرت لها هاء فرفعته بها والفراء يحيلها قال ليس  
ههنا دليل على الهاء وتقول في الاستفهام عبد الله ما احسنه يرفع عبد الله  
باحسن واحسن بعبد الله وما استفهام والهاء موضعها خفض باضافة احسن اليها  
فان قلت عبد الله ما احسن كان محالا وانت تضر الهاء لان المحفوض لا يضر  
ولان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فلا يفرق بينها فلا يضر  
المحفوض ويظهر الخافض وتقول عبد الله ما احسن ترفع عبد الله بما في احسن  
وما جحد لا موضع لها واذا قلت ما احسن عبد الله فاردت ان تسقط ما وتعجب  
قلت احسن بعبد الله واذا اردت ان تأمر من هذا قلت يا زيد احسن



بعبد الله رجلا واذا ثبت قلت يا زيد ان احسن بعبدى الله رجلين ويا زيدون  
احسن بعبيد الله رجالا وتنصب رجالا على التفسير و احسن لا يثنى ولا يجمع  
ولا يؤنث لانه اسم واحسن ليس بامر للخطاب انما معنى احسن به ما احسنه  
قال الله عز وجل اسمع بهم وابصروا معناه والله اعلم ما سمعهم وما ابصرهم وتقول  
كان عبد الله قائما فاذا امرت منه قلت ما اكرن عبد الله قائما فامرفوعة بما  
فى اكون واسم كان مضمرا فيها وعبد الله منصوب على التعجب وقائما خبر كان  
فان طرحت ما وتعجبت قلت اكون بعبد الله قائما واكون بعبدى الله قائمين  
واكون بعبيد الله قياما واحسن بعبد الله رجلا قال القراء لما لم اصرح  
برفع الاسم اذ خلت الباء لتدل على المطلوب وتاويله عبد الله حسن فلما لم يصل  
الى رفع جئت بالباء لتدل على المطلوب ما هو واذا قلت ظننت عبد الله قائما  
فاردت ان تعجب بما قلت ما ظننتى بعبد الله قائما فان اسقطت ما وتعجبت قلت  
اظننى بعبد الله قائما آخر ما كان يخط ابن الجراح \*

عن خطبة جرت بين ابى اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج و ابى العباس  
اتمد بن يحيى في مواضع انكرها وغلطه فيها من كتاب فصيح الكلام مستخرج  
من كتاب التنزه والابنراج للشمشطائى \*

اخبرنا نسوح بن الحسن بن ابراهيم بن عبد الجبار بن احمد البصري في قراءة  
عليه وانا اسمع وسوسع ذاتر بن في تروال بن عاتق بن واربعائة قال  
اخبرنا ابو الحسن بن ابي احمد بن احمد بن ترواة عليه قال اخبرنا ابراهيم  
عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله البصري قال اخبرنا بها فيما كتب  
الىنا ابراهيم بن سلي بن محمد الشمشطائى + من الموصل وقال قال ابو اسحاق

خطبة الزجاج والشمل

ابراهيم بن السري الزجاج دخلت على ابي العباس ثعلب في ايام ابي العباس  
محمد بن يزيد المبرد وقد املأ شيئا من المقتضب فسلمت عليه وعنده ابو موسى  
الحامض وكان يحسدني شديدا ويجاهرني بالعداوة وكنت ادين له  
واحتمله لموضع الشيخوخة والعلم \* فقال لي ابو العباس ثعلب قد حمل الي  
بعض ما املأه هذا الجلد في رايته لا بطوع لسانه بعبارة فقلت له انه  
لا يشك في حسن عبارته اثنان ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك فقال  
مارايته الا الكن متفلقا فقال ابو موسى والله ان صاحبهم الكن يعني سيويه  
فاحفظ مني ذلك \* ثم قال بلغني عن الفراء انه قال دخلت البصرة فلقبت  
بونس واصحابه فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة فاتبعته  
فاذا هو اعجم لا يفصح سمعته يقول لجاريته هات ذيك الماء من ذاك الجر  
فخرجت من عنده ولم اعد اليه \* فقلت له هذا لا يصح عن الفراء وانت غير  
مامون في هذه الحكاية ولا يعرف اصحاب سيويه من هذا شيئا وكيف تقول  
هذا المن يقول في اول كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية وهذا يعجز عن ادراك  
فهمه كثير من الفصحاء فضلا عن النطاق \* قال ثعلب قد وجدت في  
كتابه نحو من هذا \* قلت \* ما هو قال يقول في كتابه في غير نسخة حاشا حرف  
يخفض ما بعده كما تنخفض حتى وفيها معنى الاستثناء فقلت هذا كذا في كتابه  
وهو صحيح ذهب في التذكير الى الحرف وفي التانيث الى الكلمة \* قال  
والاجود ان يحمل الكلام على وجه واحد \* قلت \* كل جيد قال الله تعالى  
ومن يثبت من كن الله ورسوله وتعمل صالحا وقرئ ويعمل صالحا وقال  
عز وجل ومنهم من يستمعون اليك \* ذهب الى المعنى ثم قال ومنهم من ينظر



اليك ذهب الى اللفظ وليس لقائل ان يقول لو حمل الكلام على وجه واحد  
في الايتين كان اجود لان كل هذا جيد فاما نحن فلانذ كرحد ود الفراء لان  
خطأه فيه اكثر من ان يعد ولكن هنا انت عملت (كتاب الفصيح) للمبتدى  
المعلم وهو عشرون ورقة اخطات في عشرة مواضع منه قال لي اذ كرها قلت نعم  
قلت \* وهو عرق النساء وهذا خطأ انما يقال النساء ولا يقال عرق النساء  
كما لا يقال عرق الابهرو ولا عرق الاحل \* قال امرء القيس \*

فانشب اظفاره في النساء \* فقلت هب لت الا تبصر

\* وقلت \* حلمت في النوم احلم حلما وحلما والحلم ليس بمصدر وانما هو اسم قال الله تعالى  
والذين لم يولفوا الحلم منكم \* واذا كان للشيء مصدر واسم لم يوضع الاسم موضع  
المصدر الا ترى انك تقول حسبت الشيء احسبه حسبا وحسابا والحسب  
المصدر والحساب الاسم فلو قلت ابلغ الحسب اليك ورفعت الحسب اليك  
لم يجوزوا انت تريد ابلغ الحساب \* وقلت \* رجل عذب وامرأة عذبة وهذا  
خطأ انما يقال رجل عذب وامرأة عذبة لانه مصدر ووصف به فلا يثنى ولا يجمع  
ولا يؤنث كما يقال رجل خصم وامرأة خصم وقد ايتت بياب من هذا النوع في  
الكتاب وانفردت هذا منه \* قال الشاعر \* يا من يدل فتى عذبا على عذب \*  
\* وقلت \* كسرى بكسر الكاف وهذا خطأ فانما هو كسرى والدليل على ذلك  
انا واياكم لان ختائف في ان النسب الى كسرى كسروى بفتح الكاف وهذا  
ليس مما انفردت به النسب ابعد منه \* الا ترى انك لو نسبت الى معزى قلت معزوى  
والى درهم درهمى ولا تقول معزوى ولا درهمى \* وقلت \* وعدت الرجل  
خيرا او شر افاذ لم تذكر الشر قلت او عدته بكذا افقوا لك بكذا انقض لما اصلت

لأنك قلت بكذا أو قولك بكذا كناية عن التبر والصواب أن تقول فإذا  
لم تذكر الشر قلت أو صدقته قلت وهم المطرعة وإنما هم المطرعة بتشديد  
الطاء كما قال الله تعالى الذين يزرون المطوعين من المؤمنين في الصدقات  
فقال ما قلت إلا المطرعة فقلت هكذا اقرأته بابك وقرأه غيري وأنا حاضر  
اسمع مراراً قلت به هو لرشدة وزنية كما قلت لغية والباب فيهما واحد  
لأنه إنما يريد المرة الواحدة ومصادر التنازلي إذا ردت المرة الواحدة لم تختلف  
تقول ضربته ضربة وجاست جلسة وركبت ركبة لا اختلاف في ذلك بين  
أحد من النحويين. نمايكسر من ذلك ما ندن هيئة حال فتصفها بالحسن والتعجب  
وغيرها فتقول «وتمس الجلسة والسيرة والركبة وليس هذا من ذلك» ووقات  
اسمة للبلد ورواه الأصمعي بضم الهمزة اسمة فقال ما روى ابن الأعرابي يا أصحابنا  
الاسمة فقلت قد علمت أنت أن الأصمعي اضبط لما يحكى وأوثق فيما يروى وقلت  
إذا عز أخوك فهن والكلام فهن وهو من هان يهين إذا لان ومنه قيل هين لين  
لأن فهن من هان يهون من الهوان والعرب لا تأمر بذلك ولا معنى لهذا الكلام  
يصح لو قالته العرب ومعنى عز ليس به العزة التي هي المنعة والقدرة وإنما هو  
من قولك عز الشيء إذا شدد ومعنى الكلام إذا صعب أخرك واشتد فذل  
له من الذل ولا معنى للذل ههنا كما تقول إذا صعب أخوك فلن له \* قال  
فما قرى عليه (كتاب الفصيح) بعد ذلك على ما بلغني ثم بلغني أنه  
سمي ذلك فانكر (كتاب الفصيح) أن يكون له \*  
\* تمت والحمد لله رب العالمين \*



انتصار ابن خالويه ثعلب

انتصار ابي عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه الحمداني لابي العباس ثعلب  
 فيما تبعه عليه ابو اسحاق الزجاج رحمهم الله تعالى اجمعين \*  
 قال ابو عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه الحمداني رحمه الله \* اما قول  
 ثعلب \* عرق النساء فقد اجمع كل من فسر القرآن من الصحابة والتابعين  
 رحمهم الله وهلم جرا ان قوله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل الا  
 ما حرم اسرائيل على نفسه \* لحوم الابل والبانها فقال علي رضي الله عنه  
 وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم وكل من فسر القرآن  
 ان يعقوب عليه السلام كان به عرق النساء فلم يجز ثعلب ان يترك لفظ  
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وياخذ بقول الشاعر \* فانشب  
 اظفاره في النساء \* واما قوله \* حلت في النوم حلما وحلما فقد غلطت انه  
 اقام الاسم مقام المصدر لان الحلم مصدر واسم يقال رغب الرجل رغبة  
 ورغبا وحلم الرجل حلما وحلما وهذا ما وافق الاسم فيه المصدر مثل النقص والعلم  
 تقول علمت فلان في علم فلان علم فالعلم مصدر واسم \* واما احتجاجة \* بقوله  
 ادالي لم يبلغوا الحلم منكم \* فهذه حجة عليه لانه اراد المصدر ههنا اي لم يبلغوا  
 الاحلام \* واما قوله \* حسب الحساب ولم يقل الحسب فخطأ فاحش فان  
 العرب قد تذكر الاسم في موضع المصدر فيقولون اعطيته عطا في موضع  
 اعطاء وهذا يوم عطاء الجند وعطاء الامير كما استغنوا بلفظ الاسم عن المصدر  
 كذا استغنوا بالحساب عن الحسب ولا سيما اذا كان الحسب لفظا يشبه الكفاية  
 وحسبك اي كفاك \* واما قوله \* في رجل عزب انه مصدر ولا تدخله  
 الهاء فخطأ عظيم لان العزب اسم وصفة بمنزلة المازب قال ابن احرر \*

حتى اذا ذر قرن الشمس صبحها \* اضرى من قران بات الوحش والذبا  
وسمي العزب عزبالا لانه قد بعد عن النكاح قال الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي  
اراد بات عازبا والاضرى كلاب الصيد جمع ضر و الدليل على ان العزب  
اسم فاعل انك تجمه على فعال قوم عزاب وامرأة عزبة وقد ذكره ابو عبيد  
في (المصنف) كما ذكره ثعلب ولكنهم فرقوا بين العازب البعيد في المسافة وبين  
العزب البعيد من النكاح ويقال امرأة عزب وعزبة غير ان ثعلبا اختار لغة الفصحاء  
واما تشبيهه عزبا بخصم فخطأ بان لان الخصم والعدل والرضى والدرق والقمن  
والصوم والفطر وما شاكل ذلك فانه جرى عند العرب كالمصدر لا يثنى  
ولا يجمع في اللغة الفصيحة قال الله تعالى هو لاء ضيفي \* وقد يقال اضياف  
وضيوف وامرأة ضيفة وضيف وقال ذو الرمة

تجلوا البوارق عن محرر لحق \* كانه متمنى مملق عزب  
والعزب ههنا المفرد وقد قالت العرب امرأة محقق ومحمقة وعاشق  
وعاشقة و غلام و غلامة و رجل و رجلة و شيخ و شحنة و كهل و كهلة  
وشبهه لا يحصى كثرة فلا ادري لم عاب عزب وعزبة وقد حكاه ابو عبيد  
في (المصنف) كما حكاه ثعلب \* واما قوله ان الاختيار كسرى بالفتح لان  
النسب اليه كسروى فخطأ عظيم لان كسرى ليس عربيا ولم يكن في الاصل  
كسرى ولا كسرى انما هو بالفارسية خسرو بضم الخاء وليس في كلام العرب  
اسم في آخره واو قبلها ضمة فعربته العرب الى لفظ آخر فان فتحت او كسرت  
فقد اصبحت والكسرا جود لان فعلى يشبه الاسم المفرد مثل الشعرى وذكرى  
فلما كان كسرى رجلا واحدا والشعرى نجما واحدا ردوه الى الفاظهم



ولو قالوا كسرى اشبه الجمع مثل قتلى وجرحى فلما نسب اليه انفتح  
فقالوا كسروى لان الكسر مع ياء النسب مشتقل الا ترى انهم يقولون  
في قلب ثعلبي وليس نسبة كسروى كالنسب الى درهم ومعزى لان  
درهما ليس فيه لفتان الكسرو الفتح وكذلك معزى لا يقال درهم ولا معزى  
فيختار في النسب الفتح لخفته وهو واضح بحمد الله \* وحد ثنا ابن دريد عن  
ابي حاتم وكان من اشد الناس تعصبا على الكوفيين في (كتاب ما يلحن فيه العامة)  
ان كسرى بالكسر افسح من الفتح وكذلك ذكر ابو عبيد ان الكسر  
افصح \* واما قوله \* وعده الشرف اذا لم تذكر الشر قلت او عده بكذا  
وزعم انه نقض لما اصل فقد غلط لان ثعلبا انما قال وعدت الرجل خيرا او شرا  
لان الله تعالى قال النار وعد ها الله الذين كفروا ههنا في الشرو وقال عز وجل  
واذ يعدكم الله احدي الطائفتين \* وهذا في الخير فاذا لم تذكر الشر قلت او عده  
على الاطلاق ووعده على الاطلاق في الخير فاذا اقترنتها ووصلتها جاز  
استعمالها جميعا في الخير والشر كما تقول وعده خيرا وشرا واجمع الجميع انك  
اذا قلت او عده بكذا لا يكون الا في الشر لا خلاف في ذلك وانشدوا \*

او عدني بالسمن \* والاداهم \* رجلى ورجلى شنته المناسم

وقال ابن دريد مما جمع عليه ابو زيد وابو عبيد والاصمعي او عده بالشر  
لا غير مع الباء \* واما قوله \* ثعلب ان في (الفصيح) هم المطوعة بالتخفيف  
وانما هم المطوعة بالشد يدوان ثعلبا قال ما قلت الا بالشد يد فتال  
ما قلت الا بالتخفيف فهذا مكابرة العيان والحجة على هذا ساقطة \* واما  
قوله \* رشدة وزنية وانما يجب ان يكون بالفتح مثل ضربته ضربة فهذا

خطأ لأنه قد يجاء بالكسر والفتح والضم. حدثنا ابن عباد عن السمرى عن القراء  
 أن العرب تقول حبيبت حبة واحدة ورأيتها روية واحدة بالضم وسائر  
 كلام العرب بالفتح ومما يجاء بالكسر وعدته عدة ووزنت زنة وأما الاسم  
 فيجاء على فعلة ولكل وجهة اسم ولو كان مصدر القيل جهة فاما الهيئة والحال  
 فبالكسر ما أحسن ركبته وجلسه وعمته واختيار الكوفيين ولد فلان  
 لزنية ورشدة وخبيثة واختيار البصريين الفتح واما غية فاجماع انها مفتوحة  
 استثقالا للكسر مع الياء والتشديد \* واما قوله \* هي اسمة بالضم فالجواب  
 ساقط عن هذا ومعارضة الزجاج فيه جهل لان الكوفيين عندهم ان ابن  
 الاعرابي اعلم من الاصمعي بطبقات واورع \* واما قوله \* اذا عزاخوك  
 فمن فهو بضم الهماء وهذا مثل اسير في كلام العرب واشهر من الفرس الابق  
 وكذلك رواه كل من الف كتابا ابو عبيدة (في المحلة الثانية) وابو عبيد في  
 (الامالي) والمفضل الضبي وليس ما خذ اما ذهب اليه الزجاج لانه كان قبل  
 العلم بالله فقولهم اذا عزاخوك فمن ليس من الهوان ولا من وه ولا من هان  
 يهين وانما هو من الهون وهو من الرفق والسكون قال الله تعالى في صفة  
 المؤمنين \* الذين يمشون على الارض هونا \* معناه يمشون على الارض بالسكينة  
 والوقار فاداء عزاخوك واشتط فترقق انت ول وقال الشاعر \*

دنيت لها الضراء او قلت انقى \* اذا عزا ابن عمك ان يهونا

ولا يكون الامر من يهون الا هن وهذا الشعر لابن احرر الباهلي ورواه  
 الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي ولا يعلم خلافاه والحمد لله رب العالمين  
 وصلى الله على سيدنا محمد النبي الام والى الطاهرين وسلم \*



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله واصحابه  
وسلم تسليما كثيرا

\* قال ابن الشجري في اماله ورد علي من الموصل ثمان مسائل \*  
\* الاولى \* السؤال عن الراجع الى القتال من خبره في قول الشاعر \*  
فاما القتال لا قتال لديكم \* ولكن سيراني عرض المواكب  
وعن بني البيت \* انت يه لسؤال عن قول الله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم  
بذاب الله \* لم يجمع التخمير الذي هو الماء في ارايتكم ولم يثن في ارايتكما  
\* الثالثة \* السؤال عن حد الاسم الذي يسلم من الطعن \* الرابعة \* السؤال  
عن وجه رفع الشر ونصبه ونصب الماء ورفع في قول الشاعر \*  
لمبت كـ فافا كان خيرك كله \* وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى  
\* الخامسة \* السران عن ذكر تصوير اي شيء هو \* السادسة \* عن العلة  
الموجبة لفتح التاء في ارايتكم وهو الجماعة \* السابعة \* السؤال عن العامل  
في ادا من قول الشاعر \*

وبعد غد يلف نفسي من غد \* اذ اراح اصحابي ولست برايح

ما هو \* الثامنة \* السؤال عن تبين اعراب قول ابي علي \*

اخطب ما يكون الامير قائما \* واكثر شرابي السويق ملتوتا

\* الجواب بتوفيق الله وحسن تسديده عن المسئلة الاولى \*

ان الجملة المركبة من لا واسمها وخبرها وقعت خبرا عن القتال في قوله فاما  
التمال لا قتال لديكم وهي غاربه من ضمير عائدها الى المبتدأ وانما جاز  
ذلك لان اسم لانكرة شائعة مستغرة للجنس المرف بالالف واللام

ثمان مسائل التي وردت في ابن الشجري

الجواب

فقتال المنكورا مشتمل على القتال الاول الا ترى انك اذا قلت لا اله الا الله  
عمت لفظة اله جميع ما يزعم المبطلون انه مستحق لاطلاق هذه اللفظة عليه  
وليس يجري قولك لا رجل في الدار اذا رفعت مجرى قولك لا رجل  
في الدار اذا ركبت لانك اذا قلت لا رجل في الدار جاز ان تعقبه بقواك بل  
رجلان وبل ثلاثة ولا يجوز ذلك مع تركيب لا لانك اذا رفعت فانما  
نقيت واحدا واذا ركبت فانما نقيت الجنس اجمع \* واذا عرفت هذا فدخل  
القتال الاول تحت الثاني يقوم مقام عود الضمير اليه ومثل هذا البيت ما  
اشده سيويه \*

الا ليت شعري هل الى ام عامر \* سبيل فاما الصبر منها فلا صبرا  
فالصبر من حيث كان معرفة داخل تحت الصبر المنفي لشياعه بالسكبر ونظير هذا  
ان قولهم نعم الرجل زيد في قول من رفع زيد ابلا ابتداء فاراد زيد  
نعم الرجل يدخل فيه زيد تحت الرجل لان المراد بالرجل ههنا الجنس  
فيستغنى المبتدأ بدخوله تحت الخبر عن عائذ اليه من الجملة \* ويوضح  
لك هذا ان قولك زيد نعم الرجل كلام مستقل وقولك زيد قام الرجل  
كلام غير مستقل وان كان قولك قام الرجل جملة من فعل وفاعل كما ان  
قولك نعم الرجل كذلك ولم يستقم قولك زيد قام الرجل حتى تقول اليه  
او معه او نحو ذلك لكون الالف واللام فيه لتعريف العهد فالمراد به  
واحد بعينه والرجل في قولك زيد نعم الرجل بمنزلة الانسان في قوله  
تعالى ان الانسان لني خسر \* الا ترى انه استثنى منه الذين آمنوا والاستثناء  
من واحد مستعمل لا يصح اراستثنت واحدا من واحد فكيف اراستثنت



جمعا من واحد ومثله \* وانا اذا اذ قما الانسان منارحة فرح بها \* فالمراد  
بالانسان ههنا الناس كافة فلذلك قال وان تصيهم سيئة بما قدمت ايديهم  
فان الانسان كفور \* واد اكان الاسم المعروف بالالف واللام نحو الرجل والانسان  
قد استوعب الجنس فما ظلك باسم الجنس المسكور المنفي في قوله لا قتال لديكم  
وقول الاخر فاما الصبر عنها فلا صبرا والتكبر والفى يتساو لان من العموم  
سالايتسا وله التعريف والايجاب الا ترى ان قرلهم ما انا في من واحد  
وقوله تعالى ما سبقكم به من احد \* متناول غابة العموم ولوحاولت ان تقول  
اتاني من احد كان ذلك دخلا في باب استحالة الكلام ويشبه ما ذكرته  
من الاستغناء بدخول الاسم المبتدأ في اسم العموم الذي بعده عن عود  
ضمير اليه من الجملة تكرير الاسم الظاهر مستغنى به عن ذكر المضمرة وذلك  
اذا اريد تقخير الامر وتمضيحه كقول عدي بن زيد \*

لا ارى الموت يسبق الموت شي \* نقص الموت ذا الفنى والفقيرا  
فاستغنى باعادة ذكر الموت عن الهاء لو قال مع صحة الوزن يسبقه ومثله  
في التنزيل الحاقة ما الحاقة \* المقارعة ما القارعة \* واصحاب اليمين ما اصحاب  
اليمين \* فالخاقة مبتدأ وقوله ما الحاقة جملة من مبتدأ وخبر خالية من ضمير يعود  
على المبتدأ لان تكرير الظاهر اغنى عن الضمير العائد فالتقدير فيها اي شي  
الحاقة وكذلك ما المقارعة وما اصحاب اليمين التقدير فيها اي شي  
المقارعة واي شي اصحاب اليمين كما نقول زيد رجل اي رجل  
ناستغنى بتكرير الظاهر عن ان يقال الحاقة ماهي والقارعة ماهي واصحاب  
اليمين ماهم وانما حسن تكرير الاسم الظاهر في هذا النحو ان تكريره هو الاصل

ولكنهم استعملوا المضمرات فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات ايجازا واختصارا فلما ارادوا الدلالة على النفخيم جعلوا تكرار الظاهر اماراة لما ارادوه من ذلك واما معنى البيت فانه اراد ذم الذين خاطبهم فيه فادريس عندكم قتال وقت احتياجكم اليه ولا تحسنونه وانما عندكم ان تتركبوا الخيل وتسيروا في المواكب المراض وفي البيت حذف اقتضاء اقامة الوزن لم يسأل عنه صاحب هذه المسائل وهو حذف الفاء من جواب لما وذلك ان اما حرف استيناف وضع لتفصيل الجمل وحكم انهاء بعده حكمها بعد الفعل في امتثالها من الاصلقة اما لان الفاء اذا اتصلت بالجزء صارت كحرف من حروفه كما لا يلاحظ في فعل الجزاء فعل الشرط كذلك الفاء لا ترى ان انهاء في قولك ان يقدم زيد فعمرو ويكرمه قد فصل بينها وبين الشرط زيد وكذلك ان اقال ان تقم فعمرو يكرمك فقد فصل بين الشرط والفاء الضمير المستكن فيه فلما تنزات اما منزلة الفعل الذي هو الشرط لم يجوز ان تلاحظ الفاء فان قال قائل هل يجوز ان تكون هذه الفاء زائدة فلذلك جاز حذفها في التسمية قيل لا يخلو ان تكون عاطفة او زائدة او جزاء فلا يجوز ان تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ولا يجوز ان تكون زائدة لان الكلام لا يستغنى عنها في حال السعة فلم يبق الا ان تكون جزاء وهي حرف وضع لتفصيل الجمع وقطع ما قبله بما بعده عن العمل وانيب عن جملة الشرط وحرفه فقلت فاما زيد فعاقل فللمعنى والتقدير عند النحويين مما يكن من شيء فزيد عاقل فاستحق بذلك جوابا وجوابه جملة يلزمها الفاء اما ان تكون مبتدأية او فعلية والفعلية اما ان تكون



خبرية اوا مرية اونهية ولا بد ان يفصل بين اما وبين الفاء فاصل مبتدأ  
او مفعول اوجار ومجروور فالمبتدأ كقولك اما زيد فكريم واما بكر فلثيم  
والمفعول كقولك اما زيد افا كرم واما عمر افا هنت والجار والمجروور  
كقولك اما في زيد فرغت واما على بكر فنزلت ومثال وقوع الجملة الامرية  
كقولك اما محمد افا كرم واما عمر افا هنت كانك قلت مهما يكن من شئ فاكرم  
محمد او مهما يكن من شئ فاهنت عمر او مثال الهى كقولك اما زيد ا  
فلا تكرم واما عمر افا لاتهن ومثله في التنزيل فاما اليسيم ولا تقهر واما السائل  
فلا تنهر \* ومثال فصلك بالجار والمجروور في قولك اما زيد فامررو قوله تعالى واما  
بنعمة ربك فحدث \* وانما لم يجز ان يلاصق اما الفعل لان اما تنزلت بمنزلة الفعل  
الشرطي والفعل لا يلاصق الفعل فلذلك امتنعت من ملاصقة الافعال  
\* فان قيل \* فقد نقول زيد كان يزورك وعمر وليس يلم باي فتلاصق كان وليس  
للفعل \* فالجواب \* ان الضمير المستتر في كان وليس فاصل في التقدير بينهما  
وبين ما يليهما وهذا الفاصل يبرز اذا قلت الزيد ان كانا يزورانك والعمر ان  
ليسا بالمان بك وكذلك حكم الجمع اذا قلت كانوا ايسوا وحكم الفاء حكم الفعل  
في امتناعها من ملاصقة الساكن الفاء اذا انصبت بالجزء صارت كحرف من  
حروفه فكذلك لا يلاصق الجزاء الشرط كذلك انما ان ترى ان الفاء في قولك  
ان يقيم زيد فعمر ويكرمه قد فصل بينهما وبين الشرط زيد وكذلك اذا قلت  
ان يقيم عمر ويكرمه فقد فصل بين الشرط وبين انما الضمير المستكن فيه  
فلما نزلت اما منزلة الفعل الذي هو الشرط لم يجز ان تلاصقه الفاء \* فان قال \*  
قائل هل يجوز ان تكون هذه الفاء زائدة لحذفها في الشعر \* قيل \* لا يخلو

ان تكون عاطفة او زائدة او جزاء فلا يجوز ان تكون عاطفة لدخولها  
على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ولا يجوز ان تكون زائدة  
لان الكلام لا يستغنى عنها في حال السعة فلم يبق الا ان تكون جزاء \*  
فاذا عرفت هذا فالفاء بعد اما لازمة لما ذكرت لك من نيابة اما عن الشرط  
وحرفه فان حذفها الشاعر فلا ضرورة كما جاز له حذفها من جواب الشرط  
كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت \*

من يفعل الحسنات الله يشكرها \* والشر بالشر عند الله سيان  
كان الوجه ان يقول فانه ومثله حذفها من قوله فاما القتال لا قتال لديكم \*  
وحذفها من قول بشر بن ابي حازم

واما بنوعا مربا لنساء \* غداة لقوا القوم كانوا انعاما  
ومع هذا التشديد في حذف الفاء من جواب اما قد جاء حذفها في التنزيل  
ولكنه حذف كلا حذف وانما حسن ذلك حتى جعله كطريق مبيع حذفها  
مع ما اتصلت به من القول والقول قد كثر حذفه في التنزيل لانه جار في حذفه  
مجرى المنطوق به فمن ذلك قوله تعالى والملائكة يدخلون عليهم من كل باب  
سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار \* اى يقولون سلام عليكم ومثله  
واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا \* اى يقولان  
ربنا تقبل منا ومثله ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم  
ربنا ابصرنا وسمعنا \* والآية التي ورد فيها حذف الفاء قوله تعالى  
يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم  
اكفرتم بعد ايمانكم \* التفسير فيقال لهم اكفرتم فحذفها من ههنا احسن



الحذوف واجراها في ميدان البلاغة والعالب على اما التكرير كقوله  
 تعالى اما السفينة فكانت لمساكين \* ثم قال واما الغلام فكان ابواه مومنين \* ثم  
 قال واما الجدار فكان لغلامين \* وقد جاءت غير مكررة في قوله يا ايها الناس  
 قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نور امبين اما الذين آمنوا بالله  
 واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل \* وادلم ان اما لما نزلت منزلة  
 الفعل نصبت ولكها لم تنصب المفعول به لضعفها وانما نصبت الظرف  
 الصحيح كقولك اما اليوم فاني منطلق واما عندك فاني جالس وتعلق بها  
 حرف الظرف في نحو قولك اما في الدار فزيد نائم وانما لم يجز ان يعمل  
 ما بعد الظرف لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها وعلى ذلك يحمل قول ابي علي  
 اما على اثر ذلك فاني جمعت ومثله قولك اما في زيد فاني رغبت في متعلقة  
 باما نفسها في قول سيبويه وجميع النحويين الا ابا العباس المبرد فانه زعم ان  
 الجار متعلق برغبت وهو قول مبائن للصحة خارق للاجماع لما ذكرته لك  
 من ان ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها فلذلك اجاز وازيدا جعفر  
 ضارب ولم يجيز وازيدا ان جعفر اضارب فان قلت اما زيد فاني ضارب  
 فهذه المسئلة فاسدة في قول جميع النحويين لما ذكرته من ان اما لا تنصب  
 المفعول الصريح وان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وهو في مذهب ابي العباس  
 جائز وفساده واضح \*

### \* المسئلة الثانية \*

اما مجي الفاعل المضمرة مفردا في قوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله \*  
 وكذلك في التشبيه اذ قلت ارايتكم وفي خطاب جماعة النساء اذ قلت ارايتكم

وبهيات بعد \* وكذا ما ضمن معنى الحرف نحو متى واين وكم وكيف فتى  
 وضع ليدل على الازمنة واين على الامكنة وكم على الاعداد وكيف  
 على الاحوال وهذه الكلم ونظائرها من نحو من وما واين وانى مما طعن به  
 على الحد الاول كقول قائله كلمة متى تدل على معنى فى نفسها فقال الطاعن ان كل  
 واحد من هذه الاسماء قد دل على الاستفهام او الشرط وعلى معنى آخر  
 كدلالة اين على المكان وعلى الاستفهام او الشرط وكذلك متى ومن وما فقد  
 دل الاسم منها على معنيين كدلالة الفعل على معنيين الزمان المعين والحدث  
 وليس لمعتراض ان يعتراض بهذا على الحد الذى قررناه لاثنا قلنا وعلى مسمى  
 به ولم نقل ما دل على معنى \*

### المسئلة الرابعة

السؤال عن قول الشاعر وهوزيد بن الحكم الثقفى  
 فليت كفا فاك ان خيرك كله \* وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى  
 تعريب هذا البيت قد تقدم فيما سلف من الامالى ولكننا عدنا تعريبه هنا  
 لزيادة فائدة وايضاح مشكل ولكونه من جملة المسائل الواردة فنقول  
 ان اسم ليت محذوف وهو ضمير الشأن والحديث وحذفه مما لا يسوغ  
 الا فى الضرورة كقوله

فليت دفعت الهم عنى ساعة \* فبتنا على ما خبت ناعى بال  
 الا ترى ان ليت لا تباشر الافعال فلولا يمكن التقدير فليته لم يجرز ملاصقته  
 للفعل ومن ذلك قول الآخر

ان من لام فى بنى بنت حسا \* ن الميه واعمه فى الخطوب



يجزم الله دل على أن من شرطية وإذا كانت شرطية لم يكن بد من الفصل  
بينها وبين أن لأن أسماء الشرط حكمها حكم أسماء الاستفهام في أن العامل  
فيها يقع بعد ها كقواك أيهم تكرم أكرم كما تقول إذا استفهمت أيهم  
أكرمت ونظير ذلك قول الآخر \*

أن من بدخل الكنيسة يوما \* يلقى فيها جادرا وظاء  
\* وانشد سيبويه \*

ولكن من لا يلقى أمرا ينوبه \* يسكنه ينزل به وهو أعزل  
الأعزل الذي لا سلاح معه وعلى هذا قول أبي الطيب أحمد بن الحسين  
وما كنت ممن يدخل العشق قلبه \* ولكن من يبصر جفونك بعشق  
\* وإذا عرفت هذا فإن كفا فإخبار كان وخيرك اسمها وكله تركيد له والجملة  
التي هي كان واسمها وخبرها خبر ليت فالتقدير ليت أي ليت الشأن كان  
خيرك كله كفا فإعني ومن روى وشرك رفعه بالعطف على قوله خيرك قد دخل  
في خبر كان فكانه قال وكان شرك فقير أبي علي بقدر خبر كان المضمحل محذوفا  
دل عليه خبر كان المظهر ويقدر المحذوف بلفظ المذكور ونظير ذلك في  
حذف الخبر لدلالة الخبر الآخر عليه وهما من لفظ واحد قول الشاعر  
نحن بما عندنا وانت بما \* عندك راض والراي مختلف  
أراد نحن بما عندنا راضون فحذفه لدلالة راض عليه ومثله في دلالة  
أحد الخبرين على الآخر في التنزيل والله ورسوله أحق أن يرضوه \* ولو  
كان خبرا عنهما لكان يرضوهما فالتقدير على هذا وكان شرك كفا  
وهذا على أن يكون ارتوى مسندا إلى مرتوى \*

وذهب ابو علي الى ان الخبر مر توي وكان حقه مر توي او لكنه اسكن الياء  
 لاقامة الوزن والقافية وهو من الضرورات المستحسنة لانه ردحا الى  
 حالين اعني ان الشاعر حمل حالة النصب على حالة الرفع والجرو مثله قول الآخر  
 \* كني بالناس من اسماء كافي \* وقوله \* يادار هند عفت الاثافيها \* وحسن  
 الاخبار عن الشرع مر توي لان الارتواء يكف الشارب عن الشرب فجاز لذلك  
 تعليق عني مر توي كما يتعلق بكاف او كمف فكانه قال وكان شرك كافا  
 عني ومن قال وشرك لا نصب حمله على ليت ولا يجوز ان يكون محمولا على  
 ليت المذكورة لان ضمير الشأن لا يصح البدل عليه لو كان ملفوظا به  
 فكيف وهو محذوف واذا امتنع حمل على ليت المذكورة حمله على اخرى  
 مقدرة وحسن ذلك لدلالة المذكورة على ما كما حسن حذف كل فيما  
 اورده سيويه من قول الشاعر

اكل امرئ تحسبين امرا \* و نار توفد بالليل نارا

اراد وكل نار فحذف كل واعملها مقدرة كما كان يعملها لظهرت فكانه على هذا  
 قال و ليت شرك مر توي عني فمر توي في ذاك التقدير على ما يستحقه من  
 سكان بانه لكونه خبر الليت وعلى ما ذهب اليه في كون مر توي خبرا لكان  
 او ليت يجوز في الماء الرفع ورفعه بتقدير حذف مضاف اي ما ار توي اهل  
 الماء كما جاز واسأل القرية \* اي اعمل القرية وحتى تضع الحرب اوزارها \* اي  
 يضع اهل الحرب اسلحتهم ومن كلامهم صلى المسجد اي ادخل المسجد ومازلنا  
 نطأ السماء حتى اتيناكم يريدون ماء السماء وقد كثر حذف المضاف جدا  
 مما يشهد فيه ما بقي على ما لقي كم قول المرقش \* ليس على طويل الحياة ندم \*



اى على فوت طول الحياة وكقول الاعشى \* الم نغمض عيناك ليلة ارعدا \*  
 اراد اغتماض ليلة ارمد و اضاف الا غتماض المقدر الى الليلة كما اضيف  
 المكر الى الليل والنهار في قوله عز وجل بل مكر الليل والنهار فانتصاب الليلة  
 انتصاب المصدر لا انتصاب الظرف وكيف يكون انتصابها انتصاب  
 الظرف مع قوله بعد \* وبت كبات السليم مستهدا \* و اجاز بعض المتأخرين  
 ان يكون الماء رفعاً بانه فاعل ارتوى من غير تقدير مضاف قال و جاز  
 وصف الماء بالارتواء للبالغة كما جاز وصفه بالعطش كذلك في قوله \* وجئت  
 هجيراً يترك الماء صادياً \* ومن نصب الماء متبعاً مذهب ابي على اراد ما ارتوى  
 الناس الماء اى من الماء اضر الفاعل وحذف الخافض فوصل الفعل  
 فنصب كما جاء في التنزيل واختار موسى قومه سبعين رجلاً \* اى  
 من قومه وجاء فيه حذف الباء من قوله انما ذلكم الشيطان يخوف اولياءه  
 اى يخوفكم باوليسائه ودليل ذلك فلا تخافوهم وخافوني \* وجاء  
 حذف على من قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح \* ومثل اضرار الفاعل  
 ههنا ولم يتقدم ذكر ظاهر يرجع الضمير اليه ما حكاه سيوييه من قولهم  
 اذا كانت غدا فأتى اى اذا كان ما نحن فيه من الرخاء او البلاء غدا  
 وما في قوله ما ارتوى مصدرية وابوطالب العبدى لم يعرف في هذا البيت  
 الانصب الماء ولم يتجه له الا اسناد ارتوى الى مرتوى وذلك انه قال معنى  
 ما ارتوى الماء مرتوى ما شرب الماء شارب ثم قال واما ما ذكره الشيخ  
 ابو علي في قوله ان حملت العطف على كان كان مرتوى في موضع نصب وان  
 حملته على ليت نصبت قوله وشرك ومرتوى من فوع فكلام لم يفسره رحمه الله

ثم قال ومربي بعد هذا في تعاقب كلام الشيخ أبي علي أنا حاكمه على الوجه وهو أنه أورد البيت ثم قال بعد إرادته ليت معمول على إضمار الحديث وكفا فإخبار كان فاما قوله وشركه هي ما ارتوى الماء مرتوى فقياس من عمل الثاني أن يكون شرك مرتعاً بالمطف على كان ومرئوي في موضع نصب إلا أنه أسكن في الشعر مثل كفا فإثباتي من أسماء كافي ومن عمل الأول نصب شرك بالمطف على ليت ومرئوي في موضع رفع لأنه الخبر وما ارتوى الماء في موضع نصب ظرف بعمل فيه مرتوي هذا ما ذكره ثم قال العبدى وقد تقدمت مطالبتي بفاعل ارتوى وإذا أثبت ما ذكرته علم أن الأمر على ما قلته والمعنى عليه لا محالة انتهى كلام العبدى وقد مر بي كلام أبي علي في (التذكرة) يشير فيه إلى ما قاله العبدى واختيار أبي علي ما اختاره في هذا البيت من كون مرتوى خبر المكان أو ليت مع صحة اسناد ارتوى إلى مرتوى معنى وأعراباً من مرأيه البعيدة \*

### \* المسئلة الخامسة \*

وأما مزين فلفظه يحتمل معنيين لكل واحد منهما وزن غير وزن الآخر أحدهما أن يكون عبارة عن مصغرو وزنه مفعيل وهو مصغر مردان ومزدان أصله مزتين مفتعل من الزية فقلبت باؤه الفالتحريكاً وانقح ما قبلها فصارت إلى مرتان وكره اجتماع الزاء والناء لأن الزاء مجهور والتاء حرف مهموس فكروها التنافر فابدلوا التاء دالاً لأن الدال توافق الزاء في الجهر وتقارب الثاني في المخرج ولماريد تصغير مردان وعدة حروفه خمسة اثنان زائد تان الميم والدال ووجب أن يرد إلى أربعة بحذف أحد الزائدتين لم يخل من أن تحذف



الميم او الدال فكان حذف الدال اولى لامرين \* احدهما ان الميم ندل على اسم الفاعل والحرف الدال على معنى اولى بالمحافظة عليه \* والثاني \* ان الدال اقرب من الظرف والظرف وما قارب به احق بالحذف ولما حذفت الدال بقي ميزان فقليل في تصغيره مزين كقولك في تصغير غراب غريب فالضمة التي هي في المصغر غير الضمة التي في المكبر كما ان الضمة التي في اول بلبل نزل اذ اقلت بلبل \*

### \* المسئلة السادسة \*

وامسا فتح التاء في ارايتكم وارايتكما وارايتك يا هذه وارايتكن فقد علمت انك اذ اقلت رايت يارجل فتحت التاء واذ اقلت رايت يا فلانة كسرتها واذ خاطبت اثنين او اثنتين او جماعة ذكورا او اناثا ضممتها فقلت رايتما ورايتم ورايتن فقد ثبت واستقر ان التذكير اصل للتانيث وان التوحيد اصل للتثنية والجمع فلما خصوا الواحد المذكرا المخاطب بفتح التاء ثم جردوا التاء من الخطاب وانفردت به الكاف في ارايتك وارايتك يازينب والكاف وما زيد عليها في ارايتكما وارايتكم وارايتكن الزموا التاء الحركة الاصلية وذلك لما ذكرته لك من كون الواحد اصلا للاثنتين وللجماعة وكون المذكرا اصلا للمؤنث فاعرف هذا واحتفظ به \*

### \* المسئلة السابعة \*

\* واما قول الشاعر \*

وبعد غد يالهف نفسي من غد \* اذا راح اصحابي ولست براحم  
فالعامل في الظرف المصدر الذي هو اللف وان جعلت من زائدة على

ما كان يراه ابو الحسن الا خفش من زيادتها في الواجب وحمل عليه قوله تعالى  
فكلا مما مسكر عليكم \* وقوله قل للمؤمنين يقضوا من ابصارهم \* والتقد يرفي  
هذا القول ياللف نفسي غدا فاذا قدرت هذا جعلت اذا بدلا من غدا فهذا  
وجهان واضحان ولك وجه ثالث وهو ان تعمل في اذا معنى الكلام وذلك  
ان قوله ياللف نفسي لفظه لفظ النداء ومعناه التوجع فاذا حملته على هذا  
فالتقد يرا تاسف واتوجع وقت رواح اصحابي وتخافى عنهم \*

### المسئلة الثامنة \*

قول ابي علي \* اخطب ما يكون الا ميرقا \* اخطب من باب افعل الذي  
هو بعض ما يضاف اليه كقولك زيد اكرم الرجال \* وجمارك افرو  
الحير والياقوت افضل الحجارة ولا تقول الياقوت افضل الزجاج لانه ليس  
منه كما لا تقول احسن الرجال \* واذا ثبت هذا فان ما التي اضيف اليها اخطب  
مصدرية زمانية كالتى في قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض \*  
اى مدة دوام السموات فقوله اخطب ما يكون الا ميرتقد يره اخطب  
اوقات كون الامير كما قدرت في الآية مدة دوام السموات او مدد دوام  
السموات فقد صار اخطب باضافته الى الاوقات في التقدير وقتا لما مثلته  
لك من كون افعل هذا بعضا لما يضاف اليه واضافة الخطابة الى الوقت  
توسع وتجوز كما وصفوا الليل بالنوم في قولهم نام ليلك وذلك لكون النوم  
فيه وقال الشاعر

لقد لمتنا يا ام غيلان في السرى \* ونمت وما ليل المطى بنا ثم

ومثله اضافة المكر الى الليل والنهار في قوله عز وجل بل مكر الليل والنهار \*



وانما حسن اضافة المكر الى الليل والنهار لوقوعه فيها والتقدير ير بل مكرم  
 في الليل والنهار واذا عرفت هذا فاطلب مبتدأ محذوف الخبر والحال  
 التي هي قائما سادة مسد خبره فالتقدير اخطب اوقات كون الامير اذا كان  
 قائما ولما كان اخطب مضافا الى الكون لفظا والى الاوقات تقديرا وقد  
 بينت لك ان افعل هذا بعض ما يضاف اليه وقد صار في هذه المسئلة وقتنا  
 وكونا فجاز لذلك الاخبار عنه بظرف الزمان الذي هو اذ الزمانية واذا  
 كان قائما نصبا على الحال فكان المقدرة في هذا النحو هي التامة المكتفية بمرفوعها  
 التي بمعنى حدث ووقع ووجد ولا يجوز ان تكون الناقصة لان الناقصة لا يلزم  
 منصوبها التنكير والمنصوب ههنا لا يكون الا نكرة فثبت بلزوم التنكير له انه حال  
 واذا ثبت انه حال فهو حال من ضمير فاعل مستكن في فعل موضعه مع مرفوعه  
 جرباضافة ظرف اليه عمل فيه اسم فاعل محذوف وتفسير هذا ان قائما  
 حال من الضمير المستتر في كان وكان مع الضمير جملة في موضع جرباضافة اذا  
 اليها لان اذا او اذ تلزمهما الاضافة الى جملة توضح معنيهما كما توضح الصلة معنى  
 الموصول ولذا لك بنيتا فادانضاف الى جملة فعلية لانها شرطية والشرط انما  
 يكون بالفعل واذا تضاف الى جملة الاسم كما تضاف الى جملة الفعل فاذا في المسئلة  
 ظرف اوقع خبرا عن المبتدأ الذي هو اخطب والظرف متى وقع خبرا عمل  
 فيه اسم فاعل محذوف مرفوض اظهاره نحو قولك زيد خلفك والخروج  
 يوم السبت فتأمل جملة الكلام في هذه المسئلة فقد ابرزت لك غامضها  
 وكشفت لك مخبوءها واما قوله شربي السويق ملتوتا فداخل في هذا  
 المشرح واقول ان شربي مضاف ومضاف اليه فشرب مصدرا ضيفا

الى فاعله والسويق انتصب بانه مفعوله وخبره على ماقررتة محذوف سدت  
الحال مسده فقولك ملتوتا كقولك في المسئلة الاولى قائما غير ان الظرف  
المقدر في الاولى هو اذا او المقدر في هذه محمول على المعنى فان كان الاخبار  
قبل الشرب اردت شربي السويق اذا كان ملتوتا وان كانت الشرب  
سابقا للاخبار اردت شربي السويق اذا كان ملتوتا والله سبحانه وتعالى التوفيق  
وبلوغ الصدق والتحقيق \*

\* قال ابو الفضل مؤيد بن موفق الصاحبى في \* كتاب الحكم البوالغ في شرح  
الكلم النوابع رسالة الملائكة \* الفها ابو العلاء المعرى على جواب مسائل  
نصيرية القاها اليه بعض الطلبة فاجاب عنها بهذا الطريق المشتمل على الفوائد  
الانيقة مع صورتها المستغربة الرشيقة \*

\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

ليس مولاي الشيخ ادام الله عزه باول رائد ظن في الارض العارية فوجد لها  
من النبات قفراء \* ولا آخر سائم ظن الخبر بالسحابة فكنت من قطر صفراء \*  
جاءتني منه فوائد كانه في الحسن نبات مخر متملا بيت صخر \*

لعمري لقد نبهت من كان نائما \* واسمعت من كانت له اذان

ان الله يسمع من يشاء \* وما انت بسمع من في القبور \* اولئك ينادون من  
مكان بعيد \* وكنت في عنفوان الشيبة اود انى من اهل العلم فسجنتني عنه  
سواجن \* غادرتني مثل الكرة وهن المحاجن \* فالان مشيت رويدا \*  
وتركت عمر المضارب وزيدا \* وما اوثران يزاد في صحيفتي خطأ في النحو \*  
فيخلد آمنة من المحو \* واذا صدق فجر اللمة فلا عذر لصاحبها في الكذب \* ومن

رسالة في بيان لفظ الملائكة \*



لمعذب العطش بالعذب \* وصدق الشعر في المفرق \* يوجب صدق الانسان في  
 الفرق \* وكون الحالة بلاخرص \* اجمل بهامن النخرص \* وقيام النادبة بالنادب \*  
 احسن بالرجل من القول الكاذب \* ودوادام الله الجمال به يلزمه البحث عن  
 غوامض الاشياء لانه يعتمدسؤال رائج وغاد \* وحاضريرجوالفائدة وباد \*  
 فلاغروان كشف عن حقائق التصريف \* واحتج للتكبير والتعريف \* وتكلم عن  
 همز وادغام \* وازال التثنية عن صدور الطعام \* فاما انافجلس البيت ان لم اكن  
 الميت \* فشبيه بالميت \* او اعرضت الاغربة عن التعجب \* اعراضى من الادب  
 والاديب \* لاصبحت لا تحسن نعيها \* ولا يطبق هر مهارة عيبا \* ولما وافي  
 شيخنا ابو فلان بذلك المسائل القبيها في اللذة كانها الراح \* يستفر من سمعها المراح  
 وكانت الصهباء الجرجانية طرق بها عميد كفر \* بعد ميل الجوزاء وسقوط  
 الغفر \* وكان على مجباها \* جلب البنا الشمس واياها \* فلما جلبت الهدى \* ذكرت  
 ما قال الاسدى \*

فقلت اصطجها او اغري فاهد ها \* فما انا بعد الشيب وتيك والخر  
 تحالت عنها في السنين التي مضت \* فكيف النصابي بعد ما كلا العمر  
 ومارغبني في كوني كبعض الكروان تكلم في خطب جرى \* والظلم يسمع  
 ويرى \* فقال الاخفش او الفراء \* اطرق كرا ان النعامة في القرى \* وحق  
 مثلي لا يسأل فان سئل تعين عليه ان لا يجيب فان اجاب ففرض على  
 السامع ان لا يسمع منه فان خالف باستماعه ففريضة ان لا يكتب ما يقول  
 فان كتبه فواجب ان لا يظرفيه فان نظر فقد خبط خبط عشواء \* وقد  
 بلغت سن الانياخ وما حاز يزيدى نفع من هذا الهذيان والظفر الى الآخرة

قريب افتراني اذ افع ملك الموت فاقول اصل ملك ملاك وانما اخذ من  
اللوكة وهي الرسالة \* ثم قلت \* ويد لنا على ذلك قولهم في الجمع الملائكة  
لان المجموع ترد الاشياء الى اصولها وانشد قول الشاعر \*

فلست لانسى ولكن لملك \* تنزل من حول السماء بصوت  
فيعجبه ما سمع فينظر في ساعة لا شغاله بما قلت فاذا هم بالقبض قلت وزن  
ملك على هذا مقل لان الميم زائدة واذا كان الملك من اللوكة فهو مقلوب  
من الك الى لاك والقلب في الهمز وهمز العلة معروف عند اهل المقاييس  
فما جذب وجذب ولقم الطريق ولقمه فهو عند اهل اللغة قلب والنحويون  
لا يرونه مقلوبا بل يرون اللفظين كل واحد منها اصلا في بابه فوزن الملائكة  
على هذا مفاعلة لانها مقلوبة عن مالكة يقال الكنى الى فلان قال الشاعر \*

الكنى الى قومي السلام رسالة \* باية ما كانوا ضعا فاولا عزلا  
وقال الاعشى في الملائكة \*

ابلع يزيد بنى شيبان مالكة \* انا بليت اما تنفك تا تكل  
فكانهم فروا من المالك من ابتدا ثم بحثوا بعد ها بالالف فراءوا  
ان مجيء الالف اولا اخف كما فروا من شاي الى شاة ومن ناي الى ناء \* قال  
عمر بن ابي ربيعة \*

بان الحمول فماسا وتك نفرة \* ولقد اراك نساء بالاطفان

\* وانشد ابو عبيدة \*

اقول وقد بانتم بهم غربة النوى \* بوى حميوا ولا تشط ديارك

فيقول الملك من ابن ربيعة وما ابو عبيدة وما هذه الا باطل ان كان لك عمل صالح



فانت السعيد والافاخسأ وراءك فاقول فامهلني ساعة حتى اخبرك بوزن  
 عزرائيل واقم الدليل على ان الهمزة فيه زائدة فيقول الملك هيئات ليس الامر الي  
 اذا جاء اجلهم لا يسنا خرون ساعة ولا يستقدمون هاهنا نرا في ادارى منكرا ونكيرا  
 فاقول كيف جاء اسمكما عرييين منصرفين واسماء الملائكة كلها من  
 الاعجمية مثل اسرافيل وجبرئيل وميكائيل فيقولان هات حجتك وخل  
 الزخرف عنك فاقول متقربا اليهما كان ينبغي لكما ان تعرفا ما وزن جبرئيل  
 وميكائيل على اختلاف اللغات اذ كانا اخويكما في عبادة الله عز وجل فلا يزيدهما  
 ذلك الا غيظا ولو علمت انهما يرغبات في مثل هذه العمل لاعدت  
 لهم شيئا كثيرا من ذلك ولقلت ماتريان في وزن موسى اسم كليم الله الذي  
 ساء اتماء عن دينه وحجته فابان واوضح فان قالاموسى اعجمي الا انه يوافق  
 من العربية على وزن مفعول وفعل امامفعل اذا كان من بنات الواو ومثل  
 اوسيت واوريت فانك تقول موسى ومورى وان كان من ذوات الهمز  
 فانك تخفف حتى تكون الواو خالصة من مفعول تقول اتيت العشاء فهو  
 موتى وان خففت قلت موتى قال الخطيئة

واتيت العشاء الى سهيل \* او الشعرى فطال بي الاناء

وحكى بعضهم همز موسى اذا كان اسما وزعم النحويون ان ذلك للمجاورة  
 الواو والضمة لان الواو اذا كانت مضمومة ضمها لغير اعراب او غير ما يشاكل  
 الاعراب جاز ان تحول همزة كما قالوا اقيت ووقيت وحمام ورق وارق  
 وشحت واشحت \* قال الهذلي

ابا معقل ان كنت اشحت حلة \* ابا معقل فانظر لسهمك من ترمى

\* وقال حميد بن ثور الهلالي \*

وما هاج هذا الشوق الا حمامة \* دعت ساق حرنوحة وترنما  
من الارق حما العلاطين باكرت \* عسيب اشيا مطلع الشمس اسما  
\* وقد ذكر الفارسي هذا البيت مهموزا \*

احب الموقدين الى موسى \* وحرزة لواضاه لي الوقود  
وعلى مجاورة اللزمة جاز الهمز في سوق جمع ساق في قراءة من قراء كذلك  
ويجوز ان يكون جمع على فعل مثل اسد فمين ضم السين ثم همزت الواو  
ودخلها السكون بعد ان ذهب فيها حكم الهمز واذا قيل ان موسى فعلى  
فان جعل ان اصله الهمز وافق فعلى من ماس بين القوم اذا افسد  
بينهم \* قال الافوه

اما ترى راسي ازرى به \* ماس زمان ذي انكاس مووس  
ويجوز ان يكون فعلى من ماس يمس فقلبت الياء واو اللزمة كما قالوا  
الكوسي من الكيس ولو بنوا الفعل من قولهم هذا اعيش من هذا واغبط  
منه لقالوا العوشي والفوضى فاذا سمعت ذلك منها قلت له دركالم اكن  
احسب ان الملائكة تنطق بمثل هذا الكلام وتعرف احكام العربية فان  
غشي علي من الخيفة ثم افقت وقد اشار الى بالارزبة \* قلت تشبنا  
رحمكم الله كيف تصفران الارزبة وتجمعانها جمع تكسير فان قالوا اريزبة  
وارازب بالتشديد قلت هذا وهم انما ينبغي ان يقال اريزبة وارايب  
بالتخفيف فان قالوا كيف قالوا علاني فشد دوا كما قال العربي +  
وذى نجوات طامع الطرف جادبت \* حوالى فلوى من علانيه مري



قلت ليس الياء كغيرها من الحروف فانها وان لحقها التشديد ففيها عنصر  
 من اللين فان قالوا ليس قد زعم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسبويه  
 ان الياء اذا شددت ذهب منها اللين واجاز في القوا في ظبا مع ظي قلت  
 وقد زعم ذلك الا ان السماع عن العرب لم يأت فيه نحو ما قال الا ان يكون نادرا  
 قليلا فاذا عجزت ما قالوا اظهر الى تها ونا بما يعلمه بنو آدم وقالوا لوجع  
 ما علمه اهل الارض على اختلاف اللغات والازمنة ما بلغ علم واحد من  
 الملائكة يعدونه فيهم ليس بعالم فاسبح الله وامجده واقول قد صارت لي بكما  
 وسيلة فوسعالي في الجداث ان شئت بالثاء وان شئت بالفاء فان احداها  
 تبدل من الاخرى كما قالوا مغاير ومغاير واثافي واثافي وفوم وثوم  
 وكيف تقر ان رحمة الله هذه الآية وثومها وعدسها بالثاء كما في مصحف  
 عبد الله بن مسعود ام بالفاء كما في قراءة الناس وما الذي تختاران في تفسير  
 الفوم اهو الخنطة كما قال ابو محجن

قد كنت احسبني كاغني واجد • قدم المدينة من زراعة فوم  
 ام الثوم الذي له رائحة كريهة والى ذلك ذهب القراء وجاء في الشمر الفصيح  
 قال الفرزدق

من كل اغبر كالراقود حبرته • اذا المشى عتيق التمر والفوم  
 فيقولان او احدهما انك لتهدم الحول وانما يوسع لك في ريمك عملك  
 فاقول لهما ما افصح كما قد كنت سمعت من الحياة الدنيا ان الريم القبر وسمعت  
 قول الشاعر

اذا مت فاعتادي القبر فسلمي • على الريم اسقيت السحاب الفواديا

وكيف لبنيان رحمة الله من الريم مثل اراهيم اتربان فيه رأي الخليل  
وسيبويه فلا تبنيان مثله من الاسماء العربية ام تذهبان الى ما قاله سعيد بن  
مسعدة فتجيزان ان تبنيان من العربي مثل الاعجمي فيقولان تر بالك ولمن  
سميت اي علم في ولد آدم انهم القوم الجاهلون وهل اتردد الى مالك  
خازن النار فاقول رحمتك الله ما واحد الزبانية فان بني آدم فيه مختلفون  
يقول بعضهم الزبانية لا واحد لهم من لفظهم وانما يجرون مجرى السواسية  
اي القوم المستويين في الشر \* قال \*

سواسية سود الوجوه كانوا \* بطونهم من كثرة الزاد وطب  
ومنهم من يقول واحد الزبانية زبنة وقال آخرون واحد هم زبني اوزبني  
فيعبس لما سمع ويكفر فاقول يا مال رحمتك الله ما ترى في نون غسيلين  
وما حقيقة هذا اللفظ هو مصدر كما قال بعض الناس ام واحد ام جمع اعربت  
نونه تشبيها بنون مسكين كما اثبتوا نون قلين وسنين في الاضافة وكما  
قال سحيم بن وثيل

وما ذا يدري الشعراء مني \* وقد جاوزت حدا لا رعين  
فاعرب النون وهل النون في جهنم زائدة اما سيبويه فلم يذكر في الابنية  
فعلا الا قليلا وجهنم اسم اعجمي ولو حملنا على الاشتقاق لجاز ان يكون من  
الجهامة في الوجه ومن قولهم تجهمت الامراذ جعلنا النون زائدة واعتقدنا  
زيادتها في هجف وانه مثل هجف وكلاهما صفة الظلم \* قال الهذلي  
كان ملائي على هجف \* تفر مع العشية للريال  
\* وقال حر قال العود \*



يشبهها الراى المشبه بيضة \* غدا فى النداء عنها الظليم الهجفن  
وقال قوم ركية جهنم اذا كانت بعيدة القعر فان كانت جهنم عربية فيجوز ان  
تكون من هذا وزعم قوم انه يقال اخرج جهنم اذا كان شد بد الحمة ولا يمنع  
ان يكون اشتقاق جهنم منه \* فاما سقر فان كان عربيا فهو مناسب لقولهم  
سقرته اذا المت دماغه \* قال ذو الرمة

اذا ادانت الشمس اتى سقراتها \* بافتان مر بوع الصريمة مقبل  
والسين والصاد يتعاقبان في الحرف اذا كان بعدهما قاف او خاء او غين او طاء  
تقول سقب وصقب وسويق وصوبق وبسط وبسط وطلع الكباش وطلع  
فيقول مالك ما اجهلك واقل تميزك ما جلست هنا للتصريف وانما جلست  
لمقاب الكفرة والقاسطين وهل اقول للسائق والشهيد اللذين ذكر اى  
كتاب الله عز وجل وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد \* يا صاح انظر اني  
فيقولان تخاطبنا مخاطبة الواحد ونحن اثنان فاقول الم تعلمان ذلك جائز من  
الكلام وفي الكتاب العزيز وقال قرينه هذا ما لدني عتيد القيا في جهنم كل  
كفار عتيد \* فوحد القرين وثني في الامر كما قال الشاعر

فان تر جراني يا ابن عفان انزجر \* وان تدعاني احم عرضا ممنعا  
\* وكما قال امرء القيس \*

خطب لي مرابي على ام جندب \* لا قضى حاجات الفواد المعب  
الم تراني كلما جئت طارقا \* وجدت لها طيبا وان لم تطيب  
هكذا انشده الفراء وبعضهم ينشد الم تراني وانشد ايضا  
فقلت لصاحبي لا تجلسانا \* بنزع اصوله واجتز شجيا

فهذا كله يدل على ان الخروج من مخاطبة الواحد الى الاثنين او من مخاطبة الاثنين الى الواحد سائغ عند الفصحاء وهل اجبي في جماعة من جهابذة الادباء قصرت اعما لم عن دخول الجنة ولحقهم عفوا الله فزحزحوا عن النار فتقف على باب الجنة فنقول بارضوء لنا اليك حاجة ويقول بعضنا بارضوء فيضم الو او فيقول رضوان ماهذه المخاطبة التي ما خاطبني بها قبلكم احد فنقول انا كنا في الدار الاولى نتكلم بكلام العرب وانهم يرمخون الذي في آخرة الف ونون فيحذفونها للترخيم وللعرب في ذلك لفتان يختلف حكمهما قال ابو زيد

يا غنم ادر كنى فان ركنى • صلدت فاعبت ان تفيض بماثها  
 فيقول رضوان ما حاجتكم فيقول بعضنا انما نصل الى دخول الجنة لتقصير الاعمال وادركنا عفوا الله فنحنون من التارفة ينال الدارين ونحن نسألك ان تكون واسطتنا الى اهل الجنة فانهم لا يستقنون عن مثلنا وانه قبيح بالعبد المومن ان ينال هذه النعم وهو اذا سبج الله لحن ولا يحسن بساكن الجنان ان يصيب من ثمارها في الخلود وهو لا يعرف حقائق تسميتها ولعل في الفردوس قوما لا يدرون احروف الكثرى كلها اصلية ام بعضها زوائد ولو قيل لم ما وزن كثرى على مذهب اهل التصريف لم يعرفوا قولي وهذا بناء مستنكر لم يذكر سبويه له نظير او اذا صح قولهم للواحد كثرة فالف كثرى ليست للتانيث وزعم بعض اهل اللغة ان الكثرة تدخل الشئ بعضه في بعض فان صح هذا فنه اشتقاق الكثرى وما يجعل بالرجل من الصالحين ان يصيب من سفرجل الجنة وهو لا يعلم كيف تصغيره وجمعه ولا يشعر ان يجوز ان يشتق منه



فعل ام لا والافعال لا تشق من الخماسية لانهم تقصوها عن مرتبة الاسماء فلم يبلغوا بها بنات الخمسة مثل اسفر رجل اسفر رجلا وهذا السند من الذي يطأه المومنون ويفرشونه كم فيهم من رجل لا يدري اوزنه فعلل ام فيعل والذي نعتقد فيه ان النون زائدة وانه من السدوس وهو الطيلسان الاخضر \* قال العبدى \*

وذا اوبتها حين شبت حسبته \* كان عليها سند ساو سدوسا

ولا يمتنع ان يكون سندس فعلا ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكر وشجرة طوبى كيف يستظل بها المتقون ويجتونها آخر الابد وفيهم كثير لا يعرفون امن ذوات الواو هي ام من ذوات اليا والذى نذهب اليه اذا حملناها على الاشتقاق انها من ذوات اليا لانا اذا بنينا فعلا ونحوه من ذوات الواو قلبناها ياء فقلنا عيسد وقيل وهو من عاد يعود وقال بقول \* فان قال قائل فلعل قولهم طاب يطيب من ذوات الواو وجاء على مثال حسب يحسب وقد ذهب الى ذلك قوم في قولهم تاه يتيه وهو من توهت \* قيل له \* يمنع من ذلك انهم يقولون طيبت الرجل ولم يحك احد طوبته والمطيون احياء من قریش اختلفوا فغمسوا ايديهم في طيب فهذا يدل على ان الطيب من ذوات اليا وكذلك قولهم هذا اطيب من هذا فاما حكاية اهل اللغة انهم يقولون اوبة وطوبة فانما ذلك على معنى الاتباع كما يعتقد بعض الناس في قولهم حياك الله ويياك انه اتباع وان اصل يياك بواك اى بواك منزلا يرضاه واما قولهم للاجر طوب فان كان عربيا صحيحا فيجوز ان يكون اشتقاقه من غير لفظ الطيب الا على رأى ابي الحسن سعيد بن مسعدة فانه اذا بنى فعلا من

ذوات اليا بقلبه الى الواو فيقول الطوب والطوب فان كان الطوب الاجر  
اشتقاقه من الطيب فانما يريد به والله اعلم ان الموضع الذي بنى به طابت الإقامة  
فيه ولعلنا لو سألنا من يرى طوبى في كل حيث لم حذف منها الالف واللام  
لم يحز في ذلك جوابا \* وقد زعم سيبويه ان الفعلى التى تؤخذ من افعال  
منك لا تستعمل الا بالالف واللام او الاضافة تقول هذا اصغر منك  
فاذا رددته الى الموهث فقلت هذه الصغرى او صغرى بناتك ويقبح عنده  
ان يقال صغرى بغير اضافة ولا الف ولا لام \* قال مجهم \*

ذهبن بمسواكي وغادرن مذهبنا \* من الصوغ فى صغرى بنان شماليا  
وقرأ بعض القراء وقولوا للناس حسنى \* على فعلى بغير ثوين وكذا قرأ  
فى الكهف اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنى \* على فعلى بغير  
ثوين \* فذهب سعيد بن مسعدة ان ذلك خطأ لا يجوز وهو رأى ابي اسحاق  
الزجاج لان الحسنى عندهما وعند غيرهما من اهل البصرة يجب ان تكون  
بالالف واللام كما جاء فى مومخ ركذب بالحسنى \* وكذلك البسرى والعسرى  
لانها انشئ افعال منك \* وقد زعم سيبويه ان اخرى معدولة عن الالف واللام  
ولا يمتنع ان يكون حسنى مثلها وفي الكتاب العزيز ومائة الثالثة الاخرى \*  
وفيه لترك من آياتنا الكبرى \* قال عمر بن ابي ربيعة \*

واخرى انت من دون نعم ومتلها \* ذى ذى الهى لا يروى او يفكر  
فلا يمتنع ان تعدل حسنى عن الالف واللام كما عدلت اخرى وافعل منك  
اذا حدثت منه من بقى على ارادتها انكرة او عرف باللام ولا يجوز ان يجمع  
بين من وبين حرف التهريف والدين يشربون ماء الحيوان في النعم المقيم



هل يعلمون ماهذه الواو التي بعد الياء وهل هي منقلبة كما قال الخليل ام هي  
على الاصل كما قال غيره من اهل العلم ومن هو مع الحور العين خالد ام خلدا  
هل يدري ما معنى الحور فيقول بعضهم هو البياض ومنه اشتقاق الحواري  
من الحيرة والحواريين اذا اريد بهم القصارون والحواريات اذا اريد  
بهن نساء الامصار \* وقال قوم الحور في العين ان تكون كها سوداء وذلك  
لا يكون في الانس وانما يكون في الوحوش وقال آخرون الحور شدة سواد العين  
وشدة بياضها وقال بعضهم الحور سعة العين وعظم المقلة \* وهل  
يموزاها المتمتع بالحور العين ان يقال حير كما يقال حور فانهم ينشدون  
هذا البيت بالياء \*

الى السلف الماضي واخر واقف \* الى رب رب حير حسان حادره  
فاذا صحت الرواية في هذا البيت بالياء قدح ذلك في قول من يقول انما  
قالوا الحير اثباعا للعين كما قال الراجز \*

هل تعرف الدار على ذي القور \* قد درست غير ما دمكفور  
مكتتب اللون مريح مطور \* ارما رعيناه سرور المسرور  
\* حوراء عيناء من العين الحور \*

وكيف يستخير من فرشه من الاستبرق ان يمضي عليه اذا بعدا بد وهو  
لا يدري كيف يجمعه جمع التكسير ولا كيف يصغره النحويون يقولون  
في جمعه ابارق وفي تصغيره ايرق \* وكان ابواسحاق الزجاج يزعم انه  
في الاصل سمي بالفعل الماضي وذلك الفعل استفعل من البرق او من البرق  
وهذه دعوى من ابي اسحاق وانما هو اسم اعجمي عرب \* وهذا العبقرى الذي

عليه انكاه المؤمنين الى اى شئ نسب فانا كما تقول فى الدار الاولى ان العرب كانت تقول ان عبقر بلاد يسكنها الجن وانهم اذ اراوا شيئا جيدا قالوا عبقرى اى كانه عمل الجن اذ كانت الانس لا تقدر على مثله ثم كثر ذلك حتى قالوا سيد عبقرى وظلم عبقرى قال ذو الرمة \*

حتى كان حروف القف البسما \* من وشى عبقر تحليل وتجييد  
\* وقال زهير \*

نحيل عليها جبة عبقرية \* جديرون يوما ان يالوا ويشغلوا  
وان كان اهل الجنة عارفين بهذه الاشياء قد اهتمهم الله العلم بما يحتاجون اليه فان يستغنى عن معرفته الولد ان المخلدون فان ذلك لم يقع اليهم وانا لنرضى بالقليل مما عندهم اجرا على تعليم الولد ان فتبسم اليهم رضوان ويقول ان اصحاب الجنة اليوم فى شغل فاكهون هم وازواجهم فى ظلال على الارائك متكئون فانصرفوا رحمكم الله فقد اكثرتم الكلام فيما لا منفعة فيه وانما كانت هذه الاشياء باطيل زخرفت فى الدار القانية فذهبت مع الباطل \* فاذا راوا جدة فى ذلك قالوا رحمك الله نحن نسألك ان تعرف بعض علمائنا الذين حصلوا فى الجنة بانا واقفون على الباب نريد ان نخاطبه فى امر فيقول رضوان من توثرون ان اعلم بمكانكم من اهل العلم الذين غفر لهم فيستورون طويلا ثم يقولون عرف بموقفنا هذا الخليل بن احمد الفرهودى فيرسل اليه رضوان بعض اصحابه فيقول على باب الجنة قوم قد اكثرتم القول وانهم يريدون ان يخاطبوك فيشرف عليهم الخليل فيقول انا الذى سألتكم عنه فماذا تريدون فيعرضون عليه مثل ما عرضوا



على رضوان فيقول الخليل ان الله جلت قدرته جعل من يسكن الجنة  
 ممن يتكلم بكلام العرب ناطقا بافصح اللغات كما نطق بها يعرب بن قحطان  
 او معد بن عدنان لا يدركهم الزيف ولا الزلل وانما افتقر الناس في الدار  
 الفرارة الى علم اللغة والنحولان العربية الاولى اصابها تغيير فاما الآن فقد  
 رفع عن اهل الجنة كل الخطاء والوهم فادهبوا راشدين ان شاء الله فيذهبون  
 وهم مخفون مما طلبوه \* ثم اعود الى ما كنت متكلم فيه قبل ذكر الملائكة من  
 اهدى البريرة الى نهمان وارق النطفة على الفرات وشرح القضية  
 لامير المؤمنين فقد اساء فيما فعل وداني كلامه على انه بحر يستجيش مني  
 ثمناه وجبل يستضيف الى صخور حصي \* وفاضية من الزيران تجلب الى  
 جمارها سقطا \* وحسب تهامة ما فيها من السم و سوال الشيخ مولاي  
 كما قال الاول \*

فهذي سهوف يا عدي بن مالك \* كثير ولكن اين بالسيف ضارب  
 لاهيشم الليلة للطلح \* قضية ولا ابا حسن لها \* وشكاه فاين الحارث بن كعدة  
 \* وخيل لو كان لها فوارس \* والله المستعان على ما تصفون \* والواجب ان اقول  
 لنفسي وراك اوسع لك فالصيف ضبعت اللبن ولا يكدر \* الرائد اهله  
 ولو كان معي ملا السقاء سلكت في الارض المقام سوف اذكر طرفا مما انا  
 عليه غريب في العامة من سب الى دب تزعمون انني من اهل العلم وانا منه  
 خلوا لا ماشاء الله ومنزلتني الى الجمال اذ في منها الى الرهط العلماء ولنا كون  
 مثل الربد اذ عم في الابل انني طائر \* وفي الطير اني بعير سائر \* والتمويه  
 خلق ذميم ولكني ضب لاجمل ولا طير \* ولا ثني في البيع خطير \* اقتنع

بالحيلة والسحاء \* والموء من بنى آدم في مساء وضحا \* واذا خلوت في بيتي  
 تعلت \* وان فارقت ما وائي ضللت \* ذكر ابن حبيب انه يقال في  
 المثل اخبر من ضب وذلك انه اذا فارق بيته فابعد لم يبتدان يرجع  
 اليه وقد علم الله بغالب قدرته اني لا اسمح بان اكون في الباطن استحق  
 تشريفا وادعى في الظاهر ادبيا \* ومثلي مثل البيعة الدائمة \* تجمع طوائف  
 من المسيحية انها تبرى من الحمى او من كذا او انما هي صدر رقائمة لا تفرق بين  
 مطلس المادام والمبيعة بيد الهاجري وسبان عندها صن الوبر وما يعتصر من  
 كي الورد ولست بعد عامن كذب عليه وادعى له ما ليس عنده وقد  
 ناديت بتكذيب القالة نداء من خص وعم \* واعترف بالجهالة عند من نقص  
 وام \* واعتذرت بالتقصير الى من هزل وجد وقد حرم على الكلام في هذه  
 الاشياء لاني طلقته اطلاقا بان لا املك فيه الرجعة وذلك لاني وجدتها  
 فوارك فقابلت فركما بالصلف والقبت المرامي الى النازع وخلبت الخطب  
 لرفاة المنابر وكنيت في عداد المهلة اجذا اذا زاولت الادب كائن عار ينضم \*  
 او اقطع الكفين ليغتم \* وينبغي له ادام الله تمكينه ان ذكرني عنده ذا كر  
 ان يقول رهين دين \* وسعد القين \* انما ذلك اجهل من صعل الدو \* خال نكلو  
 ابو \* ولو كنت في حسن العمر كما قيل لكنت قد انست ونسيت لان حديثي  
 لا يجهل في لروم عطني الضيق \* وانقطاعي عن المعاش رذاهب الشيق \*  
 ولو انني كما تظن افعلت كما اخترت وبرزت للاعين فما استترت وهو يروى  
 البيت السائر لزهير

والستر دون الفاحشات ولا \* يلقاك دون الخير من ستري



وانما يبال الرئب من الاداب من يياشرها بنفسه وبقنى الزمن بدرسه  
 ويسنعين الزهلق \* والشعاع المتالق \* لا هو العاجز \* ولا هو المحاجز \* ولا خيامه  
 في الرجل مثلي ولا يرم اذا امسى بورم ومثله لا يسال مثلي للفائدة \* بل  
 للامتحان والحيرة فان نسكت جازان يسبق الى الظن الحسن لان السكوت  
 ستر يسبل على الجهول وما احب ان يفترى على الظنون كما افترت الالسن  
 في ذكرها انى من اهل العلم واحلف ببروة الكذب لان ارم صابه \* او  
 مقر اثرلدى من ان انكلم في هذه الصناعة كلمة وقد تكلفت الاجابه \* فان  
 اخطأت فميت الخطاء ومعد نه \* غاوت عرض لما لا يحسنه \* وان اصبحت فما  
 احمد على الاصابة رب دواء ينفع وصفه + لمن ليس بناس \* وكلمة حكم تسمع  
 من حليف وسواس \* تمت الرسالة بحمد الله وعونه \* ولطفه وصوره \*  
 والحمد لله على انفضاله وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه وآله وصحبه اجمعين \*  
 بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
 قال ابن الشجرى في (اماليه) كتب الى رجل من امثال كبار العجم يسأل عن هذا  
 البيت اصحيح اعرابه ام فاسد وذكر انه لشاعر اصفهاني من اهل هذا  
 العصر وهو هذا \*

تذل عصلا لا نبا هن هينة \* ضعا فاولا اطرافهن نوابا  
 رفع نباهن بلا ونصب هينة بانه خبرها وانما فعل ذلك لينصب القافية لانه  
 لما عمل لا الاولى هذا العمل اعمل لا الثانية عمل الاولى \* ولحنه في هذا  
 نحوي من اهل اصفهان لانه جعل اسم لا معرفة وقال ان من شبه لا بلبس  
 من العرب رفعوا بها النكرة دون المعرفة \* فاجبت \* عن هذا

هو عن كما يعمل الظرف في الحال اذا قلنا زيد في الدار جالسا \* قيل \*  
لا يجوز ذلك لان عن ظرف ناقص وانما يعمل في الحال الظرف التام  
الا ترى ان قولك زيد في الدار كلام مفيد ولو قلت زيد عنك واحلا  
ومحمد فيك راغبا لم يجز لانك لو اسقطت واحلا وراغبا فقلت زيد عنك  
ومحمد فيك لم يكن كلاما مفيدا فاذن لا يصح الا ان ترفع واحلا وراغبا وتعلق  
الجارين بهما \* ووجدت بعد انقضاء هذه الامالي في كتاب عتيق يتضمن  
المختار من شعرا الجعدي \* لانا باغيا سواها \* فهذه الرواية تكفيك  
تكلف الكلام على متع \* فاما قوله \* تذلل عصلا فمعي تذلل تحد دانيا با  
عصلا والمصل شدة الناب مع اعوجاج فيه وهو ناب اعصل والبنى  
جمع بنية يريد اصول الانياب وقوله هينة مخفف هينة كقولهم في ميت  
ميت وكما جاء في الحديث المومن هين لين والنواي من قولهم نبا السيف  
ينبوا اذا ضربت به فرجع اليك ولم يعمل في الضربة وقول روبة تحش  
الطبخ يقال حششت النار احشها اذا اذ كيتها والطبخ واحد طابخ  
كساجد وسجد وراكم وركع شبه ملائكة النار بالطباخين وقوله حين  
لا مستصرخ اي حين لا احدهاك يستصرخ كما يوجد ذلك في الدنيا وقول  
سعد بن مالك وضعت اراهط ذكرا اراهط ابو علي في باب ما جاء بناء  
جمعه على غير بناء واحده كقولهم في جمع باطل ابا طيل وكانه  
جمع ابطال او ابطيل وارهط كانه جمع اراهط قال وافعل لم تستعمل  
عنده في هذا قوله عنده يعني سيويه وقوله وافعل لم يستعمل عنده في  
هذا يعني انه لم يثبت عنده انهم جمعوا الرهط الذي هو العصابة دون



العشرة على ارهط ولكنهم استعملوا الارهط في الارهط الذي هو اديم تلبسه  
 الخائض يكون قدره ما بين السرة الى الركبة و غير سيبويه قد حكى في  
 الارهط الذي هو العصاة انهم جمعوه الى ارهط او جمعوا الارهط على الارهط  
 كما جمعوا الكلب على الاكلب ثم جمعوا الاكلب على الاكلب و مما  
 جمعوه على غير القياس حديث قنوا في جمعها حديث واحد  
 كانه جمع احداث كعصار و اعاصير ولا يجوز ان يكون احاديث جمع  
 احاد و ثمة كغلوطة و اعاليط لانهم قد قالوا حديث النبي واحاديث النبي  
 ولم يقولوا احاد و ثمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم و ما جمعوه على غير قياس  
 قولهم في الربى و هي الشاة التي تحبس الابن و قيل الحدبة العهد بالولاد  
 ربات مضموم الاول و مثله قولهم في جمع التوام و هو الذي يولد مع آخر توام  
 و في جمع الذئرو و هي لدة طوار و في جمع لبي ثناء و سر ولد الشاة اذا  
 دخل في السنة الثمانية و البير اذا التي ثبنا و ذلك اذا دخل في السنة  
 السادسة و في جمع الرخل رخال و هي الاثني من اولاد الضان و في جمع  
 النفساء و هي المرأة التي وضعت نفاس و قيل ايضا ذات بكسرا و له  
 و النفاس ايضا بالكسر و لادها

نقات من خط مضمون الاء

قال نقات من خط الهامى قال السبخ ابراهيم و عثمان بن عيسى بن منصور  
 ابن ميمون البلطى النحوى هذه القصيدة الحراوية لانها تلتون كالحرباء  
 و حرف رويها يكون مضموم ما ثم يصير مفتوحا ثم مكسورا ثم ساكنا و انما  
 عملتها كذلك لامر بن \* احدهما \* اني آتي بما لم اسبق اليه و الاخر كيه التحدى

بها النجاة لاني اتيت فيها بمذاهب من النحول لم يقف عليها احد منهم ومضمونها  
شكوى الزمان واهله وهذه اولها

(ص) اني امرأ لا يطيبني \* الشادن الحسن القوام

(ش) يجوز في ميم القوام الرفع على انه فاعل الحسن والنصب على التشبيه  
بالمفعول به والجر بالاضافة والوقف بالسكون لان وزن الشعر يستقيم  
فيه حركة الميم واسكانها اما اذا حركت فالشعر من الضرب السادس  
من الكامل واذا سكنت فالشعر من الضرب السابع منه

(ص) فارقت شرة عيشتي \* اذ فارقتني والغرام

(ش) ارتفع الغرام عطفا على المضمر في فارقتني وانتصب عطفا على شرة  
ولا تخفض عطفا على عيشتي

(ص) لا اسئلذ بقينة \* تشذ وادي ولا غلام

(ش) ارتفع غلام عطفا على المضمر في تشذوا وانتصب عطفا على  
موضع قينة فكانه قال لا اسئلذ بقينة وانخفض عطفا على لفظه

(ص) ذو الحزن ليس يسره \* طيب الاغاني والمدام

(ش) ارتفع المدام عطفا على طيب وانتصب بواو مع وانخفض عطفا  
على الاغاني

(ص) امهي بدمع سافح \* في الخلد منسكب سجام

(ش) ارتفع سجام لانه خبر مبتدأ محذوف اي هو وانتصب باضمار اعني  
وانجر صفة لما قبله \*

(ص) التي صروف الدهر ————— طبراما حدى كهام \*



(ش) يجوز رفع خبر ما على لغة بني تميم ونصبه على لغة الجباز وا ما  
الكسر فان بعض العرب يبنى كلما جاء على هذا الوزن على الكسر فيسونه  
على شفار ونزال

(ص) لا اشتكى من الدواهي \* اذ تحمل بي العظام

(ش) ارتفع العظام فاعل تحمل وانتصب صفة لحن وانجر صفة للدواهي

(ص) مارستن وما رستن \* في تصرفها الجسم

(ش) ارتفع الجسم بقوله مارستن وانتصب بدلا من هن في مارستن

وانجر بدلا من هافي تصرفها على حذف قول الفرزدق

(ص) على حالة لوان في القوم حاتما \* على جوده لظنن بالماء حاتم

(ش) والقوا في مخفوضة وانخفض حاتم على البدل من الماء في جوده

(ص) و بلوت حد السيف في \* عمل فاخلفني الحسام

(ش) ارتفع الحسام فاعل اخلفني وانتصب بدلا من حد وانجر

بدلا من السيف

(ص) ان كنت في ليل الخطوب \* ارقب لينكشف الظلام

(ش) ارتفع الظلام لينكشف وانتصب بأرقب وانجر بدلا من ليل

(ص) واترك ملام الدهر عنك \* فما حديثك والملام

(ش) ارتفع الملام عطفا على حديثك وانتصب بواو مع وانجر

عطفا على الكاف في حديثك

(ص) ارمي زما في ما رمي \* للعرض حتى لا يرام

(ش) قد جاء الفعل بعد حتى مرفوعا ومنصوبا كقوله تعالى حتى يقول

الرسول واما الكسر فلا سبيل اليه الا بزيادة الياء في يرام فيصير يرامى  
من المراماة ويصير المعنى لا ازال ارمى الزمان حتى يترك مراماتى

(ص) انى ارى العيش الخمول \* وصحبة الاشرار ذام

(ش) صحبة الاشرار مبتدأ وذام خبره ويجوز نصبها معا بارى

والذام انذام واذا زدت على ذام الياء صار بلفظ المخفوض وتصفه اليك

(ص) كم حاسدين معاندين \* عدوا على وكم اثم

(ش) قد جاء بعد كم المرفوع والمنصوب والمحروور \* قال الفرزدق

\* كم عمة لك يا حريز سنانة ربي ارفع عمة ونصبها وجرها

(ص) رب امرأ شائبة \* لا اسيب مستهام

(ش) الا خفش يقول رب وما عملت فبه في موضع رفع فيكون

رفع مستهام على الصفة لامره على الموضع ونصبه بما يتنه وجره نعت

امره على اللفظ \*

(ص) بين العدو غدوت \* مضطرا بصحبة اسام

(ش) اسام بالرفع مشارع من سام وبالفتح بمعنى اسامى مبني للمفعول

وبالكسر اى اسامى يقول اضلني الزمان حتى افاخر من يفاخرنى \*

(ص) لا غرو في تفضيله \* هذا الزمان علا اللثام

(ش) ارتفع اللثام على ان علا فعل ماض من علوا وانتصب كذلك على ان فاعله

ضميرى علا هو اللثام اى زاد عليهم في اللوم وانحر على ان على اسم بمعنى فوق

يجرها ولفظ النخاة (١) ويسموننها حرا فاكقولهم زيد على الفرس وانما

التقيد يرفوق الفرس وانشد سيمويه

(١) هكذا في الاصول ولعله - وبعض النخاة يسمونها حرا - حسن ١٢ فهي



فهي تروس الخوض عوتة ، علا ،

(ص) مالى وللحسن الاشيم \* الحاهل انقدم لعيام

(ش) نندم ان النعت يتبع ريقصم الى انرفع ، النصب

(ص) ارا للمود عبد فسد \* انا سر يملو الطغام

اترو ، يجوز في العظام الرفع الى \* قد \* لم يمدن فوا ، سب عطفا على

اسم ان واخر عطفا على فند ،

(ص) لا ترح خيرا من فديد \* ادر \* انسلام

(ش) الرفع على الحكاية اى بتره لسلام سايكم \* والنصب على المصدر

اى بان يسل السلام انشد ان ادر

تادوا بالرحير \* \* \* \* \*

وتال يجوز في رعي رعي \* \* \* \* \*

في (سرافصا عة)

(ص) وعلايك با اصبر اللميل \* \* \* \* \*

(ش) الرفع يلوذ والصب \* \* \* \* \*

(ص) لا يهفئق التلب \* \* \* \* \*

(ش) الرفع على \* \* \* \* \*

عطفا على كم

(ص) حتى متى شكوى ان \* \* \* \* \*

(ش) شكوى مصدر مضاف الى \* \* \* \* \*

لمحل الفاعل ونصبه اتباعا لمحل المفعول وجوه على الانزل

- (ص) مامن جوى الاتضمنه \* فؤادى ا وسقام
- (ش) الرفع اتباعا لموضع جوى فان من زائدة والجر على لفظه والنصب عطفا على هاء تضمنه
- (ص) هم ارى في بشه \* ذل وملا فى لجام
- (ش) ملا فى لجام مبتدأ وخبر ونصب لجام بارى وكسره بتقدير لجامى
- (ص) قدر على معتم \* من فوق ياتى او امام
- (ش) فوق وامام مبنيان على الضم او منصوبان على الظرفية او مجروران بمن اعرابا على انها نكرتان
- (ص) ما قيل خلفك خل عنـه فيه ما تقع الملام
- (ش) الرفع بنفع والنصب بخل والجر بدلا من هاء عنه
- (ص) ما انت تضرب ذاك \* الا حين تسمعه الكلام
- (ش) الرفع بتضر والنصب بدلا من هاء تسمعه والجر بدلا من ذاك
- (ص) مافى الورى من مكرم \* لذوى العلوم ولا كرام
- (ش) الرفع عطفا على موضع مكرم والجر على لفظه والنصب بلا
- (ص) ااعيش فيهم اذ بلو \* تهم وقد جهلوا الا نام
- (ش) الرفع بدلا من الواو في جهلوا والنصب بدلا من هم في بلوتهم والجر بدلا من هم في فيهم
- (ص) في غفلة ايقاظهم \* عن سودد بله النيام
- (ش) عند قطرب ان بله بمعنى كيف يرتفع ما بعدها واصلا وان تكون بمعنى دع فينصب ما بعدها ويجريها تشبيها بالمصدر وقد اجاز ابن جني في قول



المتبى \* اقل فعالي به اكثر مجده \* رفع اكثر ونصبه وجره

(ص) لبس الحياة شهية \* لى في الشقاء ولا مرام

(ش) يرتفع مرام بلا بمعنى لبس والجر محذوف على حد قوله \* فاننا

ابن قيس لا براح \* وينصب عطف على شهية ويجر عطف عليها على التوهم لانها

في تقدير الباء على حد قوله

بد الى اني لست مدرك ما مضى \* ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

(ص) فكرهت في الدنيا البقاء \* وقد تنكد والمقام

(ش) الرفع عطف على ضمير تنكد والنصب عطف على البقاء والجر بواو القسم

على ارادة مقام ابراهيم الخليل عليه الصلوة والسلام

(ص) اني وددت و قد سئمت العيش لو بدد نوحا م

(ش) الرفع يبدنوا والنصب بوددت والكسر على تقدير حامي والله سبحانه اعلم \*

\* بسم الله الرحمن الرحيم \* وبه نستعين وصلى الله عليه وسلم على سيدنا محمد

والآله وصحبه اجمعين \* وجدت بخط العلامة شمس الدين ابن الصائغ مانصه

الكلام على قول الشاعر

هيات لا ياتي الزمان بمثله \* ان الزمان بمثله لنجيل

هيات اسم للفعل بمعنى بعد على الصحيح فقد حكى عن ابن عصفور انها

تستعمل مصدر بمنزلة البعد فتعرب اذ ذاك لا ياتي الزمان بمثله فعل وفاعل

ومتعاق وفاعل هيات خطر لى انه ضمير يعود على مثله اى بعد مثل هذا

المدوح عنا لا ياتي الزمان بمثله والبعد لا يمنع تعلقه بالاعيان كما قال الشاعر \*

فهيات هيات العقيق واهله \* وهيات خل بالعقيق نواصله

وتكون المسئلة من باب الاستعمال في اسم والفعل على حد قوله تعالى  
 هاؤم اقروا واكتابوا. قيل لا ينبغي له استعمال من ربط بين العاملين نص  
 على ذلك ابن هشام الخضراري وابن عصفور في شرحهما على (الايضاح)  
 وابو حيان في (الارتشاف) والابن في (اشياء كرام على) (الجزولية) والجواب  
 عن قوله هاؤم اقروا واكتابوا بان ذلك ليس من باب الاعمال وانها منه  
 وحرف العطف بقدره. على ايات منها قوله تعالى ثلاثة وابهم  
 كلهم وخمسة منهم ستمهم. وقوله تعالى ان من عند الله الاسلام على قول  
 ابي عبد الله في الخبر انما هي من باب العطف. قلت ممكن انما هي وانها  
 جملة حالية في قوله تعالى انما هي من باب العطف. قلت ممكن انما هي وانها  
 بدل اشتمال او بدل خبر على حده او انه ابن عصفور في قوله تعالى انما  
 ذات الوقود وان الله ابن قدر ربط الله بالآخر من حيث كانا  
 محكيين بالقول ذكره ابن عصفور في (شرح) (الايضاح) قلت لا نسلم  
 اشتراط الربط قال ابن عصفور ان الربط بين العاملين في (شرح)  
 المفصل) انه قد اجتزأ به. قلت لا يربط بين العاملين من عامل من  
 فعل او اسم يعمل على الفعل. قلت لا يربط بين العاملين من عامل من  
 ما تقدم على انما هي من باب العطف. قلت لا يربط بين العاملين من عامل من  
 المتعدى لواحد راين في قوله تعالى انما هي من باب العطف. قلت لا يربط بين العاملين من عامل من  
 انت مخير في ايها المثل. قلت لا يربط بين العاملين من عامل من  
 على قوله هاؤم وانما هي من باب العطف. قلت لا يربط بين العاملين من عامل من  
 الاعمال مشكل فانه لا يربط بين العاملين من عامل من



ان يتقدم عاملان ويتأخر عنها معمول اكل واحد منها تعلق به من جهة  
 المعنى وطلب له فقال بعضهم انما اراد وامشابهة لباب الاعمال في ان فصل  
 فيه بين العامل والمعمول بجملة \* وقال بعضهم يمكن ان يجعله من باب الاعمال  
 وينصب قليلا بلم اطلب ولا يفسد المعنى وذلك على تقديم وانما اطلب معطوفا  
 على الجمل كما لا على الجواب الذي هو كفاي ويكون التقدير \* ولو ان ما سمي  
 لا دني معيشة كفاي هواي القليل من المال وانما اطلب القليل بل طلبت الكثير  
 \* ورده بعضهم بان باب الاعمال لا يكون حتى يشرك الثاني مع الاول  
 بحرف العطف او يكون معمولا له نحو جاءني زيد حتى يكون الفصل  
 كلا فصل اذا العرب لا تقول اكرمت اهنت زيدا الا بالواو ونحوها وفي تقديره  
 لا يشرك الثاني الاول في شيء ثم على تقدير اشتراط الربط فليس الربط  
 منحصرا في تعاطف بين العاملين او عمل منها فقد يكون في عمل غيرها فيها  
 كما قد مناعن ابي الحسن بن عصفور في توجيه الاعمال في هاوئم اقرأوا  
 كتابيه واثوني افرغ \* ان قلنا ان العامل شرط مقدرفيه اي ان تاتوني  
 افرغ فقد يحصل ربط من جهة المعنى كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم  
 في الكلالة \* فانه جواب سوال مقدركانه قيل ما جوابك فقبل قل الله وهكذا  
 يخرج هاوئم اقرأوا والبيت ايضا هيئات وهو انه سأل له كانه قيل \* فان قيل \*  
 لماذا ابعد \* قيل \* لا ياتي الزمان بمثله او تقول الجملة الثانية مفسرة للاولى كانه قال  
 بعد مثله اي لا ياتي الزمان بمثله \* فان قيل \* وهيئات معنى بعد والبعد تفسير تعدا ثبات  
 الزمان بمثله \* قلت \* البعد يستعمل في المحال كقوله تعالى حكاية عن الكفار ذلك  
 رجع بعيد \* فان قيل \* ذلك في لفظ بعيد قلت جاء في لفظ هيئات قال هيئات

هيئات لما تورد ون \* وقد نص ابن عصفور في قوله هيئات العقيق على انه من باب الاعمال ونقله عن ابي علي وغيره ونفى ان يكون من باب التاكيد فانظر الى تعلق الاول بالثاني \* قال ابن عصفور في (شرح ابيات الايضاح) فاذا قلت انها اسم فعل فالاختيار في العقيق انه مرفوع بهيئات المتأخرة عند البصريين وعند الكوفيين بالمتقدمة وان تقول هذا من باب الاعمال وليس قولك قام قام زيد منه لان ذلك الثاني مؤكداً للاول ولا يمكن هنا التاكيد لان اسم الفعل اتى به بدل الفعل اختصاراً بدليل قولهم صه للمفرد والمثنى والجمع المذكور والمؤنث فتكراره للتاكيد مناقض لما يريد به من الاختصار فان اكدت الجملة بأسرها ساغ نحو نزال نزال وحمل الفارسي وغيره ذ البيت على الاعمال واعتمدوا الاضمار في غير العامل في الظاهر \*

كتاب الوضع الباهر في رفع افعال الظاهر \*

تصنيف الامام العالم العلامة حجة الادب لسان العرب محمد

ابن عبد الرحمن الشهير بابن الصائغ الحنفي عفا الله تعالى عنه آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم \* اعلم ان اسم التفضيل من الاسماء المشتقة من الافعال وتشبه من الافعال غير المتصرفة وهي وفعل التعجب من باب واحد حتى ان حذاق النحويين قالوا ان الذي شذ من احد البابين شذ في الآخر \* قال ابن عصفور لا يتعجب من فعل المفعول وشذ ما الخوف منه عندي وانشده فلهو اخوف عندي اذا كمله ولا من الالوان وشذ قوله فانت ايضهم سربال طباخ \* ولقد كنت قد ما نظرت

كتاب الوضع الباهر في رفع افعال الظاهر \*



هذه المسئلة النحوية في ان البابين من واد و احد والوارد في احدهما واد في  
 الآخر بمسئلة فقهية وهي ان التمتع والقران كذلـك من واد و احد والنص  
 الوارد في التمتع واد حـكمه في القران ضمته كتابا بسميته (باختراع الفهوم  
 لاجتماع العلوم) اذا تقرر ذلك فمقتضى هذه الصفة ان لا تعمل اذ هي اسم  
 وحق الاسماء ان لا تعمل الا ان اشبهت الفعل او اشبهت ما اشبه الفعل فالاول  
 كاسم الفاعل والثاني الصفة المشبهة به وافعل هذه لو تشبه الفعل شبه اسم  
 الفاعل في جريانها مطلقا واعني حالة تذكيرها و افرادها وفروعها وهو  
 تفعل حتى انه في بعض الاماكن اختلف في الكلمة هل هي فعل  
 او اسم تفضيل كقوله

لعمرك ما ادرى واني لا وجل \* على اينا نعدو المنية اول  
 بل ان جرى افعـل على المضارع فلم يجر بغير الفروع \* فاني قلت \*  
 ولم لم تكن افعـل جارية على المضارع في الحركات والسكنات اذ لا اعتبار  
 بالاصالة والزيادة الا ترى ان ضاربا جار على يضرب \* قلت \* علامة  
 التانيث خارجة عن ذلك الا ترى ان ضاربة جارية والتاء خارجة عن  
 ذلك \* ولقائل ان يقول التاء خارجة عن الوزن بدليل استثنائه  
 بخلاف الالف والذي يدفع هذا كله ان كلا منا في افعـل من وهي لازمة  
 الافراد والتذكير ومعنى الجريان كما قاله ابن عصفور الجريان على المضارع  
 في الحركات والسكنات والتذكير والتانيث والتثنية والجمع ولم تشبه اسم  
 الفاعل الجاري على الفعل لشبه الصفة له في لحاق العلامات الدالة على فرعية  
 المسند اليه بل جرت مجرى فعل التعجب في المعنى ولذلك لزمـت الافراد

والتذكير اذا كانت مجردة من ال والاضافة لزومه لذلك وليس لزوم  
 افعل كذلك لتضمنه معنى الفعل والمصدر والمستحقين لذلك بدلالتهما على الجنس  
 كما ذكره موفق الدين بن يعيش في (شرح المفصل) وابن بابشاد وقد اخذه  
 ابن السراج كذا في (الايضاح) وقد علل ذلك بمثال في (الايضاح) بانهم  
 لو جمعوا بينها في علامة الفروع وبين ال فاذا البيت من ادخلوا الفرع  
 بمعنى مع ال الاضافة لان غير المجرد وبقية المشتقات كذلك ولا كما ذكره  
 بعض المتأخرين من انها مع بعض الكلمة مع باقيها وبعض الكلمة لا تلحقه  
 العلامات لان اعرابها على حدتها يدفع ذلك واذا كان الجامد من الافعال  
 فاصرا في عمله عن المتصرف لشبهه بالاسماء فما يشبهه من الاسماء ينبغي ان  
 لا يعمل الا ان افعل لما فيه من الاشتقاق والجريان على الموصوف عملت في  
 الضمير المتصل والتمييز والحال والظرف وعديله لا في الظاهر ولا في  
 المفعول به على المشهور وهذا معنى قول من قال لا تعمل واما قوله تعالى  
 الله اعلم حيث يجعل رسالته \* فحيث نصبت بمقدر نصب المفعول به اي يعلم  
 حيث لا جرب الاضافة لان افعل بعض ما يضاف له ولا نصب باعلم نصب  
 الظرف لان علمه غير مقيد وفي الآخر بحث وكذا قوله \* واضرب منا  
 بالسيوف القوانسا \* نصبه يضرب مقدر او قيل باسقاط الخافض اي  
 اضرب للقوانس ورجح الاول بكثرة حذف الفعل دون الحرف ولا يقال  
 انها لا تعمل وهو مما تلحقه علامات تدل على شبه ما يحكم بشبهه وهذه ليست  
 كذلك فكيف تدل لانه كقوله \* كان جزائي بالعصا ان اجلدا \* وزيدا  
 مرت به وبعض العرب لاجل الاشتقاق اعملها في الظاهر مطلقا حكاية



سبويه في موضع ومنه في آخره حكم عليه بالعلة والرداءة ورفع بها الظاهر كل  
 العرب في مسألة الكل استحسانا والقياس قد قدمناه ووجهه الا ان بعض  
 المتأخرين اعترض عليه بان عدم لحاق العلامات لافعل يقوي شبهه بالفعل  
 من حيث ان الفعل لا يثنى ولا يجمع فينبغي ان يعمل بطريق الاولى وهو  
 مسبوق بهذا الكلام في كلام الرشيد سعيد والرشيد سعيد مسبوق ايضا قال  
 ابو علي فيما نقله التدمري عنه في مسألة زيد شرما يكون خير منك خير  
 ما تكون وتوجيه قول المازني ان خير ما يكون نصب بخير منك وقد تقدم  
 انه اشبه الفعل من جهات من انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويوصف  
 بالحرف تارة زيد اعلم منك \* وجواب \* ذلك اننا لانسلم ان ذلك لقوة شبهه  
 بالفعل بل لضعفه حيث لم يجز مجراه في لحاق العلامات فلحاق العلامات  
 مما يقوى شبه الفعل وقد ذكره جماعة من النحويين في عمله عمل اسم الفاعل  
 عمل الفعل وان سلم ان ذلك يقوى شبهه بالفعل فهو الفعل الجامد الذي هو ضعيف  
 غير متصرف شبهه بالا سماء بدليل مسألة ان زيد النعم الرجل ومثله وان  
 ليس للانسان الاماسعي \* فانها المخففة من الثقيلة بدليل وان سعيه الى غير  
 هذا من المسائل واما حال ضعيف نعلق بضعيف \* ووجه الشيخ ابو عمرو  
 القياس بان اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل انما عمت  
 لشبهها بفعل وجدبها ها وهو يفعل ويفعل وفعل وافعل لم يوجد فعل بمعناها  
 يدل على الزيادة واعترض عليه اولابان الصفة دالة على الثبوت ولا فعل الا  
 وهو دال على الحدوث وفي افعال الضرائر ودالاتها على الحدوث او الثبوت  
 بحث \* واما امثله الغالبة فناتبة عن فاعل او فعلا فعل او فعل او فعل

فعلها المجرد من اداة الكثرة فانه وان لم يوضع لها لايتافيهما وثانيا بان لا فعل  
بمعناه وهو فعل التعجب ولو زاد قيد التصرف لخرج عن اني لقائل ان يقول  
ليس افعل في التعجب موضوعا لك ومسئلة الكحل لقبت بذلك لان سببوه  
مثلا بما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في غيره ولكثرة الامثلة في  
مثال الكحل ما لم يبسطه في غيره وبغير ذلك من الامثلة وبسط الكلام في  
مثال الكحل ما لم يبسطه في غيره \* وقد ضبطها الامام جمال الدين ابو عمرو  
بما اذا كان افعل لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه  
باعتبار غيره منفي اي صفة شيء وهو في المعنى لمتعلق به مفضل وهو الكحل  
وقيل وهو لمسبب اي ليعول سببا وقيل الافضل بالحقيقة العين هي سبب  
للكحل في التفضيل ولهذا الزمت باعتبار وقوعه في الاول وهو ذلك الشيء  
الموصوف على نفس الكحل باعتبار وقوعه في غير ذلك الموصوف  
والتفضيل انعكس لاجل النفي \* والامام جمال الدين ابن مالك حيث قال  
في (تسهيله) لا يرفع افعل التفضيل في الاعراب ظاهرا الا قبل مفعول  
هو هو مذكور او مقدر مفسر بعد نفي او شبهه بصاحب افعل والاعرف  
مخرج للغة من يرفع بها الظاهر مطلقا كما سبق لكن كان ينبغي ان يزيد  
او ضمير او منفصلا ليخرج مثل مررت برجل احسن منه انت الاقل  
مفعول المفعول ابد هو المجرور بمن وافعل قبله وانما اراد ان يقيد بانه هو  
هو اي الممرور هو ذلك الظاهر الذي فرض رفع افعل له وهو الكحل اذ الضمير  
يسود عليه ومثال كونه مذكورا المثال السابق وكونه مقدر او منه  
ما ذكره سببوه من الحديث ما من ايام احب الى الله فيها الصوم من



عشر ذى الحجة \* قيل وحذف اليها ايضا \* قال الخفاف من قال احب  
 حمله على لفظ الايام ومن رفع على موضعها والخبر محذوف اي  
 في الوجود والمروى في الصحيح ما من ايام العمل الصالح فيهن احب  
 الى الله العمل من هذه الايام المشرية ولا شاهد فيه اما تجوز مع ادخال  
 من على المحل كما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد او على ذى  
 المحل كما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد واما مجذفه مع من كقوله \*  
 ما ان رأيت كعبدا لله من احد \* اولى به الحمد في وجد واعدام  
 ومنه بينا الكتاب الممزوان لسحيم \*

مرت على وادي السباع ولارى \* كواد السباع حين يظلم واديا  
 اقل به ركب اتوه تئبة \* واخوف الاماوى الله ساريا  
 قال الاعلام في كتابه اتحصين عين الذهب) التقدير اقل به ركب اتوه منهم  
 بوادي السباع فجري في الحذف مجرى الله اكبر يعني على احد القولين  
 وقد ره في (النكت) اقل به ركب اتوه تئبة منهم به على ان به يعود على وادي  
 السباع لاعلى ما عادت عليه به في الاول وهو قريب من الاول \* وقد ره  
 بد الدين ابن مالك لا يرى واديا اقل به ركب تئبة كوادى السباع  
 ولم يوف التقدير حقه لانه حذف المفضل عليه وهو منهم العائد على الركب وبقي  
 المحل الآخر وهو كوادى السباع فانه اراد هو المذكور في البيت فيه ال وال  
 من جملة الموصوف باسم التفصيل \* وتلخيص البيت ولارى كوادى السباع  
 واديا اقل به الركب الا اتوه تئبة وهي المكث منهم بوادي السباع \* وقال  
 ابو جعفر ابن النحاس في (شرح ابيات سيويه) تأيت بالمكان مثل تفعلت تمكث

وقال السخاوي في (شرح المفصل) ويحتمل أن يكون أقل هنا فعلا ماضيا ويرتفع  
 ركب على أنه فاعل وتثية مفعول به والكلمة في موضع الصفة لواء يا واخوف  
 علي أي ولم ار اخوف \* قال الخفاف وواديا مفعول اري وكواد صفة  
 تقدمت فانتصب حالا ويجوز أن يكون كواد مفعول اري وواديا تمييز  
 بمنزلة مارأيت كاليوم رجلا واخوف معطوف أي واخوف به منهم وبعد  
 ضمير أي يكون افعـل بعده ضمير مذكور وهو في المثال في عينه او مقدـر نحو  
 ما حكاه ابو جعفر عن محمد بن يزيد من قولهم مارأيت قوما شبه بعض بعض  
 من قومك وقال رفعت البعض لان شبه له وليس لقوم \* قال بعض شراح  
 (التسهيل) نقد يره مارأيت قوما بين فيهم شبه بعض من شبه بعض قومك  
 بعض فجعل شبه موضع بين واستغنى به عن ذكر المضاف ثم كل الاختصار  
 بوضوح المعنى بالنقد يره مارأيت قوما بين فيهم شبه بعض بعض في قومك  
 ثم حذف الضمير الذي هو فيه العائد على شبه وادخل من على شبه فصار  
 التقدير من شبه بعض قومك ببعض ثم حذف شبه وبعض وادخلت من  
 على قومك وحذف متعلق شبه وهو بعض لحذف ما يتعلق به وهو شبه  
 فبقي من قومك وهو على حذف اسمين وبعد نفي تقدم في المثال وشبهه  
 يعني به النهي والاستفهام وقد اعترض عليه بعدم السماع في ذلك  
 وليس موضع قياس وجوابه انه قد استقران النهي والاستفهام للا تكرر  
 يجريان مجرى النفي في اخوات كان الاربعة والاستثناء وتسويج مجيء  
 الحال من النكرة في الفصيح الى غير ذلك وصاحب افعـل هو رجل  
 في المثال \* وصرح بدرالد بن ولد الشيخ جمال الدين ابن مالك باشتراط كون



الفاعل اجنبيا فقال في شرح الحلاصة لم يرفع الظاهر عند اكثر العرب  
 اذا ولي نفي او كان مرفوعا بنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين \* وقد رأيت  
 الامام جمال الدين ابن النجاشي ان شرط السببية والامام جمال الدين ساكت  
 عن ذلك فنقول ان قصد بدر الدين بالاجنبي تسمية السبي الذي انصل بضمير  
 الموصوف كما مثل به في انباء كلامه من ما رأيت رجلا احسن منه ابوه فلا شك  
 ان افضل فيه لا يرفع الفاعل في اللغة المشهورة لكن هذا القيد كان مستغنى  
 عنه بقوله كان مفضلا على نفسه باعتبارين وان اراد به تسمية السبي الذي  
 للموصوف به تعاقب ، فليس كذلك بل لا بد من ان يكون سببا بهذا المعنى  
 وهذا الذي يحمل كلام الشيخ ابي عمر وعليه وان يكون اجنبيا بالمعنى  
 الاول ليخرج ما رأيت رجلا احسن منه ابوه لكن قد قد منا ان هذا خارج من  
 قيد آخر وبقي النظر فيما اذا قبل ما رأيت رجلا احسن في عينه الظاهر ويكون  
 الضمير في منه يعود على كماله لفظا على حد عندى درهم ونصف خلافا لابن الصائغ  
 شرح كذا وقوله تعالى وما يعمر من معمر ولا يقص من عمره \* وقول الشاعر \*  
 وكل اناس قارنوا قيد شعهم \* ونحن حللنا قيده فهو سارب  
 كماله منه في عين زيد هل هي داخله تحت الضابط ويرفع فيها الفعل  
 وعبارته والذي يظن انها تدخل الاعلى رأى بدر الدين \* فان قيل \*  
 الشيخ جمال الدين ابو عمرو يشترط ان يكون لسبب مفضل باعتبار الاول  
 على نفسه وما اعيد عليه الضمير ليس عين ذلك الكحل بل المفضول كحل  
 عين المفاضل ولذا شرط الشيخ جمال الدين ابن مالك قبل مفضول  
 هو هو \* قلت \* المسوغ يعود الضمير عليه تصيره كانه هو وهذا المعنى

لا بد من اعتباره في نفس المثال المجمع عليه فان الكمل المنفى فضله  
 في عين رجل غير الكمل المفضول وهذا هو الذي سوغ تعدى افعال  
 الرفع للكمل ها الى ضميره المجرور بمن في قولك منه ولا يجوز مرز يده  
 قال الصغار في شرح الكتاب بعد تقرير هذه المسئلة وبقي فيها اشكال  
 اثاره صاحبنا ابو الحسن بن عصفور وفقه الله تعالى وهو انهم قد منعوا  
 مرز يد به والفضل عن هذا بانه عائد على الكمل لفظا لا معنى لان  
 الكمل الذي في عين زيد ليس منتقلا لمعنى آخر فهو من باب ارى كل قوم  
 قار بواقيد فليهم \* البيت قال وهذا حسن انتهى \* وقد يقال ان ال  
 في الكمل المذكور فيه للتحقيق فالذي يعود عليه الضمير مفسر من حيث  
 اللفظ والمعنى وهذا مثل قولك الماء شرب منه زيد وشرب منه  
 عمرو فكلاهما يرجعان الماء وان كان مشروب هذا الخاص غير مشروب الآخر  
 انتهى \* ويمكن الانفصال عن اشكال ابن عصفور بان ذلك اغتفر في افعال  
 لما كان بمعنى فعلين ولهذا جاز تعلقه بظرفين مختلفين نحو زيد يوم الجمعة احسن  
 منه يوم الخميس وبان احسن في المعنى انما هي لرجل لا للكمل على ما سبأني من كلام  
 سيبويه وشرحه \* واعلم ان قول ابن الحاجب منفي لا يخالف قول ابن  
 مالك بعد نفى او شبهه لان الواقع بعد شبه النفي منفي وبقى النظر في شبهتين  
 في وجه رفع افعال هنا الظاهر وفي وجه اشتراط هذه الشروط لذلك  
 امارفها الظاهر هنا فذكره الجمهور تعليلا \* احدهما \* ان افعال هنا يعا قبه  
 الفعل فاذا اقيمت الفعل مقامه افاد ما افاد افعال من التفضيل وقد كان الموجب  
 اقصوره عن الاوصاف العاملة كنهو لاء لا يوجد له فعل معناه كما سبق تقريره قال



الشيخ جمال الدين بن مالك وتابعوه صححان برفع الظاهر هنا كما صحح اعمال اسم  
 الفاعل بمعنى المضي في صلة ال بمعنى من اجل ان كان القياس ان لا يعمل في الماضي  
 وحين دخلته ال عمل فيه لانه واقع موقع الفعل وعليه مناقشة وهو ان ال يقتضي  
 الوصل واصله ان يكون بالجملة و تشابه المعرفة وهي انما تدخل على المفرد  
 فلذلك اختير وصلها بالوصف الذي له شبهان بالجملة والمفرد فهو بعدها له  
 جاذب للفعلية اما في مسئلتنا فبعد تسليم ان الفعل يقع هنا و يؤدي معنى  
 الوصف لا جاذب له الا ان يقال الاصل في مكان المشتقات اذا ادى الفعل  
 معناها وصح حلو له محلها ان يكون للفعل وقد اعترض على هذا التعليل بان  
 الفعل اذا وقع هنا لم يثسا والتركيبان من حيث ان نفي الاحسنية تصدق  
 بالمساواة وحاول بعض شراح (الحاجية) الانفصال عن ذلك فقال فاذا نفي  
 ذلك يكون المعنى نفي فضل حسن الكل في عين رجل على عين زيد وهذا  
 انما يحصل ايضا بنفي ان يكون حسنه كحسنة وهذا فيما اراه مكابرة وحاول  
 بعض اجناسه الانفصال بان ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل منه في  
 عين زيد محتمل لان يكون كحل عين زيد احسن ولان لا يكون بان يكونا  
 متساويين وما رأيت رجلا يحسن محتمل لان يكون كحل عين زيد احسن  
 وازيد كما تقدم ولان لا يكون بان يكون انقص فقد تساوى المدلولان  
 في الجملة وهو على ما فيه اقرب من الاول للقبول وقد يقال ان قولك ما رأيت  
 رجلا احسن في عينه الكل وان كان منصبا على نفي الزيادة في عين الرجل وهي  
 تصدق بالمساواة وبنقصانها من عين زيد فالمراد في الاستعمال الاخير يوضح  
 لك ذلك انك تقول ما رأيت افضل من زيد بقصد اثبات الافضية له

\* قال من يعلم من محقق التفسير في قوله ومن اظلم ممن منع مساجد الله \* ومن  
 اظلم ممن كذب \* المعنى لا اجد اظلم من اولئك وتكلموا على الجمع بينهما بكلام  
 يذكر في موضعه وقولك ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل  
 حسنه من عين زيد وان كان منصبا لي نفى المماثلة وهي تصدق بشيئين بالزيادة  
 والنقص كما سبق وضوح الامر بن حسب ما اخرج مسلم في صحيحه من  
 حديث ابي هريرة عن النبي عليه الصلوة والسلام انه من قال حين يصبح وحين  
 يمسي سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم مائة مرة لم يأت احد يوم القيامة  
 بافضل مما جاء به الا رجل قال مثل ما قال ارزاد عليه \* ولوقيل ان او بمعنى الواو كان  
 مكلفا وما سبق اولى فتأمل له لكن المراد في الاستعمال اثبات الزيادة للثاني  
 قضاء لحق التشبيه ويؤرخ مع ذلك البحث البياني في قوله تعالى وليس الذكر  
 كالانثى \* ونظير ما ذكرناه في التراكيب من قصرها في الاستعمال على احد  
 ما يقتضيه وضع اللفظ قصر بعض المردات على ذلك عرفاء والدابة  
 في الاجناس وان عمروا في البيت في الاعلام بالعلبة هذا شي يوافق  
 عليه من مارس اللغة العربية لم يجمعه من التواعد الجدلية \* الثاني \* من  
 تعليل الجمهور لرفع اندل الطائر انه لم يرفع الظاهر ورفع اما على انه  
 مبنداً مخبر عنه بالآكل او خبره الكمل تقدم عليه لزم منه امر ممتنع وهو  
 الفصل بين اقل وهو معمول باجنبي عنه ومعنى الاجني انه غير معمول له عمل  
 الفعل فيه والافانصل بالخبر او بالبداء ارا الخبر ومعموله فصل معموله عند  
 من يرفع احدهما بالآخر والمصل بين العائد ومعموله بالاجني لا يحوز لانها  
 كالكمة الواحدة قيل لان افعال مع من كالمضائقين ولا يفصل بينهما باجنبي



على قول الجمهور ولا يغيره الا لضرورة \* وقد اعترض على هذا التعليل بان الفصل انما يلزم على نقد بران يتقدم احسن ويتأخر منه اما على تقدير ان يتقدم الكل او يتأخر منه بان يقال ما رأيت رجلا الكل احسن في عينه منه او ما رأيت رجلا احسن في عينه منه الكل فلا يلزم ذلك المحذور \* ويجاب بدرالد بن مالك ووثائقه الحمد بشي بان في تقديم الكل نقد يرغبر الالاهم لا لضرورة اذ الامتناع من رفع الفعل ليس لعله موجبة انما هو لامر استحيائي ولذلك اطرد عند بعض العرب رفعه الظاهر فيجوز التخلف عن مقتضاه اذ ازا احمد ما راعيته اولى وهو تقديم ما هو اهم وايراده في الذكرا تم وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه في صفة رجل في المسئلة احسن قال الا ترى انك لو قلت ما رأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص رجل باصرة كمن نعم يحصل ان رأيتهم من الرجال لانه ما من راء الا وقد رأى رجلا ما فلا كان الصدق موقوفا على المخصص وهو الوصف كان تقديمه مطلوبا فوق كل مطلوب واغتفر ما يترتب على التقديم من الخروج عن الاصل ومطلوبية المخصص في الاثبات دون مطلوبية نفي الالاه في الاثبات يزيد ائدة وفي النفي يصون الكلام عن كونه كذا باغلاية غيب لك جواز بطله في الاثبات وهذا الكلام مع طوله واختصاري قد يقال ان فيه احسن وحده ليس صفة انما هو جزء الصفة وكذا انضل جزء الصفة را جواب عن تاخير الكل عن منه بانه تجب عن قبح اجتناع تقديم الضمير على مفسره واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد وليس هو من افعال القلوب ويقال له انك قد اوجبت

على تقدير ان يرفع ان يكون الكحل مبتدأ وهو اذا تأخر لم يضر عود الضمير  
عليه ولم يقبح نحو في داره زيد و هل ذاك الا مثل فاو جس في نفسه خيفة  
موسى \* في الاعراب المشهور لكن جعله مبتدأ مخبر عنه بالكحل هو قياس قول  
سيبويه في نحو من ابوك لانه اذا وضع موضعه يبقى الكلام على وضعه وحينئذ  
يتمنع لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وتصير مثل صاحبها في الدار وينبغي  
ان يحمل قول الشيخ ابي عمرو في تقدير تقديم منه على الكحل انه يلزم منه عود  
الضمير على غيره مذكور على انه بناء على قاعدة سيبويه التي ذكرناها فان قيل \*  
هذا التعليل لا يأتي في العبارة الثالثة وهي ما رأيت كمن زيد احسن فيها  
الكحل فان الرفع لا يحصل به ذلك المحذور \* قلت \* هذه فرع الاولى فكما  
لا يجوز الرفع في الاصل كذا في الفرع ولان المحذور واقع في التقدير \*  
وقال الرشيد سعيد قد جوز وافي التقدير ما لا يجوز في غيره \* قلت \* وان كان  
كذلك فجوابه فقها كانت طالق غدا ولا تخرجي الا ان آذن لك تكن الاصل  
ان يكون المقدركا للمفوظ واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد كاف  
في المنع على ان ذلك مشكل اعني تعلق منه باحسن في اصل المسئلة اذا رفعت  
الكحل باحسن لما يلزم من تعدى فعل الظاهر الى مضمرة وقد تقدم الكلام فيه  
ولعل الصغار اخذ الاشكال عن ابن عصفور والانفصال عنه بان الضمير الذي  
دخل عليه من هو كحل آخر غير الذي رفع باحسن فكذاهما على ان هذا  
ايضا يتأتى فماذا قدم الكحل ولم يذكره وجنح الى امر طويل خطابي ولا يتكلف  
له ان يقال عود الضمير على متأخر انما هو فيما جاء عن العرب وهذا الميجي  
ولا غيره من التكنيات \* واعلم ان هذين التعليين مفهومان من كلام



سبويه رحمه الله واورد بعضهم على التعليل الثاني ما قلناه وانفصل بان  
 سبويه انما ذكر ذلك ليفرق بين مسألة الكمل بترتيبها ومسألة  
 مرت برجل خير منه ابوه ولم يقل ليس لجواز الرفع محمل آخر \* وقد  
 صرح الصفا ر بجواز المسألة بالرفع على تقدير تقديم الكمل لما ذكرناه  
 وعلى تقدير تأخيرها عنه مثل ان يكون مطوفا على من الـ من مقدرا  
 بان يكون الكمل مبتدأ اما اذا كان خبرا فبمستع تأخير الكمل لما ذكرناه ونظائر  
 هذه المسألة على هذا التعليل من الحمل على احسن القبيحين مسألة ما قام الازيدا  
 اصحابك واصلمها ما قام اصحابك الازيدا فدار الامر حين التقديم بين الرفع  
 الراجح والنصب المرجوح لما ان البدل لا يعقد م ومسألة مرت برجل  
 ورجل آخر قائم أثروا مجيئ الحال من النكرة على وصف المعرفة بالنكرة  
 ومسألة هذا مقبل لرجل أثروا مجيئ الحال من النكرة على تقديم الصفة فتحمّلوا القبيح  
 برفع اقبح منه ولعل هذا مراد الشيخ ابي عمرو في قوله لو لم يرفع الظاهر لكان  
 مرفوعا بالابتداء وهو منعذر لقصوره عن غيره اى لان الرفع بالابتداء  
 قاصر عن الرفع بالافعال لاعتزام ذلك الفصل وهذا وان كان فعله رفع  
 افعال الظاهر فامرء اخف و لرفع افعال الظاهر في هذه المسألة تعليل آخر  
 مفهوم من كلام سبويه ايضا اعتمد عليه شراحه وهي ان افعال اذا كان التفضيل  
 الشئ على نفسه في موضعين فهي جارية على الاول في المعنى مع رفعها بالظاهر  
 فيرفعه اذ ذلك كما يرفع الضمير لانك اما تفضل بها المكان على غيره اذ لا تقدر  
 ان تفضل بها نفس الشئ على نفسه قال سبويه ولكذلك زعمت ان للكمل  
 هاهنا عملا وهيئة يعنى عملا من الحسن وهيئة فيه ليست له في غيره فالمعنى

مارأيت احدا عاملا في عينه الكحل من الحسن كعمله في عين زيد وهذا في التقدير  
 كقوله مارأيت احدا يحسن عينه بالكحل كعين زيد فهو كما رأيت احدا  
 يحسن بالكحل كحسن زيد فهو كما رأيت احدا حسنا بالكحل كزيد  
 ولا يتأتى ذلك في مررت برجل خير منك ابوه لان فيه افعل صفة  
 للاب لان تفضيل الاب على احد ممكن فخلصت الصفة لما بعده وذكرا بن فلاح  
 في (الكافي) تعليلين آخرين \* او لمّا \* انها عملت في الظاهر في تفضيل الشيء  
 على نفسه لان ذلك بالنسبة الى المماثل غالبا يعبرى مجرى الضمائر فرفعت  
 كما يرفع الضمير \* ثانيها بداهته لا التحد القاضل والمضور كانه شمل في شيء واحد  
 فلهذه خمس تعاليل لم ارها بسمية \* النذر الثاني في وجوب اشتراط تلك  
 الشروط \* اما اشتراط الموصوف وهو في عبارة ابن الحاجب زيد قوله شيء  
 وفي عبارة (التسهيل) في قوله فصاحب افعل فعيل لينأتى التفضيل وهو  
 دعوى وقبل لان الاسماء العامة لا بد لها من الاعتماد \* واعتراض \* بان ذلك  
 يكفي فيه النفي فتقول ما احسن في عيني رجل الكحل منه في عين زيد  
 كما تقول ما قائم زيد ان فرغ الموصف كما نفى به \* واجيب به بان افعل  
 لم يقو قوة اسم الفاعل الا ترى انه لا يسبب المفعول \* مطافعا على المصحيح  
 ولو وجدت شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل واما السبب  
 عند من اشتراطه لانها صفة جرت في اللفظ على غير من هي له ولا بد منه  
 لانه الذي رفعته افعل واما التفضيل فافعل وضعت له وكرهه بين ضميرين  
 وهو المشار اليه بالاعتبارين فلان تفضيل الشيء على نفسه انما طريقته ذلك  
 والنفي لا مكان وقوح العمل مرقه واغناؤه عنه كما قررناه في التعليل



بمعاينة الفعل وهو يتنظم بالشروط السابقة لك قد تقدم ان بدر الدين  
 ابن مالك ان شرط الاجتهاد في منوعيات تقدم الكلام معه والتوفيق بينه  
 وبين من شرط السجية فان كانت اذ اقلت ما رأيت رجلا  
 احسن منه ابوداود روى رجلا احسن في عينه الكحل في عين زيد يصح  
 وقوع الفعل بكونه في ذراجه ما بدر الدين بان المعبر في ان شرط رفع  
 افضل التفضيل الظاهر جواز ان يرفع في الذي بنى منه مفيدا  
 فائده ولو ثبت في ادرك بغير اية كانت انما كانت الدلالة على التفضيل  
 او بحسنه ابوه اي يثبت لك قد جئت بغير الفعل الذي بنى منه احسن  
 وفانت الدلالة على الفرزة المستفادة من الفعل ولا عينه الكحل كحسنه او يحسن  
 الكحل كحلافات الدلالة على المنفصل في الاء ال و على الفرزة في الثاني  
 انتهى وهذا تقدم ان مثله يقال في المسائل المستجيب للشرائط وتقدم الجواب  
 عنه فليطابق بينه وبين هذا هو اعلم ان رفع افضل الظاهر على ما هو المختار  
 مشروط بالشروط السابقة لكون هذا الفعل من اول الفعل في جميع  
 استعمالها لم اجده من شفي الال في هذه المسئلة و لذي ينبغي ان يقال ان هذا  
 ينبغي على الاختلاف في تعاليل وجه قياس عدم عمه اهل هو كونها لم تشبه الفعل  
 كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه لاسل وهي الصفة المشبهة في لحاق العلامات  
 وهو ظاهر عبارة سيويه رحمه الله او كونها لم توجد فعل بمعناها كما قاله الشيخ  
 ابو عمرو وغيره ان قلنا بالاول في ان اسماء بالالف واللام ان يجوز  
 رفعها للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل ابوه لانها اثني وتجمع اذ ذاك  
 وكذا اذا اصابت معرفة نحو زيد افضل الناس ابوه لانه يجوز تثنيها

وجمع ما حيئذ وان ما بالثاني فلا ينبغي ان تعمل الا بالشروط والله تعالى اعلم \*  
 بسم الله الرحمن الرحيم \* وحصل ان علي سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
 \* فائدة \* قرأتها في حور مقصورات في الخيام \* قال الشيخ جلال الدين  
 الباق في رسالته ان هذه الآية تنقض القامدة وتنافي فائدة لان حورا  
 جمع حوراء وهو جمع عاتل وقد جاءت صفته على الجمع مراعاة للكثير  
 على ما قلناه لان مقصورات معناه مجموعات في القصور فلو جاء على الافراد  
 لكان حور مقصورات في الخيام كما قال وجوه يومئذ ناعمة لسميها راضية وكما  
 قال وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة \* واما قوله تعالى ان يبدلها ازواجا خيرا  
 منك مسلمة فيتعين ان يكون من هذا القسم وان مسلمات صفة مجموعة  
 ولا يجوز ان يكون بدلا لان البدل انما يجيء عند العذر وقد نص النحاة على  
 ان قوله تعالى هدي للمتقين الذين يؤمنون \* يجوز ان يكون الموصول تابعا وان  
 يكون مقطوعا وعلى التبعية فهو نعم لا بدل الا اذا تعذر كقوله تعالى ويل  
 لكل همزة ازة الذي جمع هلا متاع وصف الكرة بالمعرفة ولا يجوز ان  
 يكون متا لا صفة الساقية وهو افعال التفضيل في قوله خيرا منك لان نصوص  
 النحاة على ان الهمزة التي تعمت وينعت بها المشتقات في اسماء الفاعلين واسماء  
 المفعولين معنى دال لان خير ليس من اسماء الفاعلين ولا المفعولين فيقع  
 نعم لا ينعت ولا يحسر ان يكون حالا من ازواج وان كان نكرة تخصص  
 بالوصف لان الحمل على الوصف اولى من الحمل على الحال ولا يجوز ان  
 يكون حالا من الضمير وامتاعه اوضح من ان يذكر لان صاحب الحال الضمير  
 وهو المتبدل بهر والحال انه من المتبدلات فيبطل هذا \* وقوله تعالى \* فيهن

بيان قوله تعالى حور مقصورات في الخيام



خيرات حسان هان شئنا جعلناه من هذا والذي اقوله ان الوصف بكليها  
وارد في القرآن والسنة فمن الجمع في السنة قوله عليه الصلوة والسلام نساء  
كاسيات عاريات حائلات تملات لان النساء والسوان والنسوة جمع المرأة  
من غير انظها كالقوم في جمع المرء ان جعلته اسم جمع خرج عن هذا الباب  
ولكن الاكثر الافراد والله تعالى ينه او اياكم زيد الامداد

﴿ فكتب له والده رحمه الله تعالى ﴾

مانصه قد ذكرنا في الدرس يوم الخميس \* حور مقصورات في الخيام \* وذكرونا  
ايضا \* فيمن خيرات حسان \* وقيل مقصورات لا يشعين ان يكون صفة بل يجوز  
ان يكون خبرا والمعنى عليه فان القصد الاخبار عنهن بانهن ملازمات لبيوتهن  
لسن بطوافات ويكون قوله تعالى في الخيام \* نظير قولك زيد محبوب في المان  
الفلاني فالخبر هو قواك محبوب \* واما قوله تعالى فيمن خيرات حسان فلانه لما  
قال فيمن قابله بالجمع فقال خيرات وقال حسان مراد بالجمع اصل التي في السورة  
من اولها الى اخرها والذي قبله من غير فاصل قوله فاكهة وثقل وريمان بباي الاء  
ربكما تاذبان \* واعتقب ذلك بقوله فيمن خيرات حسان \* واما ما في قوله  
حديث الشية \* فهو ما كالد في سورة التوبة وامام سلمة رضي الله عنه كلام  
آخر ذكرناه وهو البذل المشتق وهو ضعيف ولكن يجوز ان يكون حالا  
من الضمير المستكر في خيرامتك . واما حديث نساء كاسيات عاريات  
فهذا اجاء على احدي الهمتين والكلام على ما في القرآن الكريم والذي ذكر الحكيم  
زاد الله واياكم من المتين التوفيق والحكمة وانشا عليها جميعا العمة  
ودفع عا القيمة آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

✽ كتب الشيخ جلال الدين الباقلاني الى ولده شيخ الاسلام  
سراج الدين رحمهما الله تعالى ✽

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات اسعد الله مساءكم واذهب عنكم ما ساءكم ✽  
يقول الفقير اطلع الله شأنه ✽ وازال عنه ما شأنه ✽ ان از مشرى في الكشف ✽  
وقع عليه تعقب من فيض الالطاف ✽ في قوله تعالى ويستفتونك في النساء  
قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليه في الكتاب في يتامى النساء ✽ وذلك انه قال  
ما في محل الرفع اى يفتيكم الله والملو في الكتاب في يتامى النساء قوله تعالى وان خفتن  
ان لا تقسطوا في اليتامى ✽ وهو مثل قوات اعجبني وقد ذكرته ويجوز ان ما يتلى  
عليكم مبتدأ وفي الكتاب خبره تلى انما جملة مترضة ويجوز ان يكون  
مجرور اعلى القسم كانه قيل قل الله يفتيكم فيهن واقسم بما يتلى عليكم في الكتاب  
ثم قال ✽ فان قلت ✽ هم تعلق قوله في يتامى النساء ✽ قلت ✽ في الوجه الاول هو صلة  
بتلى اى يتلى عليكم في يتامى وبيد زان يكون في بيان النساء بدلا من فيهن فاما  
في الوجهين الاخيرين فيبدل لا غير انتهى كلامه وانقول لا يصح على الوجه  
الاول وهو ان يكون ما فاما البدلية من قوله فيهن والذي ذكره المعربون  
في ذلك ومنهم العسكري انما البدلية من قوله في الكتاب وانما لا يصح  
بوجهين ✽ احدهما ✽ ان قوله فيهن خبر عمارة على النساء فهو مقصور في  
الجواب لان الجواب عن حكم النساء كالجواب الله يفتيكم فيهن اى في النساء  
واما قوله وما يتلى عليكم في الكتاب ففیه تصریح بتمام النساء فصار  
التقدير قل الله يفتيكم في النساء ويقتيكم المثلو في الكتاب في يتامى النساء  
فلا تصح البدلية حينئذ من فيهن لا ستلزام ان يكون الجواب اخص من السؤال

يا ذوق قوله تعالى ويستفتونك في النساء ✽



لان المسئول عنه حكم النساء ونحوه. راب على تقدير البدل قل الله يفتيكم  
 في ينامي النساء وهذا وان كان مقتضود اياكم الا ان الاول انما مقتضود وهي  
 ان الله يفتي عباد في امر النساء عموما وخصوصا. وفي الكتاب في ينامي النساء  
 خصوصا والجراب لا يكون اخص من السؤال \* والوجه الثاني \* ان  
 قوله فيمن متعلق بجملة قل الله يفتيكم وقوله في ينامي النساء متعلق بجملة  
 يفتيكم المتلوباء على ان ساءلها ولا يدل المتعلق بجملة من المتعلق بجملة  
 اخرى وامثال الوجهين الاخيرين فلا نستقيم البدلية لامن الكتاب ولا من  
 فيمن امامن فيمن فلما قد مناه من استازام ان يكون الجواب اخص من السؤال  
 وامامن في الكتاب فان على هذين الوجهين المراد والذي يتلى عليكم محفوظ  
 في الكتاب لانه قال المراد بالكتاب على هذا الوجه الاصح المفوظ مثل  
 واذ مني ام الكتاب يدين اليكم. فلا يصح ان يدل في ينامي النساء من قوله  
 في الكتاب لان ذلك ذكرنا عظيم ابدال منه في اية الطرح فيؤدي الى فوات  
 الامر الذي سبق له والذي يتلى عليكم في الكتاب على معنى انه تقرر في الكتاب  
 الاصح المفوظ وكذلك على التسمي لانه انما يسم الامر العام وهو ما يتلى في  
 الكتاب على سبيل التلخيص والبيان الخاص وهو الذي يتلى في ينامي النساء  
 فلم يتسم به فلا يصح البدلية على مذهب الرجعيين بوجه واحد ابطال البدلية  
 فلا يصح به حينئذ ان تكون البدلية اعمية ولا قسمية الا اذا علق في ينامي  
 النساء بقوله يتلى عليكم في الكتاب مع انها امر ابان مختار ان يسبقه اليها احد  
 \* فالمسئول ما مثل هذه الامترافات وهل هي صحيحة ام لا والله يدوم  
 انتفاع الناس بوجود من يزبل عنهم الباس \*

### نكتب اليه والدة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات اللهم صل وسلم على سيدنا محمد سيد  
 السادات من اهل الارض والسموات وعلى آل سيدنا محمد واصحابه واتباعه  
 واحبابه من سهل ووطى ويسر اسعد الله صباحكم وادام سعدكم ونجاكم  
 لقد ابدىتم انسابا قد تم امتثالا واقول في الجواب: والله الموفق بالسر  
 ان قول الزمخشري والمتوفى الكتاب معنى الياس بمعنى قوله وان  
 ان لا تقسطوا في الياس الاية التي فيها ذكر الياس في الحرف ان لا تقسطوا  
 وهي المذكور فيها ما كنتم اطلب لكم من النساء خبر ان يكن في اسم النساء  
 بت لا من فيهن في سيرة التقدير والملوف في الكتاب في الآية التي فيها ذكر الياس  
 مما يتعلق بالنساء هو قوله تعالى فان كنتم امة من النساء: واد اختصرت  
 قلت التقدير قل الله يفتيكم فيهن والمتوفى في الكتاب فيهن وذلك المتوفى هو في  
 الآية التي فيها ذكر الياس كما تقول اداسا لك سائل عن المحجور عليهم العالم  
 يفتيكم فيهن والمقرر في الجا مع في حجر الصبي وكان قد ذكر في حجر الصبي  
 ما يتعلق بموم المحجور عليهم وبذلك يظهر ان الجواب ليس اخيرا من  
 السؤال بل هو مساو له واما العلق فان قوله فيهن يتعلق بذكر الياس وقرنه  
 في الياس يتعلق بقوله يفتيكم اداسا على اعراب البدل واما يتعلق بقرنه  
 على غير البدل وما ذكرتموه على الوجهين المتخالفين فالجواب من  
 في الكتاب لم يتعرض لها الزمخشري والبدلية من غير ان يتطرق اليها  
 بنا قرناه وهي معينة على الاعتراض واقتسم وصار في الالف يفتيكم  
 فيهن ثم الكلام ثم اعترض قوله والبدلية على انكم انتم في المرح



... الاول وقال من ينال النساء والتقدير قل الله يفتيكم فيهن  
في الذكر من ترويه فانك راها طالب لكم من النساء وذكر في اليتامى  
الاعلام برحمته وعلى انتم نصير التقدير قل الله يفتيكم فيهن واقسم  
بما ينلي عابكم في الكتاب ثم عاد الى تمام الاول بالبدلية المذكورة وجوز  
الزجاج ان يكون ما في محل خفض قال وهو بعيد جد الان الظاهر لا يعطف  
على المصدر وهذا الذي قدمته هو الذي ظهر لي بعد التأمل وهكذا يكون  
التوسل والتقدير يرغب الى الله في ان تكون خائفتي واكثر بذلك التوسل اللهم  
اجب سؤالي واسلم حال خائفتي وحالي آمين والحمد لله رب العالمين وصلاته  
وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين وتابعيهم باحسان الى يوم الدين \*  
في الاستثناء بالفتح الميم في الاستثناء في ولا اكبر الا في كتاب ميم \*  
شعراج الميم ايمانين رحمه الله تعالى \*

اما بعد ... في جسد الساء اشريعة هم اهل العلم الميم \* واقامهم لحفظ  
الشرح الممددي وغير الكتاب الميم \* ومنهم التبتات في الدين يفسلوا  
سيونهم في اربعة امارتين \* وجعل على منطقهم من التمامة ما يظهر  
لكمة مس المنة \* وحنف عقولهم السانية من ردى المعقول فاستقاموا  
على الطارئة \* والصارنا والسلام على عبده محمد المخصوص بالشرع  
العام المنال على خلق اجمعين \* وعلى آل محمد واصحابه وزوج وذريته  
والتابعين \* فانه لما حضر كتاب هذه الوردان التمر الى غفر الخلاق \* مجلس  
مولانا الميرزا اشراف محب العلم والعلماء \* حبيب الاخيار العلماء \* السيفي  
عالمهم اراداني بالمداني الذي اراد الآخرة حبس الاماني \* تغيب بعض من حضره

بيان الاستثناء في قوله تعالى ولا اكبر الا في كتاب ميم \*

بما تفضل به من الاحسان وعمره في حق شيا انتدبر الى مقدراته عمره فلما وقع الكلام في المتعة قال بعض الحاضرين قولا فدمه ثم انشرا كلام في الاستدلال وظهر من المتحارفين في الكلام كثير من الاختلاف ثم حصل بعد ذلك ان يكون رد بك يعلم ما كر صد ورد وما به انوز ثم قرأ قارى من القرآن العظيم آيات يعلم السبل الى فهمها ما بالاثبات وما يوزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين ولم يكن في نزم كتابه العود الى الكلام مع احد من الحاضرين لما يقع في ذلك من الغلط وذلك مخطئة الى ان يقال بعضهم في الاستثناء انك لا تروى كالمثل في التلويح لا يتم على السوال وكان كتابه ضيق ما به في ذلك بل اني ان اردت ان يقول ان اراهم فقلت والله الموفق للصواب

الجواب عن ذلك ان من اوجه أربعة ومن تعبط نقد قراره على المنازعة في غير علم وانزاعه وهن انه يجوز ان يكون الا بمني انراوا واستثناء من محذوف او مرفى قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر او منقطع وفي اثناء ذلك كلام المتعصبين لاقامة انشراح فيطرح نقصدت بهذا التصنيف تقرير الاوجه في ذلك وايضاح القول فيه والى ما لا نقول : وجدا الاشكال ان يقال لا يصح ان يكون الاستثناء مرفى قوله وما يوزب ان يصير المعنى وما يبعد وما يوجب الا في كتاب مبين وهذا فاسد ولا يصح ان يكون الاستثناء من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر رفعت ارفقت لان الرفع لا يطف على محل منتهال والفتح لا يطف على لفظ وهو في موضع الرفع لا يمنع الصرف



في اصغر ولا اكبر للصفة والوزن وحينئذ فيشكل الاستثناء وهذا الاخير  
لم يقرره من كان يستشكل بل اقتصر على الاول ولم يكل الكلام  
لذهوله عن الثاني وتام الكلام ان الاستثناء مما ذكر على ما تقر  
مذكور فيما لا يصح ولا هو مذكور فيما ذكر يستثنى منه الاول والاصل عدم  
الحذف والتقدير فاهو \* وبأنني من بعض العلماء الاعلام ان بعض من حضر  
المجلس له مدة يسأله عن هذا السؤال بعينه وتردد له في ذلك مرات  
في اوقات قريبة من هذا المجلس ولم يكن عندي علم من ذلك الا بعد وقوعه  
وظهور ما كانوا يكتبون والله يكتب ما يبتون \* ولما حصل الكلام في ذلك  
فتح الله على علي الفور باجوبة اربعة فاردت ان ارتها بان اخرج الاعن الاستثناء  
الى العطف او اجعلها على بابها والاستثناء من محذوف ملتزما العطف في  
ولا اصغر من ذلك لا اكبر على اللفظ والمحل اولا التزم ذلك فيكون من ولا اصغر  
من ذلك ولا اكبر بتقدير الابتداء رفعا او نصبا ولا لتفي الجنس واخر  
ما ذكرت ان يكون الاستثناء منقطعا فلما اخذت في الكلام على الاول وقعت  
المنازعة فيه افرأته عندهم واعتقادهم انه لم يقل او لم يقل مثله في القرآن  
العظيم وكل من الاعتقادين غير صحيح اما الاول فقد صرح جمع من النحاة  
بنقل ذلك عن جماعة من النحاة المتقدمين كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى  
\* واما الثاني فقد ذكره جمع من المفسرين والمربين في قول الله تعالى في سورة  
هود الا ماشاء ربك وكان من جملة كلام بعض من حضر يفسد المعنى على  
هذا التقدير لانه يكون التقدير ولا في كتاب سبين فقلت له في الجواب  
الكلام في تقدير الا بالوا ولا بولا ثم قلت وكيف يفسد والمعنى صحيح

على تقد يرو لالان التقدير حينئذ وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في  
الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين  
والمعنى كل كائن في الارض وفي السماء وفي اصغر من ذلك وفي اكبر  
منه وفي كتاب مبين لا يعزب منه شيء عن ربك وعلى تقدير الواو يصير  
التقدير و ذلك او هو في كتاب مبين وكان وقع من استشهادي في المجلس  
ما قال الشاعر \*

وكل اخ مفارقة اخوه \* لعمري انك الا الفرقدان

فمدلوا عن البحث فيه وعن المعنى الى ان ذلك لا يقال في القرآن وقال  
بعضهم الا بمعنى الواو ولا تعطف الجمل ولا يقدر في القرآن وهذا من العجب  
فقد حمل الاخفش على ذلك قوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين  
ظلموا منهم \* واستشهد على ذلك بقول الشاعر \*

واري لها دارا بعدوه \* السيد ان لم يدرس لها رسم

الار ما داهما دارفت \* عند الرياح خوالدا

اي واري لها دارا اور ماداه وقال الفراء في قوله تعالى وحكي عنه ذلك  
مكي واستحسنه فقال قوله تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة  
في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين \* حمل  
هذا اللفظ على ظاهره وجعل قوله الا في كتاب متصلا بما قبله اوجب ان  
اشياء تعزب عن الله وهي في كتاب مبين تعالى الله عن ذلك \* ومثله في الانعام  
ولا رطب ولا يابس ولكن الا وما بعدها منقطة عما قبلها على اضمار بعد لا تقد يره  
وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة ولا اصغر من ذلك ولا اكبر تم الكلام



فلا شيء يعزب عنه لا اله الا هو ثم ابتدأ فقال وهو في كتاب مبين والافى  
 موضع الواو وهي مضمرة \* قال \* ابو محمد المكي عقب حكايته ذلك هذا  
 قول حسن لولا ان جميع البصريين لا يعرفون الا بمعنى الواو وكذلك قال  
 مكي وكذلك قال قوم في قوله تعالى يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللهم  
 قال قوم في قوله تعالى يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللهم ان معناه واللهم  
 \* قال مكي وكون الا بمعنى الواو بعيد شاذ ولو جعلت الا بمعنى لكن لكان  
 اقرب واجود وكنه قال لكن هو في كتاب مبين وهذا احسن في التاويل  
 والاستعمال من قول صاحب الكشف ان الا بمعنى الواو وكون الا بمعنى لكن  
 مستعمل كثير وكونها بمعنى الواو لا يعرف فحمل الكلام على المعروف المستعمل  
 اولى والاضمار لا بد منه في القولين جميعا وبه يتم الكلام انتهى ما ذكره مكي  
 \* وقد علمت منه امور \* احدها \* ان الجر جاني جوز ما جوزناه \* الثاني \*  
 ان مكي استحسنه اذ قال لولا ان جميع البصريين لا يعرفون الا بمعنى  
 الواو وعلى مكي في ذلك اعتراض فقد سبق لك في ذلك النقل عن الاخفش سعيد  
 ابن مسعدة المجاشعي وهو من رؤوس البصريين ان الا تاتي بمعنى الواو ولذلك  
 قال في التسهيل في باب العطف في حروفها فقال ولا الا خلا فاللا خفش  
 والقراء \* الثالث \* ان قوما خرجوا عن ذلك الا اللهم وظهر لك بذلك لا يخاف  
 لدعي المرسلون الامس ظلم عن بعض النحويين ان الا بمعنى الواو \* واجاز القراء  
 ان الا تكون بمعنى الواو وفي قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات  
 والارض الا ما شاء ربك فاذا كان الاخفش وهو من رؤوس نحاة البصريين  
 والقراء وهو من رؤوس نحاة الكوفة يقدر ان ذلك في كتاب الله تعالى بل

وفيه الحذف ايضا كذا من حكي عنه القراء وقد جوز ذلك في هذه  
الآية بعين البراء الحسن . . . يحیی الجرجاني هذا الامر يدل على قلة الممارسة  
بالعلوم والقول اذا حكي لا ينضم من حكايته اختياره مع انه لا محذور في  
اختياره في العتيدة وثمة الحمد انما المحذور في العقائد والافعال المنكرة التي  
يا باها الكرام البررة مشير الى هذا الحال بحمد الله معتقدي صحيح ولا انا  
عن مقال الحق زائع وهذه الآيات التي سبقت فكيف ينكر هذا ذلك  
الكلام على الاستثناء فيها وانما الكلام على مانحن بصدده \* ولقد قدم الكلام  
الاستثناء من المذكور ثم اذكر بد ذلك الاستثناء من المقدور فنقول كان  
سبق في الاجوبة التي ذكرناها ان يكون الاستثناء من قوله ولا اصغر من  
ذلك ولا اكبر على الرفع على الابتداء او الفتح على ان لا نفى الجنس وهذا  
هو الذي جزم به الرمنخري فقال وما يعزب قرني بالضم والكسر وما يبعد  
وما ينيب ومنه الروض العازب ولا اصغر من ذلك ولا اكبر القراءة  
بالرفع والنصب والوجه المصوب على نفي الجنس والرفع على الابتداء ليكون كلاما  
براسه وفي العطف على محل من مثقال ذرة او على لفظ مثقال ذرة فتخافي  
موضع الجر لا متناع الصرف اشكال لان قولك لا يعزب عنه الا في كتاب  
مشكل انتهى ما قرره الزمخشري وكأنه قصد بذلك ما نقل عن ابي علي الفارسي  
وان الرفع في ذلك للعطف على المحل والفتح فيه للعطف على اللفظ وقد قال  
السنحاوي شارح (الشاطبية) رحمه الله تعالى متكلما على قول الامام  
الشاطبي رحمه الله تعالى \*

ويعزب كسر الضم مع سبأ ونبا \* واصغر فارفعه واكبر فافصلا



عزب يعزب ويعزب اذا غاب ونأى وهما الغتان ومنه الارض العازبة والروض  
العازب البعيد والوجه في رفع اصغر الابداء فهو كلام مستقل بنفسه والنصب  
على نفى الجنس \* وقال ابو علي في الرفع هو حمل على موضع الجار والمجرور في  
من مثقال وهو رفع كما في كفي بالله \* وقال في النصب انه معطوف على لفظ  
مثقال او ذرة الا انه لا ينصرف للصفة والوزن تابعه على ذلك الجميع  
فيصير التقدير على ذلك لا يعزب عنه شيء الا في كتاب وهذا فاسد انتهى  
\* وليس ما ذكره ابو علي بفساد اذا جعلنا الاستثناء من محذوف او منقطعا  
كما هو الجوابان الباقيان وكان الحامل لابي علي الفارسي على ذلك بالنصب ايضا  
لنفى الجنس فلما كان العطف هو المقصود اتفقت السبعة هناك على الرفع عطفا  
على مثقال واختافوا في آية يونس نظرا الى اختلاف معاني العطف وهذا  
الحال فضعيف \* وكان اراد به من حشر ان يقرره بعكسه وجوابه ان  
القرأة سنة متبعة فلا يلزم من الاتفاق في موضع حمل المختلف عنه لوجود  
المانع هنا مع الاتصال ان في آية \* بآخري يحا فله الزمخشري ياتي ان شاء الله تعالى \*  
ولنعد الى الكلام على الجوابين الاخيرين فنقول وعلى الانتطاع جري جميع  
من المعربين وجزم به المكبري في اعرابه فقال ولا اصغر من ذلك ولا اكبر  
يفتح الراء في موضع جر اذرة او لمنقال على اللفظ ويقرء ان بالرفع حملا  
على موضع من مثقال الا في كتاب اي الاء في كتاب والاستثناء منقطع  
وقدمه صاحب (تبصرة الذكرة) فقال الا في كتاب مبين منقطع وقال على  
الثاني جزم به الزمخشري وزعم بعضهم ولا اسفر الى مبين جملة مستتة  
بنفسها وجعل الاستثناء متصلا وفتح ولا اصغر ولا اكبر على نفى الجنس ورفعها

على الابتداء فعل هذا ينبغي ان يقف على في السماء والقول بان الاستثناء منقطع  
هل يرد وهل وقع في القرآن العظيم ام لا وهي مسألة معروفة لان طول بذكرها  
هو اما الجواب الآخر وهو ان يكون الاستثناء من محذوف فتقديره ولا شيء  
الافى كتاب مبين وتفسيره ما غررنا في الكتاب من شيء وهو كل شيء احصيناه  
كتابا وانما لم اجعله مستثنى مما قبله رفعا رفعا لان الكلام على ان الرفع للعطف  
على المحل والفتح للعطف على القيد فعد لنا من الاستثناء من المذكور الى مقدر  
مبتدأ دل عليه ما سبق ولا بد من حذف ما قبله لانه الكلام عليه ويكون  
من مجموع ذلك اثبات ان قوله تعالى ما من شيء الا عن عنده من كتاب مكتوب في الكتاب  
وقد يجمع بين ان قوله تعالى قال تعالى ما من شيء الا عن عنده من كتاب لا يضل ربي  
ولا ينسى وفي قوله تعالى وما من شيء الا عن عنده من كتاب لا يضل ربي  
فتح الله بها لا توجد مجموعة في كتاب بل الاول منها قد علمت اصله ومن  
قدره في هذه الآية الثانية قد علمت من قوله الثالث قد علمت من جزم به  
واختاره والرابع يشهد له كثير من اساليب العرب وذكر صاحب (تبصرة  
الذكرة) انه يجوز ان يكون الاستثناء متصلا بما قبل قوله وما يعزب ويكون  
في الآية تقديم وتأخير ترتيبها وما تكون في شان وما اتلوا منه من قرآن  
ولا تعملون من عمل الى في كتاب الا كنعاء على كثر شهورها تفيضون فيه الى  
ولا اكبر تلخيصه ما من شيء الا هو في اللوح المحفوظ ونحن نشاهده في كل آن ويجوز  
الاستثناء من ر ما يعزب ويكون يعزب بمعنى يبين ويذهب المعنى لم يبين شيء  
عن الله تعالى بعد خلقه له الا وهو مكتوب في اللوح المحفوظ تلخيصه كل  
مخلوق مكتوب انتهى وفيه نظر اما الوجه الاول فليس هذا نظير امر ربههم



الا الفتى الا العلاء بل عند قصد التاكيد في نحو ذلك يجب العطف بالواو لا تقول  
 قام القوم الا زيد الا جمعهم اذا قصدت التاكيد الا بالعطف فتقول والجمعهم  
 فان قيل \* انما يكون ذلك في الا التي للتاكيد وههنا قد لا يكون مقصودا  
 فيكون كقول القائل ما قام الا زيد الا عمر اه قلت \* لا يصح لان المثال  
 المستشهد به مفرغ لا تفرغ نيا نحر فيه ولكن هو قريب من قولك ما قام  
 القوم الا زيد الا عمر واغيران المستثنيين داخلين في القوم ولو نسكت  
 عن احدهما لا تنفي بخلاف ما نحن فيه وايضا افلا يلزم مجازان \* احدهما \* بالتقديم  
 والتاخير والثاني تكرير \* واما الوجه الثاني \* فتفسير يعزب بيبين  
 ويذهب لا يعرف انما المروف في عزب ما تقدم نعم قال الصغاني في (العباب) قال  
 ابو سعيد الضرير يقال ليس لفلان امرأة تزواجه اي نذهب تزوجه بالنكاح مثل  
 قولك ثمضه اي ثمره شيء من شئ \* \* \* \* \* الثاني والتركيب يدل على  
 تباعد وتنوع فتفسيره بالنهوض بعيد عن سداد فلا ي شئ \* جمع بين الطهور  
 والذهاب وكأنه قصد بذلك ان علم الغيب مكتوم فما يظهر منه ويذهب  
 الا في كتاب مبين وهذا المعنى قريب من كلام روق الزمخشري في سورة سبأ ماوجه  
 القراءة المشهورة بالرفع على الابتداء اشار الى قراءة شاذة بالفتح على نفي  
 الجنس كقولك لاحوال ولا قوة الا بالله بالرف \* والنصب وهو كلام منقطع  
 عما قبله \* قال الزمخشري \* فان قلت \* هل يصح عطف المرفوع على مثقال  
 ذرة كانه قبل لا يعزب عنه مثقال ذرة واصغروا كبر و زيادة لا لتاكيد النفي  
 وعطف المرفوع على ذرة فانه فتح في موضع الجر لا متناع الصرف كانه قبل  
 لا يعزب مثقال ذرة ولا مثقال اصغر من ذلك ولا اكبر \* قلت \* يابي ذلك

حرف الاستثناء الا اذا جعلت الضمير في عنه للتغيب وجعلت الغيب اسما للخصيات  
 قبل ان يكتب في اللوح المحفوظ لان اثباتها في اللوح نوع من البروز عن الحجاب  
 على معنى انه لا يفصل عن الغيب شي ولا تزول عنه الا مسطورا في اللوح  
 انتهى ويمكن ان يعنى مثله هنا على تقدير حذف مضاف واقائل ان يقول  
 ما المانع من الاتصال وجعل الاستثناء من ولا اصغر ولا اكبر مع العطف على  
 اللفظ والمحل فان قبل المانع ما سبق قانا فقد وقع التصريح بالعطف مع الاستثناء  
 في قوله تعالى وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب  
 ولا يابس الا في كتاب مبين فان القراءة عند السبعة بجر حبة ورطب ويا بس \*  
 قال الرميخسري ولا حبة ولا رطب ولا يابس عطف على ورقة و داخل في  
 حكمها كانه قيل وما تسقط من شيء من هذه الاشياء الامارة وقوله  
 الا في كتاب مبين كالتكرير لقوله الا يعلمها لان معنى الا يعلمها ومعنى  
 الا في كتاب مبين واحد والكتاب المبين علم الله او اللوح ويقال مثله  
 هنا بان قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر عطف على من قال او درة و داخل  
 في حكمها كانه قيل وما يرب عن ربك من هذه الاشياء شيء وذلك  
 مثبت للعالم فيكون معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين اننا كيد لما فهم من اثبات  
 العلم مما سبق لان معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين واحد والكتاب هو علم الله  
 تعالى والمعنى وما يهزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا يعلمها  
 ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في علمه وهذا وجه آخر في الآية الا ان فيه حذف  
 المؤكد بخلاف الا يعلمها فانه مذكور عنه تنسب ذلك على التقديم والاخير وفيه  
 ما تقدم وبه مع الوجهين اللذين قبله مع الاربعة التي ذكرتها في الجاس ووضحت



القول فيها هنا تكمل في الآية سبعة اوجه على انه قد قرئ شاذ اولاً حبة  
ولا رطب ولا يابس \* برفعها قال الزمخشري وفيه وجهان ان يكون عطفاً على  
محل من ورقة او رفعاً على لا رجل منهم ولا امرأَةً الا في الدار وما  
وقع في الكلام من غيرى انه يجوز ان يكون الاستثناء في ذلك روعى  
فيه ما راعى العربي بقوله \*

فتى كملت خيرا ته غيرا نه \* جواد فما يبقى من المال باقيا  
فانه ذهب الى معنى ليس فان الجود ليس بعيب فاذا لم يكن فيه عيب الا الجود فما فيه  
عيب فانه قال كملت خيرا ته لكن ينقصه جوده ونظيره في هذه الآية ان  
كان يعزب عنه شيء فهو الذي في كتاب مبين لكن الذي في الكتاب  
لا يعزب فلا يعزب عنه شيء وهذا التقدير لا يصح من جهة ان فيه فرض  
محال وليس في اللفظ ما يدل عليه بخلاف ما تقدم من البيت وايضا فيؤدي الى  
تكثير المجاز وايضا فلان الجود بوصفه لفظا ليس بنقص واما الذي في الكتاب  
المبين فليس في اللفظ ما يدل على هذا التقدير وان كان الامر كذلك لما تقرر  
ان الباري جل جلاله عالم بالكميات والجزئيات على ان التقدير في البيت  
انما هو على المنقطع وحينئذ فتقدير الانقطاع قد تقدم في الاوجه السابقة  
بما يصح فلا حاجة الى تقديره بما لا يصح وعلى الجملة فاحسن الوجوه السبعة  
جعل الاستثناء متصلاً بتقدير ان يكون من عطف الجمل \* الرفع على الاستيناف  
والفتح على ان لا التي لنفي الجنس او يكون من عطف المفردات ويفسر يعزب  
بيظهر او يكون من باب

(١)

او يجعل منقطعا كما تقدم ويليهما كون الالف عطف كما تقدم اولاً استيناف

بيان قوله تعالى فبين قاصرات الطرف

من محذوف وقد وضع ان الذي تبادر الذهن اليه في المجلس فتح من الرب  
الكريم فله الشكر على العطاء العليم والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام  
على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين \*

قال ابو محمد عبيد الله بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن منصور بن  
زياد الكاتب في اماليه \*

حدثنا محمد بن القاسم الانباري حدثني ابي حدثنا محمد بن الجهم قال  
حج الفراء سنة ست وثمانين وحبسنا معه فلقيني خلاد بن عيسى المقرئ  
فسألتني عن قوله تعالى فيمهن قاصرات الطرف فقال لم جمع بعد قوله  
فيها عينان تجريان فاجبته بما امل الفراء عليا في كتابه ان فيهن للجنتين  
والجنتين لما قال ولمن خاف مقام ربه جنتان قال ومن دونها جنتان فقال لي  
خلاد اخطأت قد جمع قبل ذكره الجنتين فصرت الى الفراء فاخبرته بمسئلة  
خلاد ويحوي وبانكاره علي فردد الفراء في نفسه شيئا ثم قال لي ان العرب  
توقع الجمع على التثنية قال الله تعالى فان كان له اخوة \* يريد فان كان له اخوان  
وقال فقد صفت قلوبكما يعني فقد صفت قلوبكما انتهى \*

في كتاب لب الالباب في المسئلة والجواب لابي الحسن ابن جني  
من ايات الماني \*

\* قول الشاعر \*

انما زيدا الهنا سائرا \* من مكان ضل فيه السائر

فهو يا ثينا عشا في سر \* ما له في يده او عا صر

بأي شيء نصب زيد اوحقه الرفع وكيف يجتمع العشاء والسحر وكذا

شرح اليتيم من ايات الماني لابن جني



يلتزم ماله في يده او عامر وهذا العجز مبائر للصدر وهي مسئلة عظيمة وان  
احاط اليبس بها علما والجواب عن ذلك اما البيت الاول فقوله ان  
شرط ونمي فعل ماض من قولهم نمي نمي اي ارتفع قدرا وزيدا مفعول به  
وسائر انصب على الحال وقوله ضل من الضلال وهو ضل الهدى والسائر  
فاعل وهو الذي نصب زيدا وتقديره ان نمي السائر زيدا المعنى انه ارتفع  
به وهدهد البنا في حال كونه سائرا من مكان حار فيه وضل واما البيت  
الثاني فهو مستحيل ان اخذ على لفظه اذ العشاء والسحر وقتان متباينان  
ولا يجتمعان وانما المعنى فيه فهو مبتدأ ياتي فعل مضارع ناعشا حال من  
الضمير في الايتان من نعشته انعشه اي رفعته ومنه قول الشاعر وهو  
ابو حية النميري

اذا ما نعشناه على الرحل ينشني مساليه عنه من وراء ومقدم  
ومسالا عطفاه وقد نصبها على الطرف لانها في معنى ناحيته الاترا يقول  
من وراء ومقدم وتفسير هذا البيت اما اذا رفعناه على الرحل لا يستمسك  
فينشني في ناحيته من جانبيه وهذا الشاهد ايضا من ايات المعاني وهو  
مما سأل عنه وقوله في البيت المتقدم ماله منصوب بقوله ناعشا اي رافعا  
ماله في يده وصرف سحر لانه نكرة يريد سحرا من الاسحار وقوله او عامر  
عطف على المضمرة في ياتي وطول الكلام سد مسد التاكيد وتقريب معنى  
هذين البيتين ان زيد اضل في مومة فهدهد البنا السائر فيها فهو ياتي ناعشا  
اي رافعا مكنزا ماله هو او عامر والحمد لله انتهى

\* ورد في سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة من بلاد المغرب من الفقيه  
ابي بكر بن محمد بن عقبة اسئلة في النحو الى الشيخ جلال الدين البلقيني  
فكتب عليها \*

اما الاسئلة فسبعة \* الاول \* زعم ابن مالك ان حذف عامل المؤكد  
امتنع فقوله تعالى فطقق مسحاً بالسوق \* والاعناق هل هو مقبول ام لا \* الثاني \*  
زعم الزمخشري ان قوله تعالى فلما راوه عارضاً \* منصوب على التمييز وتعقب  
ابي حبان له من المصيب منها \* وذكر اقرباً من ذلك في قوله تعالى فسواهن  
سبع سموات \* الثالث \* اين المخصوص بالمدح فيما انشده الزمخشري  
في سورة الصافات \*

لعمري لئن انزفتموا وصحوتوا \* لبس الندامى كنتموا آل ابجرا  
ومنه قول عائشة كان لنا جيران من الانصار انعم الجيران كانوا \* الرابع \*  
علام اتصب بصيرافي قوله فجعلناه سمياً بصيراً \* الخامس \* من اي  
الضائر قول ابي الطيب \*

هو الجدد حتى تفضل النى اختها \* وحتى يكون اليوم سيدا  
وقول المعري \* هو البحر حتى مايلم خيال \* السادس \* ما معنى من في حديث  
الاخبركم بخيركم من شركم \* وفي حديث ما بال الكلب الا سود من  
الاحمر \* وفي قول المعري \*

وان يك واديناً من الشعر واحدا \* فغير خفى ائله من ثامة  
\* السابع \* ما اعراب قوله فخرج بلال بوضوء فمن ناخ ونائل \* وقول المعري  
وهم الناس فالحياة بهم سو \* ق فمن غان ومن مغبون



## \* واما الاجوبة \*

فقال اللهم اللهم الصواب \* اما السؤال الاول فالظاهر انه سقطت \* وهو رد زعم ابن مالك لان هذه الآية ترد على ابن مالك \* والجواب \* ان الرد بذلك مقبول فان الاصل فتاوى يسع \* مسحا حذف يسع وهو عا مل المؤكد وهذا الزعم ذكره الشيخ جمال الدين بن مالك في (الكافية الشافية والالفية) ورده عليه ابنه الشيخ بدر الدين في (شرح الالفية) مما توقف عليه ان كلامه وقد قال الشيخ ابو حيان هنا في تفسير طفق من افعال المقاربة للشروع في الفعل وحذف خبرها لدلالة المصدر عليه اى فطفق يسع مسحا انتهى \* وقد اعرب الزمخشري قوله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم كتاب الله عليكم \* مصدرا مؤكدا فقال كتاب الله مصدر مؤكداي كتب الله ذلك عليكم كتابا وقال الشيخ ابو حيان كتاب الله عليكم انتصب باضمار فعل وهو مصدر مؤكدا لضمون الجملة السابقة من قوله حرمت عليكم \* وكانه قيل كتب الله عليكم تحريم ذلك كتابا وما ذهب اليه الكسائي من انه يجوز تقديم المفعول في باب الاغراء بالظرف والمجرور مستدلا بهذه الآية اذ تقدير ذلك عنده عليكم كتاب الله اى الزموا كتاب الله فلا يتم دليله لاحتمال ان يكون مصدرا مؤكدا كما ذكرناه \* واما السؤال الثاني \* فقال الشيخ ابو حيان في سورة الاحقاف وانتصب عارضه على الحال من المفعول وقال ابن عطية ويحتمل ان يعود على الشئ المرئي لطالع ما يهيم لى فسرره قوله عارضا \* وقال الزمخشري فلما رأوه في الضمير وجهان احدهما ان رجع الى ما تعدنا وان يكون مبها قد وضع امره بقوله عارضا ما تميزا واما حالا وهذا الوجه اعرب

وافصح انتهى \* قال الشيخ ابو حيان وهذا الذي ذكرانه اعرب وافصح  
ليس جاريا على ما ذكره النحاة لان المبهم الذي يفسره ويوضحه التمييز  
لا يكون الا في باب رب نحو ربه رجلا لقيته وفي باب نعم وبئس على مذهب  
البصريين نحو نعم رجلا زيد وبئس غلاما عمرو واما ان الحال يوضح  
المبهم ويفسره فلا نعلم احدا ذهب اليه وقد حصر النحاة المضمرة الذي يفسره  
ما بعده فلم يذكر وافيها مفعول رأى اذا كان ضميرا ولا ان الحال يفسر  
المضمرة ويوضحه انتهى \* وكلام ابن عطية من وادى كلام الزمخشري فانه  
قال والضمير في رأوه يحتمل ان يعود على العذاب ويحتمل ان يعود على الشئ  
المرئي في الطالع عليهم وهو الذي فسر قوله عارضا انتهى فقد جعل الضمير  
يفسره ما بعده كما قال الزمخشري لكن الزمخشري افصح بالابهام والتمييز  
والحال فلذلك خصه الشيخ رحمه الله بالاعتراض والذي قاله الشيخ هو  
الجاري على القواعد المقررة في النحوة واما آية البقرة فقال الشيخ  
ابو حيان فيها قال الزمخشري والضمير في فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات  
يفسره كقولهم ربه رجلا انتهى كلامه ومفهومه ان هذا الضمير يعود على  
ما بعده وهو مفسر به فهو ما تدلى غير منقدم المذكور وهذا الذي يفسره  
ما بعده منه ما يفسر بجملة وهو ضمير الشأن والفصحة وشرطها عند البصريين  
ان يصرح بجزئيتها او منه ما يفسر بمفرد اي غير جملة وهو الضمير المرفوع  
بنعم وبئس وما جرى مجراها والضمير المجرور ورب والضمير المرفوع باول  
المتنازعين على مذهب البصريين والضمير المجهول خبره مفسر له والضمير الذي  
ابدل منه مفسرة وفي اثبات هذا القسم الاخير خلاف وذلك نحو ضربتهم



قومك وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحدا من هذه الضمائر التي  
 سردناها الا ان نحيل فيه ان يكون سبع سموات بدلا منه ومفسرانه وهو  
 الذي يقتضيه تشبيه الزمخشري له بربه رجلا وانه ضمير مبهم ليس عائدا  
 على شيء قبله لكن هذا ي ضعف بكون هذا التقدير بجعله غير مرتبط  
 بما قبله ارتباطا كما اذا يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى الى السماء  
 وانه سوى سبع سموات عقب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين  
 باحدهما استواءه الى السماء والاخر تسويته سبع سموات وظاهر الكلام ان  
 الذي استوى اليه هو بعينه المسوى سبع سموات وقد اعراب بعضهم سبع  
 سموات بدلا من الضمير على ان الضمير عائدا على ما قبله وهو اعراب صحيح نحو  
 اخوك مرت به زيد انتهى فقد منع الشيخ من البدل على عود الضمير الى ما بعده  
 لاجل عدم الارتباط واجازه على عود الضمير على ما قبله لوجود الارتباط ثم  
 قال بعد سياق اعراب تلخيص في نصب سبع سموات اوجه البدل باعتبارين  
 يعني باعتبار ما قبله وما بعده والمفعول به ومفعول ثان وحال قال والمختار الدل  
 باعتبار عود الضمير على ما قبله والحال ويترجح البدل لعدم الاشتقاق انتهى  
 والتعقيب المذكور في سورة البقرة نظير التعقيب المذكور في سورة الاحقاف  
 وكلام الشيخ رحمه الله في ذلك هو الجاري على القواعد كما تقدم وقد تعقب  
 القطب في حاشيته على الزمخشري ذلك فقال قوله والضمير في فسواهن  
 ضمير مبهم فيه نظر لان الباب ليس بقياس وانما حمل الضمير في ربه رجلا  
 على انه مبهم لان رب لا تدخل الاعلى التكرات وهذا لا يوجد في فسواهن  
 \* واما السؤال الثالث \* فقد اشار الى ذلك ابن مالك في (التسهيل) في

الكلام) على المخصوص بقوله او يذكّر قبلها معمولاً لا ابتداءً او لبعض نواسخه  
او بعد فاعلها مبتدأ او ضمير مبتدأ لا يظهر او اول معمولي فعل ناسخ \* مثال  
المخصوص الذي ذكر قباه معمولاً لا ابتداءً زيد نعم الرجل وعمرو وبش  
الغلام وزيد نعم رجلا وعمرو وبش غلاما و مثال المخصوص معمول بعد  
نواسخ الابتداء في باب كان قول الشاعر

اذا رسلوني عند بدي حاجة \* امارس فيها كنت اعم المارس

وفي باب ان قول الشاعر

ان ابن عبد الله نعم \* اخو المدي وابن المشيرة

وفي باب ظن ظنت زيد نعم الرجل \* و مثال ذكر المخصوص بعد فاعلها  
مبتدأ نعم الرجل زيد وبش الغلام عمرو \* وقوله او خبر مبتدأ لا يظهر قال  
فيه الشيخ ابو حيان هذا الاعراب نسب الى سيبويه ومن نسبه الى سيبويه  
هذا المصنف في الشرح قال فيه واجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدأ  
واجب الاضمار و اطال الشيخ الكلام على ذلك بما يوقف عليه في (شرح  
التسهيل) \* و مثال كون المخصوص مذكورا بعد فاعلها او اول معمولي  
فعل ناسخ هذا البيت المذكور في السؤال لان كان من نواسخ الابتداء  
وقول زهير

يمينا نعم السيدان وجدتما \* على كل حال من محل ومهرم

وقد انشده الزمخشري في سورة الصافات في تفسير قوله تعالى لا فيها غول  
ولا هم عنها ينزفون \* حيث قال وينزفون على البناء للمفعول من نرف الشارب  
اذا ذهب عقله ويقال للسكران نزيف ومنروف وقرئ ينزفون بمعنى بكسر



الزاه من انزف الشارب اذا ذهب عقله او شرابه • قال الشاعر •  
 لعمرى لئن انزفتموا وصموتوا \* لبئس الدامي كنتمو آل ابجرا  
 ومعناه صار ذازف ونظيره افشع السحاب وتشتت الريح واكب الرجل  
 وكبه وحقيقتهما داخل في التشع والكب انهمي • واما حديث عائشة فان كان  
 الذي فيه ذكر الهدية فهو في الصحيحين بدون هذه اللفظة رواه البخاري  
 في الهبة والرقاق عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة بلفظ الا انه  
 قد كان لنا جيران من الانصار كانت لهم منائح وكانوا ينجحون رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم من البائس • وفي الرقاق زيادة فيسقيناه • ويقع في  
 بعض النسخ استقامته من الرقاق ولذلك لم يذكره المزني في (الاطراف)  
 ورواية مسلم في آخر الكتاب كما في الرقاق بدون هذه اللفظة المذكورة  
 في السؤال فقد يكون في غير الصحيحين • وفي (مسند) احمد الا ان حولاهل ردم  
 من الانصار جزاهم اذ خير ا • وفي (ابن ماجه) عن ابي سلمة عن عائشة غير انه  
 كان لنا جيران من الانصار جيران صدق • واما السؤال الرابع • فجوابه ان  
 جعل ان كانت بمعنى خلق فيها حالان ويجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد  
 نحو جاء زيد راكبا صاحبك وان كانت بمعنى صير فقوله سمعنا مفعول ثان  
 وكذلك بصير لانها خبر ان في الاصل فجاز جعل كل منها مفعولا ثانيا ويجوز  
 تعدد خبر المبتدأ فكذلك يجوز تعدد خبر ما دخل عليه ناسخ الابتداء ثم  
 يعرب كل واحد منها مفعولا ثانيا • وقد قال ابن مالك في (التسهيل) باب  
 الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر الداخل عليها كان والممتنع دخولها  
 عليها لاشتغال المبتدأ على استفهام فتنصبها مفعولين ولا يجذفان معا واحدها

الابد ليل ولها من التقديم والناخير ما لها مجرد بين ولثانيها من الاقسام والاحوال ما لخبر كان انتهى \* وقد جاء في خبر كان وكان الله سمياً بصيراً وكان الله علياً حكماً فكذلك ما نحن فيه ويمكن ان يجعل الاول المنعول الثاني والثاني صفة كما في قوله تعالى فجعلناه هباء منثوراً فيجوز ان يجعلنا في معنى واحد على معنى يميز بين الاشياء اذ لا يحصل التمييز بين الاشياء غالباً الا بالسمع والبصر فيصير مثل قولنا الرمان حلوا حامض بمعنى من فاذا جاء مثل جعل الله الرمان حلوا حامضاً كان حكمه كذلك \* واما السؤال الخامس \* فاجوابه انه حيث لم يتقدم ما يعود عليه الضمير يجوز ان يقال هو من القسم الخامس الذي ذكرناه من كلام الشيخ ابي حيان في جواب السؤال الثاني وهو الضمير المفعول خبره مفسر له وقد ذكر ابن مالك ذلك في (النسب) فقال ويتقدم ايضاً غير منوي الناخير ان جر برب او رفع بنعم او شبهها او باول المتنازعين او ابدل منه المفسر او جعل خبره او كان المسمى ضمير الشأن عند البصريين وضمير المفعول عند الكوفيين \* قال الشيخ ابو حيان ومثال جملة خبر ا قوله تعالى ان هي الا حياتنا الدنيا \* قال الزمخشري هذا ضمير لا بعم ما يعني به الا بما يتلو من بيانه واصله ان الحياة الاحياءنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها انما ومنه هي النفس تتحمل ما حملت وهي العرب تقول ماشاءت \* قال المصنف في الشرح وقد حكى كلام الزمخشري وهذا من جيد كلامه وفي نظيره بين النفس وهي العرب ضعف لا مكان جعل العرب والنفس بدلين وتحمّل وتقول خبرين انتهى كلامه \* قال الشيخ ابو حيان ولم يذكر اصحابنا في الضمير الذي يفسره ما بعده



ولا ينوي بالضمير التأخير ان يكون يفسره الخبر وانما هذا يفسره سياق الكلام \* واما ما ذهب اليه المصنف من ان هي يفسرها هو حياتنا الدنيا الذي هو الخبر فهو ناسد لانه اذا فسر الخبر والخبر مضاف لشيء وموصوف لشيء كان ذلك الضمير عائدا الى الخبر بقيد اضافته وقيد صفته واذا كان كذلك صار تقدير الكلام ما حياتنا الدنيا الاحياء انما الدنيا ولا يجوز ذلك كما لا يجوز ما غلامنا العالم الاغلامنا العالم لانه يؤدي الى انه لا يستفاد من الخبر الا ما يستفاد من المبتدأ وذلك لا يجوز ولذلك منعوا رب الدار مالهما وسيد الجارية مالكما وليس في كلام از مخشري ما يدل على ما ذهب اليه المصنف لانه قال وضع هي موضع الحياة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها وبينها يعني ان سياق هذا الكلام على ان الضمير هو الحياة انتهى \* وتلخص منه انه ارتضى كلام از مخشري ولم يرتض تقدير ابن مالك ويقال عليه قد ذكرته في تفسير سورة البقرة على سبيل الجزم به بعبارة ابن مالك حيث قلت والضمير المفعول خبره مفسرا له انتهى وحينئذ فيصير تقدير قول المتنبي هو الجدل الى آخره معناه الجدال الكامل الجد بهذه الصفة وقول المعري هو المجرم معناه المجرم الى الكامل المجرم بهذه الصفة وهو ان لا يلم خيال فمتى الم خيال لم يكمل المجرم فهذا اما ظهري وفوق كل ذي علم ليم \* واما السؤال السادس \* فالحديث بالنظر الاول (١) واما الثاني فهو من كلام عبد الله بن الصامت الراوي عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام احدكم يصلي فانه يستتره اذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل فاذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة

والكلب الاسود قلت يا اباذر ما بال الكلب الاسود من الكلب الاحمر من  
 الكلب الاصفر قال يا ابن اخي سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سألتني  
 فقال الكلب الاسود شيطان \* رواه مسلم وهي في المثال الاول للفصل \* قال ابن  
 هشام في (المغنى) في اقسام من اثنا عشر الفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين  
 نحو والله يعلم المفسد من المصلح \* حتى يميز الخبيث من الطيب \* قاله ابن مالك  
 وفيه نظر لان الفصل يستفاد من العامل فان ما زو \* يترجمنى فصل والعلم صفة  
 توجب التميز والظاهر ان من في الآيتين لا بداء او بمعنى عن \* وقد  
 اقر الشيخ ابو حبان في (شرح التسهيل) ابن مالك على ذلك فقال قال المصنف  
 في الشرح و اردت بذلك الفصل الى دخولها على ثاني المتضادين نحو  
 والله يعلم المفسد من المصلح \* وحتى يميز الخبيث من الطيب \* ومنه قول الشاعر \*  
 فان الموى دواء \* لذي الجهل من جهله

انتهى \* قال \* الشيخ ومنه لا يعرف فتى لا من قتيرو ليس من شرطها الدخول  
 على المتضادين بل تدخل على المتباينين يقول لا يعرف زيدا من عمرو  
 انتهى كلام الشيخ في (شرح التسهيل) وعلى هذا فيكون في قول عبد الله بن  
 الصامت للفصل ايضا ما بال الكلب الاسود منفردا من الكلب الاحمر من  
 الكلب الاصفر ويحتمل ان يكون بمعنى عرو كذا لك هي في بيت المعري في  
 قوله \* تغير خفي الثمن ثامة \* واما السؤال السابع \* في اعراب قول ابي جحيفة  
 فمن ناضح و نائل فقد سألتني عنه من مدة بعض المفاربة يقال له العفصى المقيم  
 عندنا بالقاهرة وقد توجه الان لاهم قرب وظهر لي في اعرابه انه بدل تفصيل  
 على تقدير فاقسمه واقسمين من ناضح و نائل لان في رواية فرأيت الناس



يتدرون الوضوء فمن اصاب منه شيئا تمسح به ومن لم يصب منه اخذ من بلل يد صاحبه والانتظان في (مسلم) في كتاب الصلوة في ذكر السترة ويكون ذلك كقول الشاعر \*

قوم اذا سمعوا الصرخ رأيتهم \* من بين ملجم موره او سافع  
قال النخاعة يريدو مسافع لان البدل التفصيلي لا يعطف الا بالواو انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم \*

\* كذب الشيخ جلال الدين البلقيني الى البدركستاني ما نصه \*  
الى كعبة الاداب ناتي الرسائل \* ومن علمه الوافي نحل المسائل  
امام حوى علما ونفرا وسوددا \* فاصبح مقصودا او كل وسائل  
فكتب سر الملك دالم عصره \* بمذهب نعمان و ما ثم ما ثل  
فان اشكت يوم ما مورف لذبته \* فمن علمه التهذيب والفضل ثامل  
نهاية كل الناس عند اجتماعهم \* بمحضرة الا صفاء لما هو نائل  
فيدي سوا لا ثم يذكر حله \* الا ناعجبوا هذا عجيب وسائل  
هو البدر ان لا قيته بما سن \* هو الليث في كرو فريعا مل  
ما قول امام اهل الادب \* وما لك زمام الممالى الرتب \* وخليفة النعمان في  
هذا العصر \* ومن بانالاه واقدا \* يحصل الفتح والنصر \* في يتبين  
وقعا لاني تام \* مدح بها المعصم الامام \* لما صاب بعض الخوارج \* الدائجين عن  
الشرائع والمناهج \* وهما \*

ولقد شفيت النفس من برحائها \* ان صار بابك جارا ما زيار

سوال البلقيني من البدركستاني عن يثبن لاني تمام

ثانيه من كبد السماء ولم يكن \* كاشين ثانيا ذها في انار  
قال الصفدي قد غلط ابو تمام في هذا التركيب لانه انما يقال ثاني اثنين  
وثالث ثلاثة ورابع اربعة ولا يقال اثنين ثان ولا ثلاثة ثالث ولا اربعة رابع  
ولما وقف المملوك على هذا الغلط استبعد وقوع مثله من ابي تمام \* وخاض  
فكره في الجواب وعام \* وخطر للمملوك ان المراد غير ما فهم الصفدي \* وقصد  
عرض ذلك على من من علومه نقبس وبكلامه ننتدى \* وهو ان في الكلام  
تقدما و تاخيرا \* وتقليبا للتركيب وتغييرا \* وهو ان التقدير ولم يكن كاشين  
اذ هما في انار ثان \* وبذلك يدفع عن كلامه الغلط ويصح \* والمراد انه لم يكن  
كذلكه التسمية نصية اخرى \* وكلام ابي تمام بهذا المعنى اخرى \* وحصل بهذا  
انقلاب مرادنا للقافية \* ولا تسكن النفوس لهذا الجواب الا بطبكم الذي  
منه الشفاء والناية \* ولم يخرج ابو تمام على مرادنا الاية \* حتى نسب كلامه  
الى الغلط الراشح لاولى البداية \* وايضا حله انه لم يوجد كمال اثنين اذ هما في  
الغارحان ثاني \* والمسئول ايضاح ما في هذا التعليل والتصويب من المعاني \*  
اذ ام الله لكم المال \* واجزل عليكم الفضل المتوالي \*

✽ فكتب اليه البدر الكاشاني موبيا مانصه ✽

اتمى ايات تخرج بلاغة \* وفيها على بحر المعلوم دلائل  
ونظمها صدر الزمان وعينه \* حلال المعاني وانما لي جلائل  
هر الخبير نيل الخبير حمار وجيزه \* بسيط المعاني للنضائل شامل  
ارائز قلام الفصاحة انجلى \* مسائل فيها من فنون مسائل  
وما لك فقه الساقى باسره \* اصولا فروعا واحدا لا يشاكل



ونادى له في كل ناد خصاله \* الا في سبيل المجد ما انا فاعل  
 له المقول الوضاح في كل مشكل \* وفضاح نفس يوم تأتي تجارل  
 اتاني ما اتخف به ملك البلاغة ومالك المعاني \* فاطر بني بنسبج وخدمه واغنياني  
 عن المثالب والمثاني \* اوفى الله كاسه \* وطيب انتاسه \* اما الصمدى المظن  
 فذا لط في واضح \* واستراضه ناضح \* وقد صغر ما نص ذهنه بمد اللام \* في حل  
 تركيب استاذ الادباء ابي تمام \* حيث لم يفرق بين كثنين ثمان وبين كان اثنين  
 والفرق ظاهر عند سمع عار عن الآفة \* انا اول تركيب جملة والثاني تركيب  
 اخصائية \* وظهور النون جعاهما كالنصب والنون نزال هذا الوهم المانظ العاري من  
 المعنى \* بمرد المبني والمبني \* والذي يقضى منه بالعجب \* ان انطى في الظاهر كيف  
 يمد من محقق الادب \* واما حل مبناه وبيان معناه ناظرا من المتعمود \* ما يقول  
 البدو هو محمود \* ان ثانيه خبر ثان لصار واكر جعل من قبيل اعط القوس  
 بارها في ترك النصب اذ هو خبر مبتدأ محذوف ولم يكر بمعنى لم يصير لقربه سباق  
 ان صار وثن اسمه وتوينه عوض عن التضمير المضاف اليه وكاثنين خبره  
 وفيه مضاف محذوف والمآل ولم يصير ثانيه كثناني اثنين اذ هما في الغار لانها  
 تجاوزا في الملولا في انغور والغرض ان نصب مصلره بالارتفاع لكر في  
 الصلب وهو من التهمك المليح \*

ومن الفوائد عن الشيخ بدر الدين بن ميلن نقلت من خط الشيخ كمال الدين  
 الشمسي والد شيننا \*

سئل الشيخ بدر الدين ابن العلامة جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى  
 عن قوله تعالى ولوعلم الله فيهم خيرا الاية وعن البحث عن تركيبها فاجاب \*

بيان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا الاية

من الآية على صورة الضرب بالاول من الشكل الاول من انقياس المؤلف  
 من متصلتين لانها مشتملة على قضيتين متصلتين موجبتين كليتين وبينهما  
 حد اوسط هو نال في الصغرى مقدم في الكبرى وذلك يستلزم قضية  
 اخرى متصلة مركبة من مقدم الصغرى وتالي الكبرى وهو ولو علم الله  
 فيهم خير التولوا وهم معرضون وكيف يكون علم الله بهم خيرا او قبولا  
 للمق لزوما توليهم وعدم قبولهم له هذا الاشكال \* نال وعندى فيه  
 ثلاثة اجوبة \* احدها \* لانسلم ان نظم الآية الكريمة يستلزم المتصلة  
 المذكورة لان من شرط الانتاج اتحاد الاوسط ولانسلم ان الاوسط متحد  
 بناء على احد التفسيرين لقوله تعالى ولواسمعهم لتولوا وهم معرضون \* نال  
 قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم \* معناه لو علم الله فيهم خيرا او قبولا  
 للمق لاسمعهم \* ذلك الاسماع لتولوا ولم يؤمنوا بالفتنة بعد هم عن الاقبال على  
 الايمان والدخول فيه وقيل معناه لو اسمعهم فآمنوا لتولوا بعد ذلك وارتدوا  
 فلي هذا التفسير يكون الحد الاوسط وهو اسمعهم مختلفا هو في الجملة الاولى  
 بمعنى لو اسمعهم اسماع لطف بهم ورحمة لم يسمعوا وآمنوا فاستقاموا وفي الجملة  
 الثانية بمعنى ولو اسمعهم اسماع فتنة لهم وابتلاء فسمعوا ودخلوا في الايمان  
 لولوا وارتدوا ولا شك ان اسماع اللطف والرحمة غير اسماع الابتلاء  
 والفتنة واذ لم يكن الاوسط متحد الم يكن الانتاج لازما الجواب الثاني \*  
 سلما اتحاد الاوسط لكن لانسلم انتاج القياس المؤلف من متصلتين  
 كما هو رأي جماعة من المتأخرين فان قالوا لا يلزم من صدق كذا  
 كان باب ج دو كل ما كان ج فهو صدق كل ما كان اب فهو لان الكبرى



تدل على ملازمة الاكبر للاوسط في نفس الامر والصغرى تدل على صدق  
الاوسط فلا نسلم انه يلزم من صدق المقدمتين ملازمة الاكبر للصغرى  
وانما يلزم ذلك ان لو بقيت الملازمة بين الاوسط والاكبر على ذلك التقدير  
ولو قلتم انها على ذلك التقدير لازمة ولك ان تعتبر مثل هذا في الآية  
الكريمة فتزول قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا \* على ان التولي لازم  
للاسمع في نفس الامر ولو علم الله فيهم خيرا لا سمعهم على ان الاسماع ثابت  
على تقدير ثبوت علم الله فيهم خيرا فلا يلزم من ذلك لو علم الله فيهم خيرا  
لتولوا لان علم الله فيهم خيرا محال فجاز ان يستلزم صدقه رفع التلازم في قوله تعالى  
ولو اسمعهم لتولوا \* ومعا ندرة اللازم فيه لان المحال فيه يستلزم المحال  
\* الجواب الثالث \* سلنا انتاج القياس المؤلف من متصلتين كما هو رأى  
الامام ومن قبله لكن لا نسلم ان في اللازم عنه في الآية الكريمة اشكالا فانه  
يصدق لو علم الله فيهم خيرا لتولوا على دعوى ان توليهم ثابت على كل تقدير  
ثبت على تقدير علم الله فيهم خيرا لتولوا \* فان قلت \* فعلم الله فيهم خيرا لازم  
لعدم التولي فيكون ملزوما له \* قلت \* لان علم الله فيهم خيرا محال فيجوز ان  
يستلزم شيئا ونقيضه لان المحال لا يستبعد ان يستلزم المحال والله سبحانه  
وتعالى اعلم \*

\* الا ذكر بالمسائل الفقهية لابي القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي  
النحوي رضى الله عنه \*

\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

قال ابو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي النحوي رحمه الله تعالى \* اما بعد \*

حفظك الله وابقاك وهدانا وإياك ووفقنا فيما نحاول ديناود نياالرشاد  
ورزقنا علما نقرن به عملا يقرب منه ويزلف لديه انه سميع بصير وعلى  
ما يشاء قدير \* فانك اذ كرتني بالمسئلة التي سألت عنها في البيت الذي سئل  
الكسائي عنه وهو قوله \*

فانت طلاق والطلاق حزيمة \* ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم

\* وتفسيرى وجه الطلاق النصب في ثلاث مسائل فقهية من العربية يتلاقى \*  
بها النحويون ويسأل عنها متاد بوالفقهاء وكنت جمعتها قديما \* منها \*  
مسائل ذكرلى ابوبكر محمد بن منصور المعروف بابن خياط النحوى انه  
اجتمع هو و ابو الحسن بن كيسان مع ابي العباس ثعلب على تلخيصها وتقريرها  
\* ومنها \* مسائل ذكرلى ان ابا العباس ثعلبا اغاده اياها \* ومنها \* مسائل مشورة  
جمعت بعضها عن شيوخى شفاها وبعضها مستنبط من كتبهم فاحسبت ان  
اجمعها في هذا الكتاب واسميه (كتاب الاذكار بالمسائل الفقهية) فاعتمدت  
ذلك حين نشطتني له فجمعتها فيه كلها وما اتصل بها وجانساها ومسئلة  
الكسائي التي جرى ذكرها وجعلته نهاية في الاختصار وموجزا غاية الايجاز  
لثلاث بطول فيمل ويكثر فيضجر وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل \*  
\* مسئلة الجزاء \* قال اذا قال الرجل لامرأته ان اعطيتك ان وعدتك  
ان سألتني فانت طالق ثلاثا فهذا لا تطلق حتى تبدأ بالسؤال ثم بعدها  
ثم يعطيها بعد العدة لانه ابتدأ بالعطية واشترط لها العدة واشترط للعدة  
السؤال فقد جعل شرط كل شئ قبله فالعدة بعد السؤال والعطية بعد العدة  
وكذلك يقع الترتيب في الحقيقة وليس ههنا اضمحان الفاء لان جواب كل سؤال



قد تقدم قبيله فصا ر مثل قولك اقوم انت فمت الاترى انه لا يلزمك القيام حتى يقوم مخاطبك وان الجواب مبدوء به وكذلك ان قال الرجل ان اعطيتك ان وعدتك ان سألتني فعبدي حر فليس يعتق حتى يسدأ بالسؤال ثم يكون منه العدة ثم العطية فان ابتدأ بالعطية من غير سؤال ولا عدة لم يعتق وكذلك المرأة لا تطلق وكذلك ان وعده من غير سؤال ثم اعطاه \*

❖ مسألة ❖ فان قال لها ان سألتني ان اعطيتك ان وعدتك فانت طالق فانت مضمن للفاء في الجزاء الثاني لان العطية لا تكون الا بعد السؤال كانه قال ان سألتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت طالق ولا يضمن الفاء في الجزاء الثالث لان العدة قبل العطية فهذه ايضا لا تطلق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعطيها كانه قال ان سألتني فان اعطيتك بعد ان اعطتك فانت طالق فهي من جهة الطلاق ووقوعه في الترتيب مثل الاولى الا انها في تقدير الفاء واخضاها يخالفها فان اعطاها من غير سؤال لم تطلق وان وعدها ولم يعطها لم تطلق وان وعدها واعطاها من غير ان يتقدم سؤال لم تطلق \* وكذلك اذا قال لعبد ان سألتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت حر وكذلك يضمن الفاء في الجزاء الثاني كانه قال ان سألتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت حر \*

❖ مسألة ❖ فان قال ان سألتني ان وعدتك ان اعطيتك فانت طالق فهو مضمن للفاء في ذلك كله لانه قد اوقع كل شيء في موضعه لان السؤال يكون ثم العدة ثم العطية كانه قال ان سألتني فان وعدتك فان اعطيتك

فانت طالق وهذه المسائل الثلاث في ترتيب وقوع الطلاق سواء  
وفي تقدير العربية مختلفة \*

\* مسألة \* فان قال لها ان اجنبت منك اجنابة فان اغتسلت في الحمام  
فانت طالق فاجنب ثلاث مرات واغتسل مرة في الحمام فانها تطلق واحدة  
لان الاغتسال في الحمام مشروط مع الاجتناب فلا يقع الطلاق حتى يقعا معا \*

\* مسألة \* فان قال كلما اجنبت منك اجنابة فان مات فلان فانت طالق  
فاجنب ثلاث مرات ومات فلان فانها تطلق ثلاثا لان موت فلان لا يتروك  
مع كل اجنابة والمعنى انت طالق ان مات فلان بعد كل اجنابة اجنبت منك \*

وكذلك ان سقط الحائط وان قام زيد يجرى هذا المجرى لانه ليس مما  
يتكرر \* وقد قال بعض الفقهاء في قوله كلما اجنبت منك اجنابة فان اغتسلت  
في الحمام فانت طالق فاجنب ثلاثا واغتسل في الحمام مرة واحدة فانها تطلق  
ثلاثا وجعله بمنزلة الفعل الذي لا يتروك \* وهذا غلط لان الفعل اذا كان  
يجوز ان يقع مع شرطه فلا يقع الطلاق حتى يقعا معا \*

\* مسألة \* اذا قال لها ان كلمتك وان دخلت دارك فانت طالق فانها  
تطلق باحد الفعلين لان المعنى ان كلمتك فانت طالق وان دخلت دارك  
فانت طالق لانه قد كرر (ان) مرين ولا بد لكل واحدة من جواب لانها  
شرطان \* وكذلك ان قال لها ان كلمتك وان دخلت دارك فعبيدي  
حرفانه يعتق باحد الفعلين لما ذكرت لك واذا كان ذلك يجب باحد الفعلين  
فوجوبه بهما جميعا اذا وقع معا الزم \*

\* مسألة \* اذا قال لها ان دخلت دارك وكلمتك فانت طالق فهذه تطلق



بوقوع الفعلين جميعا ولا تطلق باحدهما دون الآخر ان دخل ولم يكلمها  
لم تطلق وان كلمها ولم يدخل لم تطلق واذا جمع بينهما طلقت ولم يبال بايهما بدأ  
بالكلام ام بالدخول اتي ذلك بدأ به وقع الطلاق بعد ان يجمع بينهما لان  
المعطوف بالواو يجوز ان يقع آخره قبل اوله الا ترى انك تقول رأيت  
زيد او عمر افيجوز ان يكون عمرو في الروية قبل زيد قال الله تعالى واسجدى  
واركعى \* وكذا ان قال لعبد ان دخلت الدار وكلمت زيدا فانت  
حرفانه لا يعتق الا بوقوع الفعلين جميعا كيف وتعالا فرق بينه وبين وقوع  
الاول قبل الثاني والثاني قبل الاول \*

❦ مسألة ❦ ان قال لها ان دخلت الدار فكلمتك فانت طالق فهذه لا تطلق  
الا بوقوع الفعلين جميعا وتقدم المتقدم فيها في الشرط فلا تطلق حتى  
تدخل الدار او لا ثم يكلمها فان كلمها قبل الدخول لم تطلق وكذلك العبد  
لا يدخل لان المعطوف بالفاء لا يكون الا بعد الاول وكذلك ثم \*

❦ مسألة ❦ فان قال لها ان كلمتك او دخلت دارك فانت طالق طلقت  
بواحد من الفعلين وان لم يكرر (ان) فايها وقع طلقت لان الواحد الشيتين  
وهو بمنزلة قولك ان كلمتك وان دخلت دارك فانت طالق لافرق بينهما  
في وقوع الطلاق \* وكذلك في العتاق اذا قال ان كلمت زيدا او دخلت  
الدار فعبدى حرعتق بواحد منهما وان وقع الفعلان وقع الطلاق والعتاق لانه  
اذا وقع بواحد فالاثان اجدر ان يقع بهما \*

❦ مسألة ❦ اذا قال لها انت طالق وان دخلت الدار طلقت في وقتها على  
كل حال لان المعنى انت طالق ان لم ادخل الدار وان دخلتها لان الواو عاطفة على

كلام محذوف \* وكذلك اذا قال عبيد حروان دخلت دارك عتق على كل حال لان المعنى عبيد حروان لم ادخل دارك او ان دخلتها \* وكذلك اذا قال عبيد حروان لم ادخل دارك عتق لوقته على ما ذكرت لك \*

مسئلة \* فان قال لها انت طالق اذا دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل الدار اما ان شرط لا يقع الطلاق الا بعد وجودها بعد ها واما اذا فوقت مستقبل فيه معنى ان شرط فكنه قال انت طالق اذا جاء وقت كذا فهي تطلق وقت دخول الدار فقد استوت ان واذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق ولها مواضع كثيرة يفترقان فيها في هذا المعنى ستمربك ان شاء الله تعالى

مسئلة \* فان قال لها انت طالق ان دخلت الدار بفتح ان طلقت لوقتها لان المعنى انت طالق من اجل ان دخلت الدار ولان دخلت الدار فقد صار دخول الدار علة طلاقها والسبب الذي من اجله طلقها لا شرط وقوع الطلاق كما كان في باب ان وهي تطلق اذا فتح ان كانت دخلت الدار او لم تدخل فان الطالق يقع بها في وقته \* وكذلك اذا شدان ونقحها فقال انت طالق انك دخلت الدار طلقت لوقتها كانت دخلت الدار او لم تكن دخلت \* وشرح ذلك انه لو بانها انها دخلت دار زيد ولم تكن دخلتها في الحقيقة فقال لها انت طالق ثلثا فقلت له لم طلقتني فقال من اجل انك دخلت دار زيد فقالت اني لم ادخلها قط وقع الطلاق ولم يكن ذلك بمانع من وقوعه \* وكذلك اذا قال لها انت طالق ان دخلت دار زيد فكنه طلقها ثم خبر بالعلة التي من اجلها طلقها والسبب والاخبار بذلك لا يمنع من وقوع الطلاق \* وكذلك لو قال لها انت طالق انك دخلت الدار فكسر ان وشد ها طلقت وهذا



لم يخبرها بالعلة التي من اجلها طلقها ولكنه طلقها ثم خبرها بخبر منتظم من الاول  
وكانه خبرها بما ليس مما هما فيه بشي قال لاخبار به والامساك عنه سواء اذ ليس  
بشرط الطلاق ولا بعلة له فهذا الفرق بين كسران وبين تشديد ها وبين فتحها  
وتشديد ها وفتحها وتخفيفها وكسرها وتخفيفها بما لم ذاك \*

مسئلة فان قال لها انت طالق ان دخلت دار زيد فكاه قال لها انت  
طالق وقت دخولك دار زيد فيما مضى وهي في نقد ير انت طالق امس  
فالطلاق يقع بها وذكره الماضي لغو وهذا في اللغة كلام متناقض قد نقض  
آخره اوله اللهم الا ان يكون قد طلقها يوم دخلها دار زيد ثم خبرها  
الآن بما كان منه في ذلك الوقت وان كانت لم تدخل دار زيد قط فقال لها  
انت طالق ان دخلت دار زيد فكاه قال لها انت طالق امس ثم كذب عليها بقوله  
دخلت دار زيد فسواء هذا وقوله انت طالق امس وانت طالق اذ دخلت  
دار زيد ولو حمل هذا على حقيقة اللغة كان قوله انت طالق اذ دخلت  
دار زيد وانت طالق امس كلاما مستحيلا لانه متناقض كانه قال  
طلقتك امس واما قوله اطلقتك امس فمحال لا تنقاض اوله بآخره واما  
قوله طلقتهك امس فان كان قد فعل فقد مضى القول فيه وان كان لم يفعل فانما  
كذب في اخباره وباب وقوع الطلاق فيه ما يذهب اليه الفقهاء في ذلك \*

مسئلة اذا قال كلما دعوتك فان اجبتني فعبدى حر قد غاء ثلاث مرات  
واجابه مرة ثانه يعتق واحد من عبيده لان الاجابة مشروطة مع الدعاء  
وهي تتردد فلا يعتق العبد الا بدعاء معه اجابة \* وكذا لك اذا قال  
لامرأته كلما ناديتك فان اجبتني فانت طالق تطليقة فناداها ثلاث مرات

فاجابته مرة طلقت واحدة \*

مسئلة \* انشد الكسائي \*

فان ترفقي ياهند فالرفق احزم \* وان تخرقى ياهند فالخرق اشأم  
فانت طلاق و الطلاق عزيمة \* ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم  
فبيني بهان كنت غير رقبعة \* ومالا مرة بعد الثلاث تقدم  
اما قوله انت طلاق ففيه وجهان \* احدهما ان يكون مصدرا موضوعا موضع اسم  
الفاعل كما قيل رجل عدل اي عا دل ورجل صوم اي صائم وفطر وزور  
اي مفطر وزائر كما قال الله عز وجل ان اصبح ماؤه كم غورا \* اي غائرا وقد يقع  
المصدر في موقع اسم المفعول ايضا كما قيل جل رضي اي مرضي فكانه قال انت  
طالق فوضع طلاقا موضع طالق اسم الفاعل كما ترى وهذه المصادر اذا وضعت  
موضع اسماء الفاعلين والمفعولين فان شئت تركتها على لفظ واحد مفرد في  
الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فتقول رجل عدل ورجال ونسوة عدل  
وان شئت ثبتت وجمعت فقد قيل عدول ومقانع \* انشد نا ابو عبيد الله نبطويه  
قال انشد نا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي

طمعت بليلي ان تربع وانما \* تقطع اعناق الرجال المطامع  
وبايعت ليلي في خلاه ولم يكن \* شهود على ليلي عدول مقانع  
فجمع عدل لا ومقنعا فقال عدول ومقانع كما ترى \* الوجه الثاني \* في قوله فانت  
طلاق ان يكون حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كما قيل صلى  
المسجد يراد صلى اهل المسجد وكما قال الله عز وجل واسأل القرية التي كنافيها  
والعير التي اتبنا فيها \* يريد اهل القرية واساب العير فحذف المضاف واقام



المضام اليه فانه كذلك اراد انت ذات طلاق وحذف المضاف واقام المضاف  
اليه مقامه **وقالت الحسناء \***

ترتع مارتعت حتى اذا ذكرت **\*** فانما هي اقبال وادبار  
اي ذات اقبال وادبار وقد يجوز ان يكون جعلها الاقبال والادبار لكثرة  
ذكرها منها مجازا واتساعا وانشد سيويه **\***

وكيف او اصل من اصيحت **\*** خلا لته كاني مرحب  
يريد كخلا لتي كاني مرحب والخلالة الصداقة واما قوله والطلاق عزيمة  
ثلاثا فانه اذا نصب الثلاث مكانه قال ذات لث يوقع بها الثلاث  
ويكون قوله والطلاق عزيمة مني بعد ان يرثى واذا قال فانت طالق  
والطلاق عزيمة مني **\*** كان لث طالق والطلاق عزيمة ثلاث  
اي الطلاق ثلاث اي الذي يثبته الفرق هو انك تترك الثلاث خبرا  
ثانيا عن الطلاق او موصفا للعزيمة وان شاء كان تقديره فانت طالق ثلاثا ثم  
فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة ثلثا كان قال والطلاق الذي ذكرته  
او نويته من عزيمة ثلاث نفسا بهذه او دللنا ان اري الثلاث ودليل قصد  
الثلاث قوله في البيت الذي بعده مني جنانك يدل على انه اراد الثلاث  
والبينونة ويجوز نصب عزيمة من الثلاث فيقال والطلاق عزيمة  
ثلاث فتعصب مني **\*** من ثلاث اعزم ذلك عزيمة  
ويجوز ان يكون تقديره **\*** من ثلاث اعزم ذلك عزيمة  
راكبا احسن منه ماشيا وكما تقول هذا سرا اطيب منه رطبا واما قوله ومن  
يخرجني اعق واضم من كلام الشعر لا يجوز في مشور الكلام وانك اعلم **\***

هذا آخر المسائل والحمد لله رب العالمين \*

\* مسألة فيها الكلام على نصب ضبة في قول صاحب (المنهاج) وما نصب بذهب  
او فضة ضبة كبيرة لزينة حرم تحرير الشيخ الامام العالم العلامة كمال الدين  
السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى وغفر له \*

بسم الله الرحمن الرحيم \*

نقلت من خط والدي رحمه الله ما صورته الحمد لله \* مسألة \* عرض الاجتماع  
بعض الاشياخ اعزه الله تعالى فذكر لي ان بعض اصحابنا الشافعية ساله عن وجه  
نصب ضبة من قول صاحب المنهاج وما نصب بذهب او فضة ضبة كبيرة لزينة  
حرم وقال اعزه الله واخبرني يعني السائل ان الاصحاب اختلفوا في وجه نصب  
ضبة وان بعضهم قال هو خبر كان محذوفة والمعنى وكان ضبة او وان كان ضبة  
وقال بعضهم هو مصدر وتقدره تضييا ضبة وقال بعضهم هو آلة وقال  
بعضهم توسع المصنف فاطلق الضبة على المصدر وربما قيل غير ذلك \* وقد  
ظهر لي على ان اطلاق هذا اللفظ بازاء هذا المعنى عربي ان هذه الاقوال  
كلها لا تسلم اما قول من قال وكان ضبة او وان كان ضبة فغنى عن الجواب لانه  
يلزم منه عود الضمير في كان المقدرة على ما الواقعة على الاناء المضرب فيكون المعنى  
وما نصب وكان المضرب ضبة او وان كان المضرب ضبة ولا يخفى فساد سواه  
جملت كان تامة او ناقصة والواو عاطفة او للحال \* هذا كلام الشيخ سلمه الله  
تعالى وقد اقتضى امرين \* احدهما \* بان اسم كان المقدرة ضمير \* والثاني \* انه  
عائد على ما الواقع على المضرب وكل منهما ليس بلازم اما الاول فلانه يجوز ان  
يكون اسم كان ظاهرا تقديره وكانت الضبة ضبة كبيرة الى آخره \* واما الثاني

الكلام في نصب ضبة في قول صاحب المنهاج \*



فلان اذا جعلنا اسم كان ضميرا كان عائدا على الضمة المفهومة من قوله  
وما ضيب لان نفس الضمير يجوز الاستفتاء به يستلزم له كقوله تعالى  
فن عني له من اخيه شي فاتباع بمعروف واداء اليه باحسان \* فعني يستلزم عافيا  
والضمير في اليه عائدا عليه وكقوله \*

لكالرجل الحادي وقد منع الضمى \* وطيرا لما يافوقهن او اقم  
فالخادي يستلزم ابلا محدودا وضمير فوقهن عائدا عليهن \* اذا تقر ذلك  
فقد حذف كان واسمها ظاهر اقدرناه او ضميرا وبقي خبرها \* فان اعترض  
معارض \* بان حذف كان مع اسمها انما يحسن ويكثر بعد ان ولو اجبنا \* بانه  
يكفي في التخرج وقوعه في كلام العرب وان كان قليلا فقد خرج سيويه  
رحمه الله تعالى قول الراجز \* من له شولا فالي انلاها \* على ان النقد ير من  
له ان كانت شولا وامكننا ان نخلص عن اعتراضه بوجه اخر هو ان نقول  
اصله فان كانت الضمة ضمة كبيرة فحذفت واسمها بعد ان وبقي خبرها  
ثم حذف ان بعد ذلك وجوز حذفه دلالة حرم الذي هو الجواب عليه  
فان حذف الشرط مع القرينة جائز مع ان وانما الخلاف في غيرها من ادوات  
الشرط واشترط ابن عصفور والابذي تعويض لامن الفعل المحذوف  
\* قال في (الارتشاف) وليس بشي ومن امثلة حذف الشرط مع ان بدون  
لاقوله تعالى فلم تقتلوهم \* تقد يره والله اعلم ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم انتم  
ولكن الله قتلهم وقوله تعالى فانه هو الولي \* تقد يره ان ارادوا ولياء بحق فانه  
هو الولي بحق وقوله تعالى يا عبادي ان ارضي واسعة فاي اي فاعبدون \*  
اي ان لم يتأت ان تخلصوا العبادة لي في ارض فاي اي في غيرها فاعبدون وهذا هو

الانصب ليوافق عبارة (المنهاج) عبارة اصله فان عبارة (المحرر) والمضرب  
بالذهب او الفضة ان كانت ضبة كبيرة ردت - راجعة حرم استعماله وان  
كانت صغيرة الى آخره فهذا يشربان صاحب (المنهاج) رحمه الله ان تصريفي  
(المحرر) وحذف او لا كان واسمه اذ كرا ثم رط ثم نوله في رد هذا الوجه سواء  
جعلت كان تامة او ناقصة كيف يشيخ فريض كان تامة والمدعي ان ضبة منصوب  
بها فتأمل \* هذا آخر كلام الراء في هذا الوجه ثم شرح في ذلك كلام المترص  
على بقية الاوجه \* ثم قال واما قول من قال ان ضبة فليس بشيء لانه  
لم يعرب ضبة وانا اكد الفعل بمصدره النحاس واتي الفضة على ما انا وما  
قول من قال ان ضبة - ولما كان ذلك في التسمية برب او توسع المصنف  
فاطلق الضبة على المصدر ونصبها في المصدر برب او توسع المصنف  
ضبة موافق في المعنى واللفظ للفعل قبله وورد بان الفضة - آلة للنصب  
لان كل الآلات تكون موحودة قبل الفعل معدة معروضة له كالسوط  
قبل الضرب والقلم قبل الكتاب وايضا فاطالة آلة المصدر عليه سماع  
كضربه سوطا ولا نقول كتبته قلما والضبة عبارة عن الرقعة التي يرفع  
بها الاثاء ونحوه وقد كانت قبل ذلك جنسا من الاجناس صير المضرب بفعله  
فيه ضبة ففعله فيه يسمى نصبيا والضبة عبارة عن الذات وكانت قبل ذلك  
جنسا لا تسمى ضبة ولو سلمنا انها من الالفاظ التي اطلقتها العرب على المصادر  
وليست بمصادر كالات والاعداد وما اضعف اليه او نحوه فان وصفها بكبيرة يوده  
لان المعاني لا توصف بكبر ولا - واما توصف بالقلة والكثرة والقوة والضعف  
ونحوها من اوصاف المعاني واذ اصح ذلك فلا يقال توسع المصنف فنصب الضبة



على المصدرية لانه معنى توسع ارتكب لغة مولدة فهو قلة حشمة وادب  
 على المصنف لكنه لا ينبغي ان يقال حتى يقع العجز بعد الضر والاحتجاج  
 لان المولد اذا انمى من الالف فروع او غيرها يعذر في ارتكابه لغته المولدة  
 لانه لو كافى المردم بالمدان امر في دائما محسوب عليه لانه لا يقدر عليه الا  
 بكلمة، واذا جرت من الدخول بكلامه في اللسان الردي عذرناه ولا جراح  
 عليه انتهى "رافعة" كلاما ان نزاعه انما هو في تعميل كونه دائما بجعله آلة  
 واما نفس الدعوى فلا نزاع فيها فان المصدر قد ينوب عنه في الانتصاب  
 على انه مفعول، طائى ملاقى له في الاشتقاق وان كان اسم عين حاصلات بمثل  
 فاعل المصدر كقولهم ته الى رائته انبتكم من الارض نباتا، فقد انتصب نباتا  
 على انه مفعول مطلق وليس بآلة، لالبات ذات حاصلة بفعل الفاعل  
 من الالف فاعلى فيه بعد البحث مع نجاها الاصاب فيه ونظرا للمحكم والصحيح  
 وتهايب الالف وزيرها ولم نجده متعديا بهذا انتهى ان الباء في بذهب  
 بمعنى من البيانية ارتكبه على مذهب كوفي وضبة منصوب على اسقاط  
 الخافض ا. ا. من باب.

اسر تلك الخير فافعل ما امرت به \* فقد ارتكبت ذامال وذاتشب  
 وهو ظاهر ولا يرد على "بإخالة" فيه بكونهم لم يعدوه من افعاله لانا نقول  
 ما قيس على كلامها فهو من كلامها وقد قالوا في ضبط افعال باب امرته  
 كل فعل ينصب مفعوليت ليس اصلها المبتدأ والخبر واصل الثانى منها  
 حرف الجر فهو من باب امر وهذا الضابط يشمله لامسالة وهو اولى من ان  
 يدعى انه منصوب من باب قولنا امره.

تروون الديار ولم تعوجوا • كلامكم علي اذا حرام  
 علي اسقاط الخافض لان هذا يخفض ولا يقاس عليه وارتكابه يخلص من  
 مشكلات كثيرة ودعوا اقل ضررا من دعوى المحن لما لم يكون بذهب  
 في موضع نصب علي الحال من النكرة المتقدمة عليها لانه لو تأخر كان صفة  
 لها والباء بمعنى من اليانية والتقدير وما ضرب بضبة من ذهب او فضة كبيرة  
 لزينة حرم ويمكن ان يدعى انه من باب اعطي وليس بظاهر لان سقوط  
 الحرف فيه ظاهر وليس فيه معطي ولا معطى له وما مبتدأ وهي موصولة  
 صلتها جملة ضيب وفي ضيب ضمير نائب فاعل وهو العائد وهو المفعول  
 الاول ان جملناه من باب امر او اعطي وجملة حرم خبره فان قلت لا يصح ان  
 يكون حرم خبرا عن مالان ما واقعة علي المضيب والمضيب جها لا يوصف  
 بحرام ولا بحلال • قلت • هو علي حذف مضاف اي واستعمال ما ضرب  
 حرام علي المكلف وكذلك يقدر في كل موضع قاله الفقهاء لان الجمادات  
 كالحمر لا توصف بحرام ولا بحلال وانما يوصف بها فعل المكلف فاذا قالوا  
 الحمر حرام انما يريدون استعمالها وحذفوا اختصار العلم به وهذا آخر الكتاب  
 كتبه من خط مؤلفه رحمه الله تعالى •

مهمة في اجاث كان زيد قائما للكاتب

• مهمة من مهمات شيخنا العلامة الكافي نفعا الله به •

قال في قول النحاة كان زيد قائما اجاث • الاول • انهم يقولون انه موضوع  
 لتقرير الفاعل علي صفة فكيف يتصور له الوضع مع انه لا يدل الاعلى  
 الكون المخصوص نسبة وزمانا فيكون مجازا ان وجد العلاقة والقربة مع  
 انهم لا يقولون عن آخرهم بذلك • والجواب • ان اللام في قولهم لتقرير



الفاعل لام الغرض والتعليل لالام التعدية فلا يكون التقرير موضوعا له  
 \* الثاني \* ان الغرض منه بيان اتصاف الشيء بصفة فإين سبب التقرير فكيف  
 يفيد التقرير \* والجواب \* انهم اذا قصدوا تمكن الشيء في صفة وثباته فيها  
 وضعوا له صيغة مخصوصة مثل قولهم تمكن زيد في القيام او استقر فيه الى  
 غير ذلك او ياتون بالقاط تدل على ذلك بمعونة المقام وبالدوق السليم  
 والطبع المستقيم مثل قولهم زيد على القيام قال الله تعالى اولئك على هدى  
 من ربهم \* فلما دل كان على كون زيد قائما يفهم منه ان الغرض منه بيان ثبات  
 زيد في صفة القيام فكيف لا ولا شيء ابغ في ذلك من طريق الايتلاف  
 والاتحاد ونظيره ان الاتحاد اقوى دلالة على الاختصاص من دلالة طرق  
 الاختصاص عليه واذا تحقق هذا الطريق يجزم بانه يفيد غرض التقرير  
 \* الثالث \* لاشك ان الصفة يتصور حصولها وتقرر هائي الموصوف كما هو  
 المعقول والمنقول فلا يتصور حصول الموصوف في الصفة فضلا عن التقرير  
 فيها والا فيلزم الدور فان حصول الصفة بدون تحقق الموصوف لا يتصور  
 ضرورة \* الجواب \* ان الغرض منه هو الدلالة على اعتبار التمكن لاعلى  
 حصوله فيها في نفس الامر كما مر في الاشارة اليه \* الرابع \* انه اذا قيل زيد  
 قائم مستمر يفهم منه ذلك الغرض فما الحاجة الى معي \* كان \* الجواب \* لان سلم  
 انه يفيد الغرض الذي هو بيان تمكن الفاعل في صفة لا بيان تمكن الصفة في نفسها  
 بون بعيد وبعد التسليم انه من باب تعيين الطريق وهو خارج من  
 قانون التوجيه \* ثنيه \* انهم اذا ارادوا نسبة الشيء الى صفته يقولون  
 كان زيد قائما كما يقولون زيد قائم اذا قصدوا نسبة القيام الى زيد ويقولون

قام زيد اذا قصدوا افادة النسبة بينها بالخامس ان الحدث مسلوب عن  
الافعال الناقصة فلا يتصور الفاعل بدون الفعل كما لا يتصور المضاف بدون  
الاضافة فما المراد من الفاعل في قولهم لتقرير الفاعل على صفة الجواب ان كان  
لما تعلق به ورفع به يسمى فاعلا على سبيل المجاز وان كان موضوعا بالقيام  
فيكون له جهتان ولذلك يسمى اسما ايضا السادس انه يدل على  
الكون المخصوص نسبة ورمانا كما يدل خبره في جواب زيد قائما على  
الذات المخصوصة فلا فرق بين ما في خبره وبين ما في خبره من الافعال  
الناقصة الجواب ان الامة هي ما في الخبرين ان التصود منه  
كما ذكرناه هو الذي يمكن ان يصرف في صفة فيكون هو العمدة في سبب  
الذهن و مطرح نظر العقل لا يغيروا ما الدلالة على الكون المخصوص  
فهي وسيلة الى ذلك التصود وحماية عنه كالمراة بالنسبة الى صورة المرئي  
فيكون ساقطا عن درجة الاعتبار فتكون المراد من اية الحدث عدم  
اعتبار الحدث في اناداهم يكن مقع ودا فلا يفي الحدث فيه معنى  
لانهم لا يستعملون المعنى بل في الذاكران مقصود واما اذا فهم الشئ على  
سبيل التسمية فيسمى معنى الخبرين بانما وقولهم الاطلاق في معرفة  
الى الكمال من قبل الال سائر من رايهم يثرا ان له مسلوب  
الحدث واذ يقولون لا يدل على الحدث انما في التصود  
هو بيان ان يكون لنا لسر في نفاق اسم دين بالورد لا يتعلق بها جواب  
ان الكون لما ذكره لا توجه التصدي اليه فانه حائز الى تمامية جملته  
تبيينه ان التصديق لا يدخل في كانه يرجع الى تمامية الكون اصالة



وكذا الحال في منطقات افعال القلوب وانت خبير بانه لا استبعاد في كون  
 الامر جهة قصد وغير جهة قصد باختلاف الاعتبار \* الثامن \* انه يدل  
 على الكون المخصوص كسائر الافعال فما السرفي سلب الحدث فيه دون غيره  
 \* الجواب \* ان سائر الافعال المعنى متحصل في نفسه دون الافعال الناقصة  
 \* فان قلت \* فما السرفي عدم تحصل معنى كان مع انه دال عليه \* قلت \*  
 ان الفرض المذكور جعله من قبيل الالفاظ الدالة على الاضافة المخصوصة وانت  
 خبير بان كون اللفظ موضوعا للمعنى لا يقتضي ان يكون حاصلاته بنفسه  
 كالحروف \* فان قلت \* تحصل معنى سائر الافعال مسلم في المعاني الافرادية  
 لكن لا فرق بينه وبين الافعال الناقصة في المعاني التركيبية وكلامنا فيها  
 \* قلت \* الحق ما ذكرته لكن لما كان معاني سائر الافعال معتد ايها في حالة  
 الافراد دون معنى الفعل الناقص وكانت معتد ايها في حالة التركيب بخلاف  
 معاني الافعال الناقصة كما او مانا اليه قالوا سلب الحدث فيها دون غيرها  
 \* التاسع \* ان المراد ان الكون المخصوص في كان زيد قائما هو وجود زيد وهو  
 غير مراد وكذا تحقق نسبة القيام اليه \* الجواب \* ان الحصر حينئذ عبارة عن  
 تعلق زيد بالقيام وانت خبير بان التعلق لا يشترط في المسند كما يباه \* فان قلت \*  
 ليس يوجب وجود النسبة في الخارج فانه يدل على الزمان الماضي \* قلت \*  
 ان الزمان الماضي ظرف لتعلق النسبة وهو موجود فيه لا النسبة فانه ظرف  
 لنفسها لا لوجودها \* العاشر \* اذا كان لما دل على ظرف القيام كان ينبغي ان  
 يتأخر عن القيام فلا يثبث صدره ايا كان \* قلت \* لان الفرض الاصل من  
 استعمال كان ليس الا بيان تمك القائل في صفته وان كان له دلالة على

الظرفية ضمنا تقدم الاعتبار الباءت القوي \* فان قلت \* لاشك ان القيام  
 قيد داخل في الكون المخصوص فمأني قولهم كان قيد الالقيام باعتبار دلالة  
 على الزمان الماضي فما التوفيق بين المعقول والمنقول \* قلت \* اولا الاصل  
 في مباحث الانماظ هو النقل لا العقل وثانيا ان كون كان قيد الالقيام باعتبار  
 التحقيق والمآل وكون القيام قيد الالكان باعتبار الظاهر المتبادر فلا مساناة بينهما  
 \* فان قلت \* اذا كان القيام قيد الالكان فينبغي ان يقيد بدون ذلك القيد  
 لترتيب الفائدة لا التحصيل \* قلت \* انه قيد لازم من حيث ان وضع كان  
 لفائدة تعلق الموصوف بالصفة فلا بد منه لفظا وتقدير اكمافي افعال القلوب  
 \* الحادي عشر \* ان كان اذا كان بمعنى وجد يكون من القمل التام واذا كان  
 دالا على كون زيد قائما يكون من الافعال الناقصة فمضى الوجود حاصل  
 فيها فما السر في جعل احدهما تاما دون الآخر \* والجواب \* ان التأمل  
 الصادق فيهما يطلع على الفرق بينهما فان الاول يدل على نسبة الوجود  
 الى زيد فقط فقد تم به والثاني يدل على تعلق زيد بالقيام فلا يتم بزيد  
 وحده فيكون ناقصا واما الفرق بين الوجودين فمعلومه لما سبق \* الثاني عشر \*  
 ان القوم اختلفوا في انه فعل او حرف فويل يرجع الى النزاع اللفظي او يمكن  
 الترجيح بالحمل على الصواب \* الجواب ان النزاع المتبادر من كلامهم هو  
 يرجع الى التفسير ولكن المتعار هو الحرف ان اعتبر القصد الاصلي في دلالة  
 الفعل على معناه والافعال الفعل بلاشبهة قال شيخنا نفع الله به هذا بعض  
 ما سألني في هذا المقام والله اعلم \*



فائدة من مولدات شيخنا العلامة الكافي ايداه الله تعالى

قال رضي الله عنه اما بعد فان في مثل زيد قائم ابحاثا الاول ان سبب اجزاء القضية اللفوية جزء ان (٢) ان سببها الوضع والعلم به (٣) ان سبب اجزاء العقلية جزءان آخران ولها اسباب ايضا ٤ ان الحس لا يصرف في النسبة واحوالها لعجزها لعدم المادة بذلك (٥) ان العقل يتصرف في ذلك لقدرة عليه فلذلك كان الخارج بسيطا وجزائرا يكون الذهني مركبا (٦) ان اعتبار المركب مطابق للبيسط الخارج (٧) ان سبب الكلليات تمكّن العقل من ذلك (٨) ان سبب النسب كون غير متمثل في الثقل وفي الوجود ايضا فيكون السبب من باب اجتماع والافتراق سواء كان حقيقيا او اعتباريا (٩) ان وقوع النسبة الذهنية غير معقولة وان كانت كناية عن انكون الخارج واما كونها الذهنية فليس فيه فائدة (١٠) ان مطابقتها ليست مناط الادراك فانه ليس بمعلوم وليس فيه فائدة (١١) ان ابقائها

سواء كان فعلا او ادراكا عند الاشعري بناء على مسألة خلق الاعمال (١٢) انه علم عند الفلاسفة ولعل عند الحكم (١٣) ان مذهبهم حق وان مذهبه باطل (١٤) انه نزاع لفظي (١٥) ان تصديقا لفظيا الى المذهبين ايضا (١٦) انه يقتضي تسمة ادراكات عليهما (١٧) انه لا بد من اعتبار الشرط في صدق كل قضية (١٨) ان الاجزاء الواقعة خارجا محل الحكم فالسرفيه ولم يعتقد ذلك فيما عداه (١٩) ان مطابقة النسبة للنسبة لاحاصلها اللهم الا ان يقال انها تحصل المقصود الا صلي واجيب ان المطابقة نمائي باعتبار العقل لا بحسب الخارج نفسه (٢٠) ان درك العقل ذلك انما هو من عند الله عند اصل الحق خلافا

فائدة في بيان ابحاث مثل زيد قائم

للحكام فانهم قالوا يدرك الكل بالذات والجزئي بالالة (٢١) ان مناط  
 الحمل لا يتحدد مع الموضوع واما المحمول فهو يتحدد معه والسرفي ذلك يحتاج  
 الى تأمل (٢٢) ان القضية ليس لما تحقق في الخارج (٢٣) انها معدومة (٢٤)  
 ان الاعتبار بوجود الموضوع وبتحقق منشأ الحمل (٢٥) ان فيه وغيرها  
 اببحاث كثيرة محتملة بحسب العقل ولولا كثرت المسائل والعلوم (٢٦) ان  
 مطابقة النسبة الخارجية عبارة عن كون المنسوب منه محتاجا الى غيره في التحقيق  
 (٢٧) ان بينها تناثرا بالاعتبار وانها يتحد ان في نفس الامر عن ذلك الاعتبار  
 (٢٨) انها تخيلية صرفة لا كون ولا اجماع ولا افراق بحسب نفس الامر  
 (٢٩) انها من قبيل اشتباه الخيالية بالامور العينية ولهذا لا يتحقق امور متعددة  
 فواتا في نفس الامر (٣٠) انها مأخوذة من الامور الخارجية الغير القائمة بنفسها  
 بل بغيرها (٣١) انها تقيده امور صادقة وان كانت مما شهد على ما ترى (٣٢)  
 ان العقل يتعقل ارتباط المحمول بالموضوع صادقا بلا نسبة بينها وانما يحتاج  
 اليها بناء على العادة الخارجية (٣٣) اعتبارات وادوات يستعين العقل بها  
 على تحصيل المقاصد (٣٤) ان سبب عدم تحقق النسبة عدم تحقق المأخذ بخلاف  
 الكلمات ولهذا لا ينتهي الى موجود والكي ينتهي اليه (٣٥) ان سبب التسلسل  
 فيها تجديد اعتبار العقل ولهذا لا يتصور في تحقق الوجود (٣٦) انها ليست مأخوذة  
 من امر تحقق بخلاف الكل (٣٧) ان سبب مطابقة الذهنية كون الخارج عادة  
 دون الذهني وسبب العادة كون الخروج مجموعا بخلاف الذهني فانه خيال  
 كالصورة المنطبقة في المرآة (٣٨) ان جميع القضايا اعتبارية وكذا  
 احكامها (٣٩) ان بين القضية الذهنية والخارجية وجودا لموضوع (٤٠)



ان وقوع النسبة مخترع العقل ولهذا صار محل الفائدة وكذا لو كان  
 موضع الايقاع ولكل بهد لذة (٤١) ان نظر العقل متصوفا عليها ولهذا  
 لا ينتقل الى ما عداها كما انتقل في تصور المحكوم اليه الى المحكوم (٤٢) ان  
 سبب اقتضار نظره عليها كون المطالب محبوبا له اعلى المطالب والاشتغال به  
 حذرا عن فوات لذة الحبيب (٤٣) ان سبب الاختراع قصد نيل  
 المطالب مدركه وسبب الادراك اما ذاته او شيء آخر سواء شرطا  
 او سببا وقد يرتبط المحمول بالموضوع بدون الاختراع حين الحكم  
 وكون المحمول مخترعا قبله واما سبب اختراع النسبة قصد التمازج  
 او قياسا على الشاهد في الاعيان (٤٤) ان متعلق العلم في القضية هو التحقق  
 سواء كان ايجابيا او سلبيا (٤٥) ان الباعث على الاختراع قصد تعدد  
 المدرك سواء كان مرتبطا ولا وقصد ارجاعه اياه الى المخرج عنه حتى  
 يعتقد هناك مخترع مطلوب وكون الخارج مطلوبا ويذكر وثوقه به (٤٦)  
 ان الاختراع منصرف في العقل لا يتمدى الى الحس كل ذلك بفضل الله  
 تعالى وكرمه وسببه عدم انحصار سبب ادراكه في شيء بخلاف الحس  
 (٤٧) ان الكلى المخترع سببه كناية كون وضع مفهومه على الابهام  
 بلا تخصيص مانع من الاحتمال بخلاف الجزئيات (٤٨) ان حاصل الحمل هو  
 الاعلام بالايضا في الحمل الايجابي وتقدم في السلبى واما التغاير الذهني  
 هو المشترك فان قلت في فكيف يتصور هذا وانه حكم متناقض من حاكم  
 واحد في وقت واحد قلت لا استبعاد لاختلاف الجهة والاعتبار والشرط  
 (٤٩) ان السلب في الالهة عدم الوقوع لا الانتزاع على ما يدر (٥٠)

ان سبب الحمل السلبى اما البعيد فامتياز الذوات واما السبب القريب فقصد  
الاعلام بذلك الامتناع ومنشأ الامتياز على قياس ما عرفت فى الايجاب  
( ٥١ ) ان جميع القضايا فى جميع الاشياء مختصرة فى الايجاب والمالب  
ان كان طرق العلم متضمنة ( ٥٢ ) القضية ليست تحت مقولة وان كان لها  
اصل فى الجملة ( ٥٣ ) غالب احوال العقل الميل الى الارتباط وسببه قصد  
الاطلاع على المطالب التى لا يحصل امثالها غالباً الا فى ذلك الارتباط ٥٤  
ان العقل تفعل فى كل الاحوال بدرك مطلوب او بدرك ما يؤدى اليه  
وان ذلك سبب الحركة الموجبة للحرارة المناسبة للحياة لكن ذلك تقدر  
الذرة المليم ( ٥٥ ) ان ذلك كله قصد الاستعمال لسقائه لحدوثه وامكانه  
وتحصيل القرب من البارى سواء قصد ذلك اولا ( ٥٦ ) ان السبب لا يضر المطالب  
وان كانت اعتبارها لا تحقق لها وسبب عدم المضرة لعدم التدافع والممازعة ( ٥٧ ) ان  
سبب التفات الحس الى المشاهد دون غيره تعلق كماله بكماله بدون غيره على  
سبيل المادة ( ٥٨ ) ان سبب التفات العقل الى تركيب والى تركيب والى كل  
ومعقوله قصد الافادة وحصول الفائدة وتحصيل الفوائد على وجه كل  
والضبط عن الانتشار ( ٥٩ ) ان سبب عدم التفاته الى جزئى هو استهواؤه  
بدرك اقوة احاسه وتغير الجزئيات على زعمهم والصحيح انه يدرك له  
لا سيما الى اصل الاشهرى ( ٦٠ ) ان جميع المركبات تتضمن احد الامرين  
اما الاجتماع واما الافتراق سواء كانت ايجابية او سلبية ( ٦١ ) ان الصفات  
السلبية لكل شئ اكثر من الصفات الايجابية ( ٦٢ ) ان سبب ذلك كثرة  
المخالفة وقلة الموافقة ( ٦٣ ) سعة الرحمة وان مصلحة العامة متقدمة على



المصلحة الخاصة (٦٤) ان الفائض من الله تعالى هو الرحمة وانما جاء انضمام من  
 التراجع (٦٥) ان في امر القضية اشارة الى المبدأ والمعاد وان لا اعتبار  
 لامر الاله الواجب الوجود الباقي (٦٦) ان علم الانسان اعتباري وصود  
 ونزول واصحاب وانه دخل في مصلحة الوجود والحادث وان مقام المميز، التسليم  
 والقدرة والحكم كلها لله الا الى الله تصير الامور (٦٧) ان مطابقة النسبة  
 ووقوعها وكيفية الوقوع كلها اعتبارات للتقريب وانما المعلوم وكذا العلم له  
 جزء حقيقة وكذا كل شئ لا يعلم الا الله تعالى فان الله تعالى وعنده مفاتيح  
 الغيب لا يعلمها الا هو وانما حال المخلوق كالرخصة يسر على قدر دركه لا غير  
 (٦٨) ان حقيقة الامر في حقيقة الامر هو الاعتماد على صاحب الشرع لا غير  
 هو كالماء وغيره كالسراب بل متفاوت اكثر من ذلك (٦٩) ان طريق  
 العقل لي الجزئي الكليات (٧٠) ان السبب في ذلك قصد حصول علم على  
 ايسر وجه سواء كانت متعلنة بالشواهد او بالضمائر (٧١) ان العقل الى الكليات  
 للملازمة (٧٢) ان سبب الملازمة كون كل واحد منهما موافقا لآخر في التجرد  
 (٧٣) ان سبب عموم الكليات تجرده عما يفيد له التعمين بحسب ذاته واما حصول  
 التعمين لها بحسب الارض فلا ينافي تجردها في حد ذاتها (٧٤) ان سبب  
 عدم عموم الجزئي حصول اليقين له في حد ذاته (٧٥) اما سبب هروب العقل  
 الى الكليات طلب السهولة فان الكلي بمنزلة البسيط في المركب بخلاف الجزئي  
 (٧٦) ان السبب في ذلك طلب المرام المناسب للمبدأ (٧٧) ان سبب منع  
 تعيين الشركة التدافع بينهما بحكم العقل بحسب الحسن او بالبديهة (٧٨)  
 ان سبب توهم علو الكلي وتسفل الجزئي اما الوهم القياسي ابتداء واما قصد

التقرير انتهاء ( ٧٩ ) ان الكلى المحمول ايضا ليس له وجود اصلا وانما الوجود  
لمبدأ الكلية والجمال على بعض الصور ( ٨٠ ) انه لا يحصل من حمل الكلى على  
الموضوع تحقق عيني في نفس الامر وانما يتخيل للوهم بالاشباه او تصور لاجل  
الايضاح والتقريب ( ٨١ ) ان وصف الموضوعية حالها كوصف الكلى  
والمحمول ( ٨٢ ) ان مناط الحمل الصدق او لا صدق والاتحاد وعدمه لازم  
لذلك ( ٨٣ ) ان الروابط ليس لما دخل في المحمول وسبب ذلك انها نسب  
والمحمول منسوب ( ٨٤ ) ان ذلك بحسب التباين من نفس الامر بينهما ( ٨٥ ) ان  
سبب ذلك التخيل او قصد التعاون ( ٨٦ ) ان التحقيق قصد الالفه بين مدركه  
ومدر كالحس فيكون ذلك سبب الورد ودفع اليه حشدة يكون كالولد فيكون  
النسب كالنسب ( ٨٧ ) ان في ذلك اشارة الى روحانية العقل والى ارضية الجزئي  
والى الرضى والسخط والى ان في كل شئ تصور الروحانية وتصور نسبة  
الاستقلال فسبحان من اعلم شأنه واعلم مخلوقه وربط كل ممكن بجبل العجز  
والخيرة ( ٨٨ ) ان المارح كله تباين وان المحمول الكلى لا يتخلو عن تناسب  
في بعض الصور وعدم تناسب في البعض الاخر انما هو ما يضاف الى امر  
خارج ( ٨٩ ) ان سبب ذلك تحقيق المدائح بحسب الخارج ( ٩٠ ) ان سبب  
ذلك ان الكلى عدم الملائمة بسبب عدم تماثلها بالثبات الحادث ( ٩١ ) ان  
جميع اعتبار العقل في حق الكلى والمحمول لا يتحقق الا في نفس الامر وما  
التحقق الوهمي انما هو من قاس المسؤل على الصور بترتيبهم في تحقق التصور  
له لاجل التقريب على ما مر فعلم من هذا ان الكلى من حيث هو كلى ليس  
بجمل الحدوث والتقدم ولا الوجود والعدم الى غير ذلك من الاعتبارات



وان الموجودات الحادثة بمجازات واعتبارات تعرض على الممكنات  
تارة واخرى لا تعرض عليها الامور (٩٢) ان الكلى مثال الآخرة  
ومثال اللوح وان الجزئي مثال عذاب النار وعين الحجاب ومثال السهو  
والنسيان الى غير ذلك من الاعتبارات (٩٣) ان مثالهما مثال الروح والبدن  
(٩٤) ان مثالهما مثال النهر واللاطف ومثالهما مثال كمال القدر على كل شيء  
وفي كل شيء (٩٥) ان مثالهما مثال مظهر آثار الوصف (٩٦) ان الوجود  
الحادث مثل الذات القدسية والدليل على ذلك اتصافه بالحدوث دون  
القدم (٩٧) ان كل ذلك دليل العجز في المخلوق ودليل القدرة في الخالق  
(٩٨) ان كل ذلك اسرار الولاية لا يطلع عليها الا الله وانما يرى ما يرى من جهة  
عجز الحادث (٩٩) ان ذلك افاد حرة الانسان ودعوى العلم منهما ما عناد  
واما خلل وامان تجاسر على امر لا ينبغي ان يتجاسر عليه واما جنون وارى عقلي  
هقل المأمور فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء واوليه ترجعون ~~في المائة~~  
ان الانسان متلون ومتغير ان كان له عقل وكل ذلك عدم الوثوق والوثوق  
لا وثوق بالنسبة الى المبدأ (١٠١) علم من هذا انه واحد في صفة الالهية  
لا شريك له فيها آمنت بانه لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا  
عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الانبياء وعلى آله واصحابه  
اجمعين (١٠٢) ان الانزاع من الجزئيات اعتباري لا يتحقق له في نفس الامر  
(١٠٣) ان انزاع العقل الكلي من الجزئي الغير المحسوس باعتبار المقالة  
او باعتبار من عنده (١٠٤) ان مطابقة كلي بجزئي وكذا تصرف  
العقل وتطبيقه اعتبار محض ايضا (١٠٥) ان سبب الوقوع باوضح ما ذكر

كون التشبيه مقصود الارتباط بما هو مقصود أصلي على سبيل المحاكاة  
 ( ١٠٦ ) ان سبب كون الوقوع محل الحكم دون غيره من المدركات قيام  
 الشاهد قصد بحسب الخارج بخلاف غيره ( ١٠٧ ) ان سبب الوقوف  
 عنده دون غيره لانتهاه رغبة عنده وبمحصل طلبة التركيبية بخلاف  
 غيره وهذا لا يستقر اذ العدد فوائده تركيبية مرتبة حتى ينتهي الى آخرها  
 ( ١٠٨ ) ان العقل لا ينتهي مطالبه دون انقائه ربه ( ١٠٩ ) انها مقولة من  
 المقولات المشر ( ١١٠ ) انها سلب منها قيد الوقوع او عدمه من جملة  
 اعتبار المسند ( ١١١ ) ان النسبة زيدت على جانب منشأها النسبة  
 وكيفية لها لكن عري عن ذاك في التمثل ( ١١٢ ) انها من النوع المتكرر  
 على قياس الوجوب والا لكان ذا لا يلزم النفس ( ١١٣ ) على تقدير  
 تحققها من الخارج انها بسيطة كاجزئات الحقيقة والاشخاص وانما سوغها  
 العقل امر اكياسا هادلا لا ترتزما منحصر في فرد واحد لا غير بناء على ان  
 كل وجود خارجي جزئي حقيقي وكل يتعين بنوعها العقل كلها كذلك فعلم  
 من هذا ان الانتقاض بحيث التعيين بتعيين الواجب انما نشأ من تركيب  
 الذهن يستلزم التركيب الخارجى وليس كذلك بل لا تلازم بينهما اصلا \*  
 انتهى واستخرج به نظر شريفنا ايده الله تعالى ولطف به آمين \*

الكلام على مسألة ضربى زيد اقائما تأليف عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي  
 الشافعى عفا الله عنه \*

\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

اما بعد حمد الله تعالى والصلوة والسلام على محمد وآله وصحبه \* فهذه كراسة \*



تكلت فيها دلي مسألة ضربى زيد اقاماً ذكرت فيها خلاف العلماء وادلتهم  
 للمبتدى \* فاقول \* اختلف الناس فى امر اب هذا المثال فقال بعضهم ضربى  
 مرتفع على انه فاعل فعل مضمرة تقديره يقع ضربى زيد اقاماً وثبت ضربى  
 زيد اقاماً وقيل عليه انه تقدير مالا دليل على تعيينه لانه كما يجوز تقدير  
 ثبت يجوز تقدير يوقل او عدم ومالا يتعين تقديره لاسبيل الى اضماره  
 \* وقال آخرون وهو الصحيح هو مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا  
 مفعول به وقائم الحال \* ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ الى تقدير خبر  
 اولا \* فقال بعضهم ليس ثم تقدير خبر لان المصدر هنا واقع موقع  
 الفعل كما فى قولهم اقام الزيد ان \* ورد بانه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار  
 عليه مع فاعله كما صح ذلك فى اقام الزيد ان وحيث لم يصح ان يقال ضربى  
 ويقتصر بطل ما ذكره \* وقال الكسائى وهشام والفراء وابن كيسان  
 الحال بنفسها هى الخبر لاسادة مسدة \* ثم اختلفوا فقال الكسائى وهشام ان  
 الحال اذا وقعت خبراً للمصدر كان نيباً ذكران مرفوعاً من احدهما صاحب الحال  
 والاخر من المصدر وانما احتاجوا الى ذلك لان الحال لا بد لها من ضمير يعود  
 على ذى الحال وهى خبر والخبر عند هم لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ  
 لان المبتدأ عند هم نماير تقع بماعاد عليه فى احد مذهبى الكوفيين وضربى  
 هنا مبتدأ مرفوع فلا بد له من رافع فاحتاجوا الى القول بتحمل قائم جيب  
 لرفع خبر ابها نادى يجوز ان يؤكد الضمير من الكون فى قائماً فتقول ضربى  
 زيد اقاماً نفسه نفساً وقيامك مسرعة نفسك نفسه فان اكدت القيام ايضا  
 مع الضميرين قلت قيامك مسرعة نفسك نفسه فتكرر النفس ثلاث

مرات \* وقال الفراء الحال اذا وقعت خبر المصدر فلا ضمير فيها من  
المصدر لجريانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريها معنى ضمير  
المصدر لجريانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريها معنى المصدر  
للزوم مذهب الشرط والشرط به المصدر لا يتحمل ضمير المصدر  
اذا قيل ركبك ان بادرت وقيامك ان اسرعت وضربي زيد ان قام  
فكما ان الشرط لا ضمير فيه يعود الى المصدر فكذلك الحال وجاز نصب  
فأما ومسرعاً وما الشبه على الحال عند الكسائي وهشام والقراء وان كان خبراً  
للم لم يكن عن المبتدأ الا ترى ان المسمع هو المخاطب لا القيام والقائم هو زيد  
لا الضرب فلما كان خلاف المبتدأ انتصب على الحال لانه عندهم يسوف النصب  
\* وقال ابن كيسان انما اغنت الحال عن الجر لما بالثarf ورد قول الكسائي  
وهشام بان العامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين ليس احدهما  
قابلاً لاخر فعا فكذا لا يعمل في مضميرين واذا اتفقت ذالك اتفقت كون  
الحال خبراً \* ومما يبطل ايضا كون الحال رافعة ضميرين اما لو تبنينا قلنا  
ضربي اخويك قائم لم يمكن ان يكون في ثمة ضميرين هنا ضمير ان لانه لو كان لكان  
احدهما مثني من حيث عوده على مثني والاخر مفرد العوده على مفرد  
وتثنية اسم الفاعل وافراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان  
يلزم ان يكون اسم الفاعل مفرد امثني في حال واحدة وهو باطل  
\* واما قول الفراء الحال لم يتحمل ضمير المبتدأ للزومها مذهب الشرط  
\* فالجواب عنه ان الشرط بمنزلة من غير جوابه لا يصلح للتعبير  
لانه لا يفيد واذا كان كذلك تبين ان جواب الشرط محذوف



فيكون الضمير محذوف تامع الجواب وهو اما تشبيه ابن كيسان الحال بالظرف  
 فترنه قال ضربي زيد في حال قيامه فليس بشئ لانه لو جاز ذلك لهذا  
 المتقدير لماز مع الجنة ان يقول زيد قائما لانه بمنى زيد في حال قيام وحيث  
 لم يجز واذ لك دل على فساد ماد كروه وهو اما قولهم انه منصوب على  
 الحال ففساد ايضا لان الحال لو كان عاملا لعمل حدث وجدو نحن نرى العرب  
 تقول ليس زيد قائما نكر قاعد برفع قائم على الجواز وما زيد قائما نكر  
 قائم برفعه على الوجوب مع كونه مخالفا لما قبله في ان فساد ماد كروه وقال  
 جماعة بتقدير الخبر ثم اختلفوا في قضية تقديره وممكنه شكى ابو محمد ابن  
 السيد البطايوسي وابن عمرون عن الكوفيين انهم قالوا بتقديره بسد قائم والمتقدير  
 ضربي زيد انما ثابت او موجود ورد بانه تقدير ما لا دليل في اللفظ  
 عليه انه كما تقدره ثابت يجوز ان يتدر ايضا منفي او معدوم ولانه  
 اذا كان يكون حرف الجر جائزا لا واجبالا فانما جازم يكون حالا من زيد  
 والماثل فيه المصدر فلا يكون الحال سادا مسدا الخبر فلا يلزم حذفه وانما  
 يجب حذف الخبر في مثل هذا اذا سدت الحال مسدا لان الحال اذا كان  
 عوضا عن الخبر بدليل ان العرب لا تجمع بينهما ولا تجرد خبر هذا المصادر  
 الا مع وجود الاحوال المناسبة التي بين الحال والخبر لان اصل الخبر التذكير  
 كالحل ولان الحال هي صاحبه كما ان الخبر المفرد هو المبتدأ والحال مفيدة كما  
 ان الخبر كذلك يفهم من عدم اجتماعهما قصد العوضيته ولا تصور العوضيه  
 الاعلى قول من قدر الخبر قبل الحال وهو ذهب البصريون والاختش وهو  
 الصحيح الى تقديره فقال اء خفش تقديره ضربي زيد اضربه قائما وهذا

لا يخلوا اما ان يجعل المصدر الثاني وهو ضربه مضافا الى المفعول وفاعله  
ضمير المتكلم محذوف فيصير كأنه قال ضربي زيدا ضربه قائما اما ان يفهم من  
معنى الخبر عن المفهوم من المبتدأ فلا يصح واما ان يفهم منه ان ضربه المطلق  
مثل ضربه قائما وهو غير المعنى المفهوم وان جعل المصدر مضافا الى فاعله صار  
المفهوم مضافا الى المطلوب في الكلام كأنه قال البصر بكون وهو الصحيح  
تقديره اذا كان قائما ان اردت الماضي او اذا كان قائما ان اردت المستقبل  
لان معنى ضربي زيدا قائما ضربت زيدا الا نائما وهذا لا يستقيم الا على  
مذهب البصريين لاننا نأمل يتقيد بمفعوله ناد اجعل الحال من تمام المبتدأ  
يكون الاخبار بان ضربي زيدا متقيد بالقيام وذا لا ينبغي ان يقع الضرب  
في غير حال القيام وذا جعل الحال مرجعا للخبر يكرن ضربي زيدا لئلا يندى  
لم يتقيد بحال كان اذا كان قائما فلو قدر وقوع ضربي في غير حال القيام اكن  
مناقضا للاخبار او من الحال وقوع عين المتقيد بالحال و زمان وتختلف شي  
منه عن ذلك ا زمان اذا اراد به الحقيقة

واذ قد علمت اقوال العلماء وادلتهم وردّها والصحيح من ذلك وجهه  
فلننضم الكتاب بفوائد لا بد من التمرض لها في الاونة المتأخرة من الخبر ظرا  
دون غيره لان تقديره محذوف فاما مجاز والطرف اجل بذلك من  
غيرها في التنازع انما قدر ظرف الزمان دون المكان لان حال عوض  
منه ومن الحرف الزمان انسب منها بطرف المكان لانها توفيت للنمل  
من جهة المعنى كما ان الزمان توفيت للنمل ولان المبتدأ ما حدث وظرف  
الزمان مختص بالاخبار به عن الحدث دون الجثة فهو اخص من ظرف الزمان



• الثالثة • اثبات قدرتها اذا دون غيرها لاستعراق الماضي واذا المستقبل قوله ابن عمرون • الرابعة • انما قد رفسد الظرف فعل وكان ثان التامة ولم يقدر نصبه قائم على خبر لكان لان الظرف لا بد له من فعل او معناه والحال لا بد لها ايضا من عامل والاصل في العمل الفعل وتندرت كان التامة للدلالة على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يقيد في تائم الخبرية لازومه التكبير • واجاز الفراء نصبه على خبر كان ورد بدخول الواو عليه ولا يفتى الى قول من اجاز دخول الواو على خبر كان اذا كان الخبر جملة والضمير في ثان فاعلموا وهو يعود الى مقوله وذكر الزمخشري انها يعود الى عامل المصدر وهو اليا في ضربي واثن سببانه وتعالى اعلم انتهى •

هذه تحفة النجباء التي قرأتم هذا بسر الطيب منه رطباً تأليف كاتبه

• بسم الله الرحمن الرحيم •

الحمد لله والصلوة على رسول الله • قولهم هذا بسر الطيب منه رطباً فيه عشرة اسمية • الاول • ما رجه انتصاب بسر اور طباً • والجواب • انه على الحال في اصح القرأتين وعمله سببونه لان المعنى عليه فان الخبر انما يفضله على نفسه باعتبار حانته من احواله ولولا ذلك لما صح تمصيل الشيء على نفسه والتميز بل انما صح باعتبار انهما لكان انتصابهما على الحال لوجود شرط الحال خلافاً لما زعم انه خبر كان • فان قلت • هذا جمل ثم زائدة قلت • باني ذلك انه ليس من قسم التمييز فانه ليس من المعادير المنتصبة من تمام الاسم ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة فلا يصح ان يكون تمييزاً • السؤال الثاني • اذا كانا حالين فما صاحب الحال • والجواب • انه الاسم المنصوب في اطب

تحفة النجباء في قولهم هذا بسر الطيب منه رطباً

في حجة النجاشي في قولهم هذا بسر الطبيب منه

الذي هو راجع الى المبتدأ من خبره فبسر حال من الضمير وورطبا حال  
من الضمير المجزور بمن وهو المرفوع المستتر في اطيب من جهة المعنى ولكنه  
نزل منزلة لا جنبي \* وذهب الفارسي الى ان صاحب الحالين الضمير  
لمسكن في كان المقدرة الامة واصل المسئلة هذا اذا كان اي وجد  
بسر اطيب منه اذا كان اي وجد رطبا وهذا ان القولان مبنيان على المسئلة  
الثالثة \* السؤال الثالث \* ما العامل في الحالين \* والجواب \* فيه اربعة اقوال  
\* احدها \* انه ما في اطيب من معنى الفعل \* الثاني \* انه كان اتماما لمقدرة وعليه  
الفارسي \* الثالث \* انه ما في اسم الاشارة من معنى الفعل اي اشير اليه \* الرابع \*  
انه ما في حرف التنبيه من معنى الفعل \* وروح الاول بامور منها انهم متفقون  
على جواز زيد تامة احسن منه راكبا وتمره نخلي بسر اطيب منها رطبا والمعنى في هذا  
كله وفي الاول سواء وهو تفضيل الشيء على نفي باعتبار حالين فاتفق في اسم الاشارة  
وحرف التنبيه ودار الامر بين القولين الباقيين والقول باضمار كان ضعيف فانها  
لا تضمن الاحيث كان في الكلام دليل على ما فيها نحو ان خبر الفخير وبابه لان الكلام  
هناك لا يتم الا باضماره بخلاف هذا او يطله شيء آخر وهو كثرة الاضمار  
فان التائل به يضم ثلاثة اشياء اذا وافق الفعل والضمير وهذا بهد ونول  
بما لا دليل عليه \* ومنها \* لو كان العامل الاشارة لكانت الى الحال لا الى  
الجوهر وهو باطل انه انما يشير الى ذات الجوهر ولهذا تصح امارته اليه  
وان لم يكن على تلك الحال كما اذا اشار الى قمر بابس يقال هذا بسر اطيب منه  
رطبا فانه يصح ولو كان العامل في الحال هو الاشارة لم يصح \* منها \* لو كان  
العامل الاشارة لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقا لان تقييد المتار اليه



باعتبار الاشارة اذا كانت مبتدأ لا يوجب تقييد خبره اذا اخبرت  
 عنه ولهذا تقول هذا ضاحكا ابي فالأخبار عنه بالابوة غير مقيد بحال  
 ضحكه بل التقييد للاشارة فقط والأخبار بالابوة وقع مطلقا عن الذات  
 ومنها ان العامل لو لم يكن هو اطيّب لم تكن الا طيبة مقيدة بالبسرية بل  
 تكون مطلقة وذلك يفسد المعنى لان الغرض تقييد الا طيبة بالبسرية  
 مفضلة على الرطية وهذا معنى العامل واذا ثبت ان الا طيبة مقيدة بالبسرية  
 وجب ان يكون بسر اعمولا لا اطيّب فان قلت لو كان العامل هو اطيّب  
 لزم منه المحال لانه يستلزم تقييده بحالين مختلفين وهذا ممنوع لان الفعل الواحد  
 لا يقع في حالين كما لا يقع في ظرفين لا يقال زيد قائم يوم الجمعة يوم الخميس  
 ولا يجوز ان يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين الا ان تدخلا ويصح  
 الجمع بينهما نحو زيد مسافر يوم الخميس ضحوة وسرت راكبا مسرعا لدخول  
 الضحوة في اليوم والاسراع في السير وتضمنه له ولا يجوز سرت مسرعا  
 مبطلا لاستحالة الجمع بينهما فكذا يستحيل ان يعمل في بسر اور طبا عامل واحد  
 لانها غير متداخلتين فالجواب ان العامل في الحالين متعدد لا متحد فالعامل  
 في الاول ما في اطيّب من معنى الفعل وفي الثاني معنى التمييز والانفصال منه  
 بزيادة في تلك الصفة وهو الذي تضمنه معنى اقل وتعلق به حرف الجر لانك  
 اذا قلت هذا اطيّب من هذا تريد انه طاب وزاد طيبه عليه وعبر عن  
 هذا طائفة بان قالوا اقل التفضل في قوة فعلين فهو عامل في بسر باعتبار  
 طاب وفي رطب باعتبار زاد حتى لو فككت ذلك قلت هذا زاد بسر في الطيب  
 على طيبه في حال كونه رطبا وكان المعنى المطلوب مستقيما السؤال الرابع

اذا كان العامل افعل التفضيل لزم تقديم معموله عليه والاتفاق على منعه  
 والجواب من وجهين احدهما لان سلم المنع ودعوى الاتفاق غير صحيح  
 فان بعض النحاة جوزه لقوله او ما زودت منه اطيب الثاني سلمناه الا انه خاص  
 بملك لا يتعدى الى الحال والظرف وذلك لان ملك في معنى المضاف اليه  
 على ما تقرر في بابه فكره تقديمه على ما هو كالمضاف ولا يلزم من ذلك امتناع  
 تقديم معمول ليس مثله وجواب ثالث وهو انهم اذا فضلوا الشيء على  
 نفسه باعتبار حالين فلا بد من تقديم احدهما على الآخر وان كان مما  
 لا يسوغ تقديمه لولم يكن كذلك وكذا اذا فضلوا ذاتين باعتبار حالين  
 قدموا احدهما على الآخر ونقدنا لوازده قائما كعمرو قاتدا فاذا  
 جاز تقديم هذا المعمول على كاف التشبيه التي هي ابعد في العمل من  
 باب افعل فتقديم معمول افعل اجدر بالسؤال الخامس متى يجوز  
 ان يعمل العامل الواحد في حالين وما ضابطه والجواب قد عرف مما تقدم  
 وهو اذا كانت احدي الحالين متضمنة للآخرى نحو جاء زيد راكبا مسرعا  
 السؤال السادس هل يجوز التقديم والناخير في الحالين ام لا والجواب  
 ان الحال الاولى يجوز فيها ذلك لان العامل فيها لفظي فلك ان تقول مع  
 ما تقدم هذا اطيب بسلامته وطبا وهو الاصل ولا يجوز في الثانية التقديم  
 لان عاملها معنوي والعامل المعنوي لا ينصور تقديم معموله عليه  
 السؤال السابع كيف نصورت الحال في غير المشتق والجواب انه  
 ليس لشرط الاشتقاق حجة ولا قام عليه دليل ولهذا كان الخذاق من النحاة  
 على انه لا يشترط بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا ولا يشترط فيها



الا ان تكون دالة على معنى مقول ولهذا سميت حالا كما قال \*  
 لو لم تحمل ما سميت حالا \* وكل ما حال فقد زال  
 وكم من حال وردت جامدة نومة يال الى الملك رجلا \* هذه  
 ناقة الله لكم آية \* مرت هذه الورد شبرا ثم مرت بار ما را \* و تاويل  
 ذلك بمشتق ته سف ضاهره الدوال التمان \* الى اى شى \* وتمت الاشارة  
 بقر لهم هذا \* والجهواب ان متعلق الاشارة هو الشى الذى تنعقب عليه هذه  
 الاحوال وما يخرج من النخل من اكام ما في كرن بلذات ساءا ثم خالا لا ثم بسوا  
 الى ان يكون رطب فتمت اى الاشارة المحل الحامل لهذه الارصاف فالاشارة  
 الى شى \* ثالث غير البسر والرطب وهو حامل البسرية والرطوبة اى  
 الحقيقة الحاملة لهذه الصفات وبدل على ذلك انك تقول زيد قائما الخطب  
 منه قاعدا \* وقال عبد الله بن سلام نعم ان انا خارجا نفع مى لك داخلا  
 ولا اشارة ولا مشار اليه هنا وانما هو اخبار عن الاسم الحامل للصفات التى  
 منها القيام والقيود والدخول والخروج ولا يصح ان يكون متعلق الاشارة  
 صفة البسرية ولا الجوهر بقيد تلك الصفة لانك لو اشرت الى البسرية  
 او الجوهر بقيد هالم يصح تقييده بحال الرطوبة فلم يبق ان تكون الاشارة  
 الى الجوهر الذى تنعقب عليه الاحوال وهو يبين ان بطلان قول من زعم  
 ان متعلق الاشارة في هذا هو العامل في سرافان العامل اماما تضمنه  
 اطيب من معنى النخل واما كان المتدرة وكلاهما \* يصح تعلق الاشارة به  
 \* السؤال التاسع \* هلا قائم ان بسرا ورطبامصوبا علم خبر كان وتخلصتم  
 من هذا كله \* والى جواب \* ان كان لواضرت لا ضمير ثلاثة اشياء الظرف

الذي هو اذا و فعل كان و مر فوعها وهذا لا نظيره الا حيث يدل عليه الدليل  
واذا منع سبويه من اضممار كان وحدها فكيف يجوز اضممار اذا و اذا مضمما  
وانت لو قلت سأ تيك جاء زيد تريد اذا جاء زيد لم يجوز باجماع فمنا اولي  
لانه لا يدرك اذا تريد ام اذا وفي سأ تيك لا يحتمل الا احدهما واذا بعد اضممار  
الظرف وحده فاضماره مع كان ابعد ومن قدره من النحاة فانما اشار الى شرح المعنى  
بضرب من التقريب \* فان قيل \* يدل على اضممار كان ان هذا الكلام لا يذكر  
الا بتفضيل شيء في زمان من ازمانه على نفسه في زمان آخر ويجوز ان  
يكون الزمان المفضل فيه ماضيا وان يكون مستقبلا ولا بد من اضممار ما يدل  
على المراد منها فيضممر للماضي اذ والمستقبل اذا و اذا و اذ اطلب ان الفعل و اعم الافعال  
واشملها فعل الكون فتعين اضممار كان فيصح الكلام \* قيل \* انما يلزم هذا  
السؤال اذا اضممرنا الظرف واما اذا لم نضممه لم يحتاج الى كان \* واما قولكم  
انه يفضل الشيء على نفسه باعتبار زمانين واذا و اذا للزمان فجوابه انه في التصريح  
بالحالين المفضل احدهما على الآخر غيبة عن ذكر الزمان وتقدير اضمماره  
الا ترى انك اذا قلت هذا في حال بئرته اطيب منه في حال رطيته  
استقام الكلام ولا اذ هنا ولا اذ الدلالة الحال على مقصود المتكلم من التفضيل  
باعتبار الوقتين \* السؤال المباشر \* هل يشترط اتحاد المفضل والمفضل عليه  
بالحقيقة \* والجواب \* ان وضعها لذلك ولا يجوز ان تقول هذا بئر اطيب  
منه عن بالان وضع هذا الباب لتفضيل الشيء على نفسه باعتبارين وفي  
زمانين فان جمعت بهذا التركيب وجب الرفع فقلت هذا بئر اطيب منه  
عنب فتكون جملتين \* احدهما هذا بئر \* والثانية اطيب منه عنب \* والمعنى



العذب إطيب منه ولوقات هذا البسرا طيب منه عنب لا تضمت المسئلة  
وانكشف معناها والله سبحانه وتعالى اعلم \*

قال المؤلف عفا الله عنه وعن جميع المسلمين آخر الجزء علقه مؤلفه عبد الرحمن ابن  
ابي بكر السيوطي الشافعي لطف الله به آمين \*

الحمد لله الذي بسر لنا اتمام هذا الكتاب به واليه المرجع والمآب \* وقد وافق  
الفراغ من طبعه في اول شهر رجب سنة (١٣١٧) الهجرية في زمان

معمدية الامير الشهير فرد زمانه وخيرا قرانه الواب اقبال يارجنك

بهادردام اقباله في مطبعة دائرة المعارف النظامية الواقعة

ببلدة حيدرآباد الدكن صانها الله عن الزلازل والفتن \*

وقد اهتم بطبعه وتتميق وضعه اضعف العباد

حسن بن احمد الحنفى عفا الله عنه وعن

اسلافه آمين \*



### ﴿ اطلاع ﴾

\* لا يخفى \* ان هذا الكتاب قوبل في اوان طبعه وتصحيحه بثلاث نسخ

عتيقة \* الاولى \* وهي اجودها واكملها للنواب عماد الملك بهادر دام مفاخره

\* وثانيها \* للمولى حكيم نور الدين القادياني \* وثالثها \* لشمس العلماء

المولوى سيد علي البلجرامى \* نالولى اكثرها اتباعا وهي المنقولة عنها

وما خالفناها الا للضرورة فقط \*





فهرس الجزء الرابع من الاشياء والنظائر في النحو

رقم	مضمون	رقم	مضمون
٢	الكلام على مسألة الاستفهام للشيخ	٥٣	معارضة في تركيب قوله تعالى
	الامام جمال الدين بن مشام		خلق الله الحيوانات والارض
	* وفيه فصول *		الشيخ عبد القاهر الجرجاني
المضام	الفصل الاول في تفسيره	ايضا	اجاب الشيخ تاج الدين التبريزي عنه
٣	الفصل الثاني في تفسير المطلوب	٥٤	واجاب الشيخ شمس الدين
	باداة الاستفهام وتقسيم الاداة		الاحمدي في شرح الما جية
	باعتباره	ايضا	واجاب الشيخ ذكوان
٥	الفصل الثالث في الفرق بين قسمي	ايضا	الجواب عن السؤال المشهور
٩	تقرير آخر في الفرق المختصر		في تفسير قوله تعالى التائبون
١٠	بيان قول القائل كالك بالدنيا لم يكن		الابن ون الابه
	وبالآخرة لم ينزل	٥٦	سوال منطوق متعلق بقوله تعالى
١٥	الكلام على اعراب انت وماك		استطاعوا لها للملاح المفسدي
	وكل رجل وخيمته ونحو ذلك		وجوابه للشيخ تقي الدين السبكي
٢٤	كلام ابن مشام في قوله تعالى وثق		رحمهما الله تعالى
	على الداس حج البيت الابه	٦٠	وكتب الملاح الدعي بهذا الال وال
٢٧	اعراب تون جابر رضى الله عنه		ايضا الى الشيخ زين الدين الموصل
	كان يكفى من هوا وفي مسك		ناجابه بالنعام
	مهرا وخير منك	ايضا	والمراب المتوسط بالانثر
٣٠	بيان اعراب قوله تعالى وقياه	٦٢	... مثله جواز قول الرجل ما اعظم الله
	يارب لا به		وعدم جوازه للشيخ تقي الدين
٣١	بيان حديث لا يزل يسلم بكافر		السكي رح
٣٢	مسئلة اراض الشرط على الشرط	ايضا	مسئلة ان الفعل في التعجب اسم
٣٣	اعراب قوله تعالى واسموا صالحا		او فعل لان الاناري



مضمون	٢٦	مضمون	٢٦
الفصل الخامس في ما يلزم بها عند الفقهاء	١٣٠	الرفد في معنى وصلة الشيخ	٦٨
مسئلة من التعجب لابن الانباري	١٣١	تقي الدين السبكي رح	
مخاطبة الزجاج والتملب	١٣٣	مل الملايى العلف بلا* له رح	٧٣
اشصار ابن خالويه اشعاب	١٣٧	الحلم والاذه في اعراب غير	٨٣
ثمان مسائل التي وردت على	١٤١	ناظرين اناء به رح	
ابن الشجرى		اعراب نعر واسفر من ضرب الخ	٩٥
الجواب عن المسئلة الاولى		لابى محمد عبد الله بن بوى رح ايضا	
جواب المسئلة الثانية	١٣٧	بيان قوله تعالى وآتوا النساء	٩٦
جواب المسئلة الثالثة	١٣٨	صدقاتى فعلة *	
جواب المسئلة الرابعة	١٥٠	مسئلة في جمع حاجة	ايضا
جواب المسئلة الخامسة	١٥٣	الفرق بين والله لا كلمت زيد	١٠٠
جواب المسئلة السادسة	١٥٥	ولا نمر ابتكر يرا لا يدون تكرارها	
جواب المسئلة السابعة		الكلام في اناء من جهة لفظها ومعناها ايضا	١٠٥
جواب المسئلة الثامنة	١٥٦	فائده	١٠٨
رسالة في بان لفظ الملا ثكة	١٥٨	ايضا فائدة	
بيان عمل لا امشبهه بليس	١٧٣	الفرق بين العرض والتخصيص	١٠٩
القصيدة الحربا وية	١٧٧	ايضا الفرق بين علمات وعرفت	
بيان هيئات	١٨٣	الشروط التي يتحقق بها تنازع	١١٠
كتاب الوضع الباهر في رفع الفعل	١٨٦	العاملين لابن هشام	
الظاهر		فوح الشذاب - لكة كذا* له رح	١٢٠
بيان قوله تعالى حور مقصورات في	٢٠٢	* ويختصر في خمسة فصول *	
الخيام		الفصل الاول في ضبط واردة معالها	١٢١
بيان قوله تعالى ويسمى هنوك في النساء	٢٠٣	الفصل الثاني في كيفية اللفظ وامتيزه	١٢٤
بيان الاستثناء في قوله تعالى ولا اكبر	٢٠٧	الفصل الثالث في اعرابها	١٢٦
الا في كتاب مبين		الفصل الرابع في بيان معناها عند	١٢٧
بيان قوله تعالى فيمن كاصرات الطرف	٢١٨	النحويين	